

الحملة الإيطالية على ليبيا

دراسة وثائقية
في

استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية

للدكتور

محمود حسن صالح منسي

استاذ التاريخ الحديث المساعد
ورئيس قسم التاريخ بجامعة الأزهر

١٩٨٠

اهداءات ٢٠٠١

الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح منصور

الحملة الإيطالية على ليبيا

دراسة وثائقية

في

استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية

للدكتور

محمود حسن صلاح منسي

استاذ التاريخ الحديث المساعد
ورئيس قسم التاريخ بجامعة الأزهر

١٩٨٠

رقم الايداع ٨٠/٢٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله وبعد :

فقد اتى على العالم الاسلامى حين من الدهر كان فريسة للاستعمار الأوربى ، وعلى الرغم من أن الاستعمار الأوربى فى العصور الحديثة كانت له دوافع عديدة مختلفة الجوانب : سياسية واقتصادية وعسكرية وقومية ، الا اننا لا نستطيع ان ننفى عنه الدافع الدينى الا وهو محاولة النيل من الاسلام والمسلمين . ومن الانتظار الاسلامية التى وقعت بين برائن الاستعمار الأوربى القطر الليبى الذى جرد عليه الطليان حملة عسكرية جسارة لاختصاعه لسيطرتهم ، وظل خاضعا لسيطرتهم أكثر من ثلاثين عاما ، كانت صورة بشعة للاستعمار الحقيقى .

ولقد ظهرت مؤلفات كثيرة تناولت الغزو الايطالى لليبيا خاصة او ضمن تاريخ ليبيا الحديث بوجه عام ، ومع ذلك فقد وجدت ما يشدنى الى الكتابة عن تاريخ الحملة الايطالية على ليبيا ، بالطريقة التى اتبعها عادة فى بحوثى التاريخية ، الا وهى الاعتماد أساسا على الوثائق الرسمية كمصدر أصلى من المصادر التى استقى منها مادتى العلمية ، ومتبعاً المنهج العلمى من حيث التحليل والنقد والمقارنة بين الروايات والآراء .

واذا كان موضوع الحملة الايطالية على ليبيا يشدنى فقد كنت استلهم روح استاذى الجليل والعالم العظيم الدكتور محمد فؤاد شكرى الذى عنى بالكتابة فى تاريخ ليبيا الحديث ، وقد رأيت اننى بالكتابة فى تاريخ الحملة الايطالية على ليبيا انما أرضى روح استاذى العظيم خصوصا لو اننى سرت على نهجه واتبعت خطاه فى موضوعية البحث ، وصدق التعبير فكان هذا البحث الذى أرجو أن أكون قد وفقنى الله فيه وأرجو ان انجح فى تناوله بالشكل الذى يرضى روح استاذى العظيم . أما عن الوثائق ، فقد كانت وثائق وزارة الخارجية البريطانية هى الأساس الذى اعتمدت عليه ، فليبيا جارة لمصر ولا بد أن أمر ليبيا يهم الحكومة البريطانية التى كان الوضع فى ليبيا يؤثر على مصالحها الحيوية فى البحر المتوسط ، ولذلك كانت التقارير والمراسلات المتبادلة بين كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر ووزارة الخارجية البريطانية تكشف عن الكثير من المعلومات المتصلة بالحملة الايطالية على ليبيا ، كما ان بريطانيا بحكم مركزها الدولى القيادى بين الدول الأوروبية فى الفترة السابقة على نشوب الحرب العالمية وفى الوقت نفسه تستطيع الحصول على كثير من المعلومات الفريدة من كل من الأستانة عاصمة الامبراطورية العثمانية وروما عاصمة المملكة الايطالية وهما الدولتان اللتان وقفنا وجها لوجه ابان الحملة الايطالية

على ليبيا ، علاوة على تقارير القناصل البريطانيين في كل من طرابلس الغرب وبغلازى عن الاحداث التى كانت تجرى على الساحة الليبية .

وفى الوقت نفسه استطاعت وزارة الخارجية البريطانية عن طريق سفرائها المعتمدين فى كل من باريس وسان بطرسبورج وفيينا وبرلين الحصول على المعلومات المتصلة بمواقف حكومات هذه الدول الأوروبية الكبرى تجاه الحملة الإيطالية على ليبيا .

من هنا كانت أهمية الوثائق البريطانية ، وبطبيعة الحال لم اغفل المصادر والمراجع الأخرى المطبوعة .

وتتضمن هذه الدراسة عشرة فصول ، خصصت الفصل الأول للحديث عن ليبيا تحت الحكم العثمانى وذلك لتوضيح الأحوال العامة فى هذا القطر عشية الحملة الإيطالية لمعرفة أثر هذه الأوضاع على النتائج التى حققتها الحملة .

أما الفصل الثانى فقد خصصناه للحديث عن الاطماع الاستعمارية الأوروبية فى ليبيا بريطانية كانت أو فرنسية أو ألمانية مع التركيز على الاطماع الإيطالية على أساس أن إيطاليا هى الدولة التى قدر لها فى النهاية أن تستولى على القطر الليبي . وتحدثنا فى الفصل الثالث وعنوانه (مقدمات الغزو الإيطالى) عن جهود إيطاليا لتمهيد الطريق أمام حملتها المرتقبة على ليبيا بعد أن صبح عزمها على غزوها ، وتناولنا فى هذا الفصل مساعى إيطاليا للحصول على تأييد أكبر عدد من الدول الأوروبية الكبرى أو على الأقل عدم معارضة هذه الدول للخطوة التى ستقدم عليها إيطاليا ، وفى الوقت نفسه مساعى إيطاليا للتغلغل فى مختلف شئون القطر الليبي حتى تسهل السيطرة عليه ، بالإضافة الى الدوافع التى تصيدتها الحكومة الإيطالية لتبرير اعتدائها على هذا القطر بحيث تجعل عملها أمرا حتمته ظروف القاهرة تقع مسئوليتها لا عليها سوى ولكن على الشعب الليبي أو على الحكومة العثمانية .

وفى الفصل الرابع تناولنا عملية الغزو الإيطالى ، من حيث الحملة الاعلامية التى سبقت الحملة العسكرية ، ومناقشة دوافع الحملة العسكرية وأسبابها والاعداد للعمل العسكرى وموقف الدول الأوروبية ازاء هذه النوايا التى كشفت عنها الحكومة الإيطالية ، وبعد ذلك الانذار الذى وجهته الحكومة الإيطالية الى حكومة الباب العالي ، وموقف الدول عندما اجبات اليها الدولة العثمانية لتجنيبها هذا المازق .

أما الفصل الخامس فقد تحدثنا فيه عن الحملة الإيطالية وبعض الأعمال العسكرية الإيطالية في البر والبحر والدور الذي قامت به المقاومة سواء التركية أو العربية والعمليات العسكرية التي قامت بها القوات الإيطالية ضد الدولة العثمانية خارج ليبيا كما تحدثنا عن صدى العدوان الإيطالى فى العالمين العربى والإسلامى وبخاصة مصر وتناولنا فى الفصل السادس وعنوانه علاقة مصر بالصراع التركى الإيطالى الأمور المتصلة بمصر والتي أثيرت نتيجة الحملة الإيطالية على ليبيا مثل مسألة حياد مصر وأثره فى مرور قوات عثمانية عبر مصر إلى ليبيا ومسألة الحدود المصرية عند السلوم ، وجغبوب ، ومسألة جياذ البحر الأحمر ، واستعبانة إيطاليا بقوات إسلامية من أرتقية ضد المقاومة فى ليبيا ، وأخيرا موقف الخديو عباس حلمى إبان الحملة الإيطالية على ليبيا .

وفى الفصل السابع تحدثنا عن إعلان إيطاليا ضم ليبيا إلى المملكة الإيطالية ، ودوافعها لهذا الإجراء ، وصداه فى الدول الكبرى .

أما الفصل الثامن فقد تناول الوساطة الدولية لانتهاء الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية ، وعرضنا لمقترحات الدولتين المتحاربتين أو الدول الأخرى لعقد الصلح بين الدولتين .

وتناول الفصل التاسع مفاوضات الصلح ذاتها والمعاهدة التي أبرمت بين الطرفين فى أوشى ، مع التعليق على بنود هذه المعاهدة وملاحقها . وفى الفصل العاشر والأخير وعنوانه (ما بعد الصلح) تحدثنا عن المقاومة الوطنية التي استمرت فى ليبيا بعد الصلح وسحب القوات التركية من ليبيا ، تلك المقاومة التي تحمل عبأها السنوسيون وقادها فى مرحلة من مراحلها عزيز المصرى .

ولا شك أن أهل ليبيا سيطروا صفحة مشرقة من الجهاد طوال فترة السيطرة الإيطالية إلى أن نالوا استقلالهم ، وهذا موضوع يحتاج إلى بحث خاص يستند أيضا إلى الوثائق .

واننى لأرجو أن أكون قد وفقت فى هذا العرض ، والله من وراء القصد .

جمادى الأولى ١٤٠٠ هـ

القاهرة فى

مارس ١٩٨٠ م

دكتور

محمود حسن صالح منسى

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

الفصل الأول : ليبيا تحت الحكم العثماني ١٥٥١ - ١٩١١
طرابلس الغرب في عهد الاتحاديين ٦ - السنوسية ٩

الفصل الثاني : الاطماع الاستعمارية الاوربية
الاطماع البريطانية ١٩ - الاطماع الفرنسية ٢١ - اهتمام
ألمانيا ٢٢ - الاهتمام الأمريكي ٢٢ - الاطماع الإيطالية ٢٢

الفصل الثالث : مقدمات الغزو الايطالي

أولا - الاتفاقيات الدولية ٢٧ - مع بريطانيا ٢٨ - مع
فرنسا ٣١ - التفاهم مع روسيا ٣٣

ثانيا - التغلغل الايطالي في ليبيا ٣٣

الفصل الرابع : الغزو الايطالي
الحملة الاعلامية ٣٩ - دوافع الحملة لايطالية وأسبابها ٤٠
- الاعداد للحملة ٤٥ - موقف بريطانيا ٤٧ - موقف
فرنسا ٤٩ - موقف ألمانيا ٥٠ - موقف النمسا ٥٣
الانذار الايطالي ٥٤ - الدولة العثمانية تلجأ الى الدول ٥٩
- موقف بريطانيا بعد الانذار ٦٠ - موقف ألمانيا بعد
الانذار ٦٤ - برقية وولف ٦٦ - موقف النمسا ٦٨
موقف فرنسا ٧١

الفصل الخامس : الحملة والمقاومة
خطة الهجوم وخطة الدفاع ٧٥ - صدى العدوان في العالمين
العربي والاسلامي ٨٣ - النشاط الحربي خارج ليبيا ٨٥

الفصل السادس : علاقة مصر بالصراع التركي الايطالي
حياد مصر ٩٣ - بعثة الهلال الأحمر المصرية ٩٨ - مسألة
مرور قوات عربية وتركية عبر مصر ١٠٠ - السلوم ١٠٨ -
جغبوب ١١١ - البحر الأحمر وأرتريسة ١٢٠ - موقف
الخديو عباس الثاني ابان الحرب ١٢٧

تابع فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

الفصل السابع : ايطاليا تعلن ضم ليبيا
 ١٢٩ - ١٣٥
 دوافع ايطاليا ١٢٩ - صدى القرار الايطالى بضم ليبيا
 فى الدولة العثمانية ١٣٠ - فى بريطانيا ١٣١ - فى
 النمسا ١٣٢ - فى المانيا ١٣٣ - البرلمان الايطالى يوافق
 على قانون الضم ١٣٣

الفصل الثامن : الوساطة الدولية بين تركيا وايطاليا
 ١٣٧ - ١٥٠
 الاقتراحات التركية ١٣٨ - موقف بريطانيا ١٤٢ - موقف
 فرنسا ١٣٤ - موقف روسيا ١٣٤ - موقف المانيا ١٤٥ -
 موقف امبراطورية النمسا والمجر ١٤٧ - الاقتراحات
 الايطالية ١٤٧

الفصل التاسع : الصلح
 ١٥١ - ١٦٨
 الاتصالات التمهيدية ١٥١ - مقترحات ايطالية للصلح ١٥٦
 - المفاوضات ١٥٧ - وثائق الصلح : أولا - المعاهدة
 السرية ١٦١ - الملحق (١) ١٦٣ - الملحق (٢) ١٦٣ -
 الملحق (٣) ١٦٤ - ثانيا - المعاهدة العلنية ، الملحق (٤) ١٦٤

الفصل العاشر - ما بعد الصلح
 ١٦٩ - ١٧٤
خاتمة
 ١٧٥ - ١٧٩
بيان باسماء الشخصيات المعاصرة للاحداث
 ١٨٠ - ١٨٢
مصادر الدراسة
 ١٨٣ - ١٨٤

الفصل الأول

ليبيا تحت الحكم العثماني

١٥٥١ - ١٩١١

انجاء العثمانيين نحو المغرب العربي وطرابلس الغرب :

عندما أهلت مطالع القرن السادس عشر الميلادي كانت أسبانيا في مقدمة الأمم التي تم توحيدها في أوروبا واستكملت هذه الدولة وحشدتها عندما سقطت في سنة ١٤٩٢ غرناطة - آخر معاقل المسلمين في أسبانيا - في أيدي الملوك الكاثوليك ، وترتب على سقوط غرناطة انتهاء الوجود الاسلامي في أسبانيا ، وصارت أوروبا تنظر الى أسبانيا باعتبارها فارسة المسيحية .

وبعد الاستيلاء على غرناطة وجهت أسبانيا جهودها الى أقطار شمال أفريقية التي انسحب اليها المسلمون فرارا من الاضطهاد الذي نزل بهم في أسبانيا ، كما كان من خطة لأسبانيا تطويق اقاليم المغرب باحتلال موانيه المطلة على البحر المتوسط امعانا في الانتقام من العرب والمسلمين ، ومحاولة تفويض الكيان الاقتصادي العربي بانتزاع تجارة المشرق من أيديهم .

وقد شهدت هذه الفترة من القرن السادس عشر حربا بحرية طاحمة بين الجانبين ، واذا كان البعض يصف هذه الحوادث بالقرصنة فانها لم تكن كذلك الا من جانب الاسبان لمعتدين ، أما من جانب أهل شمال أفريقية فقد كانت جهادا بحريا من أجل الاسلام ، وكفاحا ضد استعمار صليبي كشرعن أنيابه ، ودفاعا عن حرية موانئ المغرب العربي وتجارته .

وقد استطاع الاسبان احتلال عدد من موانئ شمال أفريقية ، ومنها طرابلس الغرب سنة ١٥١٠ م (٩١٦ هـ) مما دفع أهل الشمال الأفريقي الى طلب معونة الاتراك العثمانيين .

وكان فرسان الاسبتارية الصليبيون المعروفون بفرسان القديس يوحنا قد استقروا في قبرص منذ سنة ١٢٩١ بعد انسحابهم من الشام ، ولم يلبثوا أن انتزعوا جزيرة رودس من الدولة لبيزنطية سنة ١٣٠٨ وجعلوا منها مركزا لنشاطهم الصليبي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط يتعرضون منها للسفن الاسلامية .

وقد تنبه السلطان سليمان المشرع الى خطورة هذه الجزيرة فارسل اليها حملة استولت عليها سنة ١٥٢٢ فأواهم الامبراطور شارل الخامس في طرابلس (م - ١ رسالة)

للغرب منذ سنة ١٥٣٠ وظلوا فيها الى أن انتزعها منهم الاتراك العثمانيون سنة ١٥٥١ بقيادة دراغوت الذى خلف خير الدين برباروسا وطرد منها فرسان القديس يوحنا فاستقر بهم المقام فى جزيرة مالطة التى اتخذوها مقرا ما يقرب من ثلاثة قرون .

وباستداد السيادة العثمانية الى طرابلس دخلت البلاد فى مرحلة جديدة ، ولقد استمرت السيادة لعثمانية عليها نحو ثلاثمائة وستين عاما (١٥٥١ - ١٩١١) .

وتبعية ولايات شمال أفريقية الثلاث (الجزائر وتونس وطرابلس الغرب) وكانت تعرف فى كتابات الغربيين باسم نيابات *Les Regences* لحكومة الآستانة لم تكن تبعية مباشرة لأن حكومة الآستانة لم تكن تتدخل فى الادارة الداخلية للولايات ، ولم يقتصر استقلال ولايات شمال أفريقية الداخلى على الادارة المحلية بل تجاوزه الى التحكم فى اختيار الولاة حتى تأسست بعض الأسر الحاكمة مثل الأسرة الحسينية فى تونس والأسرة القرمانلية فى طرابلس الغرب ، بينما سيطر الجند والبحرية سيطرة تامة على نيابة الجزائر (١) .

ويمكن القول بأن الحكم العثمانى فى طرابلس الغرب مر بثلاثة عهود : (٢) عهد الحكم العثمانى الأول الذى امتد على مدى مائة وستين سنة (١٥٥١ - ١٧١١) .

عهد الأسرة القرمانلية وامتد مائة وأربعين سنة (١٧١١ - ١٨٣٥) .

عهد الحكم العثمانى الثانى على مدى ست وسبعين سنة من انتهاء حكم الأسرة القرمانلية ١٨٣٥ حتى الغزو الايطالى لطرابلس الغرب سنة ١٩١١ .

١ - العهد العثمانى الأول فى طرابلس الغرب :-

كان عهدا انتشر فيه الفساد والفوضى ولاضطرب مما أدى الى تأخر البلاد وتخلفها وضعفها وذلك بسبب الفساد الذى دب فى نظام الانتكشارية فى مختلف أنحاء الدولة العثمانية بعد أن كانوا القوة التى حققت

(١) صلاح المقاد : المغرب الغربى ط ٣ ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) انظر : أحمد صدقى : ليبيا قبيل الاحتلال الايطالى .

للدولة أمجادها العسكرية ، بالإضافة الى همال لولاة العثمانيين لشئون الولاية لقصر مدة ولايتهم وضعف شخصية أكثرهم وتسلب الانكشارية عليهم ، وعلاوة على ذلك فان الجند العثمانيين كانوا منقسمين فيما بينهم الى طوائف متنازعة متصارعة متنافسة على السلطة مما صرف الولاة عن الاهتمام بشئون الولاية ، ولم يقتصر الامر على ذلك ، بل تجاوزته الى انزال كثير من المظالم بالاهالى الذين كانوا من حين لآخر يضطرون الى الانتفاض احتجاجا ، ولكنهم لا يلبثون أن يغلبوا على أمرهم مقهورين .

٢ - العهد القرمانلى (١٧١١ - ١٨٣٥) :-

وقد بدأ هذا العهد عندما نجح أحد قادة الانكشارية وهو احمد القرمانلى فى الاستيلاء على السلطة وفرض وجوده على حكومة السلطان العثمانى مما جعله مؤسس أول أسرة حاكمة فى ولايات الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر ، وأصبح الحكم فى ولاية طرابلس الغرب على مدى مائة وأربع وعشرين سنة محصورا فى أسرة واحدة هى الأسرة القرمانلية . نتابع خلالها على كرسي الولاية خمسة ولاة مما أكسب الخك خلال هذه الفترة خوفا من الاستقرار مما أتاح الفرصة للقيام ببعض المحاولات لاصلاح ما فسد من أحوال البلاد ، الا أن عهد الأسرة القرمانلية لم يشهد تغييرا جذريا فى أحوال البلاد مما جعل عهد هذه الأسرة لا يختلف كثيرا عن العهد الذى سبقه ، وظلت المساوىء التى كان يتصف بها الحكم العثمانى الأول قائمة ، ومما زاد الحالة سوءا أن هذا العهد شهد بداية التدخل الأوروبى فى شئون الولاية .

٣ - عهد لحكم العثمانى الثانى (١٨٣٥ - ١٩١١) :-

وهو أهم العهود فى تاريخ طرابلس لأنه أقرب الى الفترة موضوع هذه الدراسة من ناحية ، ولأن الأوضاع التى كانت سائدة فى طرابلس الغرب خلال هذه الفترة وبخاصة فى القسم الثانى منها (١٨٨٢ - ١٩١١) مهدت الطريق وساعدت على الغزو الايطالى للولاية ، فهى الفترة التى سبقت الغزو الايطالى للبلاد وشهدت مقدماته وارهاساته « قفيتها » ازداد التدخل الأوروبى فى شئون الولاية بعد أن صارت الولاية الوحيدة من ولايات الدولة العثمانية فى افريقية خارج سيطرة الاستعمار الأوروبى الذى صار فى الوقت نفسه يحيط بالولاية من كل جانب ، فقد احتلت فرنسا تونس فى غربها سنة ١٨٨١ ، واحتلت انجلترا مصر فى شرقها سنة ١٨٨٢ ثم سودان وادى النيل سنة ١٨٩٦ ، ثم احتلت فرنسا السودان الأوسط فى جنوبها سنة ١٩٠٢ مما جعل طرابلس الغرب تحت سيطرة الاستعمار الأوروبى أمرا لا مفر منه حيث كان الاستعمار الغربى فى ذلك الوقت فى قمة نشاطه ، وبلغ التكالب اقتضاه على

المستعمرات بوجه عام وفى القارة الأفريقية بوجه خاص
كما أن هذه الفترة هى التى كان فيها الرجل المريض
فى النزاع الأخير يحاول فيها التثبيت بأسباب الحياة .

وفى خلال هذه الفترة من تاريخ طرابلس الغرب انتشر السخط بين
الأهالى فان التنظيمات العثمانية التى صدرت منذ نهاية الثلث الثانى من
القرن ١٩ كانت تقوم على تدعيم النظام المركزى وتشديد قبضة الدولة على
ولاياتها والغاء ما كانت تتمتع به قبل ذلك من امتيازات ، خصوصا وأن ذلك -
فى نظر الدولة - هو الوسيلة الفعالة لمواجهة الاخطار الاستعمارية ، ولذلك فان
الحكم العثمانى فى طرابلس الغرب كان يتسم خلال هذه الفترة بالمركزية
رغم أن النظام اللامركزى كان هو الأنسب بحكم موقع الولاية وتخلف المواصلات ،
كما أن محاولات الإصلاح العثمانى فى طرابلس الغرب كانت قليلة الاثر .

ومما زاد من سخط الأهالى فى الولاية على الأجانب من ناحية وعلى الدولة
العثمانية ورجالاتها من ناحية أخرى احتلال فرنسا لتونس وإعلان حمايتها
عليها فقد اضطرب الأهالى فى طرابلس الغرب وتمكنهم شعور الغضب والخوف
من الخطر الأوروبى الداهم الذى صار قريبا منهم ، وقامت المظاهرات ضد
« الروم الأوربيين » وطالب الأهالى حكومة السلطان باتخاذ الاجراءات الكفيلة
بحماية الولاية ومد يد العون لشقيقتهم تونس ، وقد استجابت الدولة فأرسلت
الفريق « وصفى باشا » على رأس جيش تسانده سفن حربية للمحافظة
على سلامة البلاد بعد أن ظهر تقصير الدولة فى الدفاع عن تونس .

وقد ترتب على احتلال فرنسا لتونس أن لجأ ما يقرب من مائتى ألف
من الثوار التونسيين الى طرابلس الغرب ، وراى الدولة العثمانية فى وجود
هؤلاء اللاجئين فى طرابلس عبئا عليها خصوصا وأن لسلطان عبد الحميد الثانى
كان يفضل عدم الاصطدام بفرنسا ، ويرى قبول الأمر الواقع مكتفيا بالاحتجاج
الصورى ، ولذلك حاولت الدولة العثمانية التخلص من عبء المهاجرين
التونسيين بتشجيعهم على العودة الى تونس أو توطيئهم فى داخلية طرابلس
بعيدا عن الحدود مع تونس حتى لا تكون لديهم فرصة لمقاتلة الفرنسيين عبر
الحدود الطرابلسية التونسية .

حيث أنه بعد عودة معظم هؤلاء المهاجرين بقيت مجموعة منهم استمرت
فى شن الغارات على تونس والجزائر تعاونها بعض القبائل الطرابلسية وكان
هذا يدفع السلطات الفرنسية الى الهجوم على الحدود الطرابلسية كما بنت
فرنسا الحصون طول على هذه الحدود بحيث تصلح كقواعد للتوسع مستقبلا
مما أثار ضجة فى الدوائر الدبلوماسية الأوربية وبخاصة الإيطالية .

ولكن أهالي طرابلس اتخذوا موقفا مخالفا لموقف الدولة العثمانية ، فقد كانوا يرحبون بالمهاجرين التونسيين ويشجعونهم على الاستمرار في الجهاد ضد المغتصب الفرنسي .

ومن سمات هذه الفترة من الحكم العثماني ازدياد النشاط الأوربي في طرابلس الغرب اذ حاول القناصل الأوروبيون في هذه الولاية مثلما فعلوا في ولايت الدولة العثمانية عامة استغلال امتيازاتهم بحيث صار لهم دور كبير في ادارة الولاية ، وكان من أبرز هؤلاء القناصل القنصل البريطاني وارنجتون الذي استمر في مركزه نحو أربعين سنة ، ومنافسه القنصل الفرنسي روسو .

وقد حاولت الدولة العثمانية الحد من نفوذ هؤلاء القناصل ، ومن اجراءاتها في هذا السبيل تحديد السلطان عبد الحميد (لخصائص قناصل الدول الأجنبية القاطنين في الممالك السلطانية) وابلاغ الولاة (بالقاعدة العمومية التي يجب اتخاذها في العلاقات بين ماموري الولايات وقناصل الدول وسفرائها) واستنادا الى هذه التعليمات السلطانية نشط الوالي احمد راسم والى طرابلس الغرب (١٨٨٢ - ١٨٩٦) ، فعمل على الحد من التصرفات المشبوهة للقناصل ، كما سعى لرفع الحماية الأجنبية عن الرعايا العثمانيين الذين كان القناصل يجدون فيهم وسيلة لتدعيم نفوذ دولهم ، كما نشط للحيلولة دون بيع اراضي الولاية للأجانب ، وبخاصة الايطاليين .

وتابع أحمد راسم الجهود لتحسين الولاية ضد الخطر الأوربي وعاونه في ذلك الفريق زكي باشا الذي عينه الباب العالي (قومنداننا على العساكر السلطانية) وقد زادت الدولة عدد قواتها في طرابلس في تلك الفترة من أجل التصدي لأي هجوم متوقع من جانب فرنسا أو إيطاليا ، وقدر الرحالة الأوربيون عدد القوات العثمانية في الولاية بعشرة آلاف جندي .

كما اتخذت اجراءات في عهد الوالي أحمد راسم أيضا لتدريب الأهالي على حمل السلاح حيث كان الأهالي يلحون من أجل ذلك بعد أن أدركوا الخطر الذي يتهدد بلادهم عقب احتلال فرنسا لتونس وبريطانيا لمصر ، ولو أن الأهالي لم يلبثوا أن أحجموا عن مقابلة التدريب بعد أن ترددت شائعات بأن الغرض من جمع العساكر للخدمة في أقاليم الدولة النائية ، ولا ندري من كان مصدر هذه الشائعات ، هل هم الترك للتخلص من هذا العمل الذي أقدموا عليه لتهديئة الأهالي وخوفا من أن يؤدي تدريب الأهالي الى قيامهم ضد الدولة ، أم الأجانب الذين كان من مصلحتهم عدم تدريب الأهالي على استعمال السلاح حتى يسهل ابتلاع القطر الطرابلسي عندما تحبب الفرصة .

ولما كان التعليم من بين الوسائل التى يتغلغل عن طريقها النفوذ الأجنبى الى داخل القطر فقد اهتم بعض ولايته وبخاصة أحمد راسم بإنشاء المدارس ، كما أنشأ والى حافظ محمد (١٩٠٠ - ١٩٠٢) مدرسة للبنات حتى لا يرسل الضباط العثمانيون بناتهم الى مدارس الأجانب كما أبلغ والى الضباط بصور أمر سلطاني بعدم إرسال أولادهم الى مدارس الأجانب .

كما وقف بعض الولاة مثل حافظ محمد في وجه شراء الأجانب للأراضي ولو أن الإيطاليين تمكنوا من التأثير على حتى بك السفير العثماني في روما ليتوسط لدى الدولة العثمانية من أجل التسهيل مع بنك دي روما في شراء الأراضي .

ومن الولاة الذين واجهوا النفوذ الأجنبى والخطر الاستعماري رجب باشا (١٩٠٤ - ١٩٠٨) الذى كانت سياسته تقوم على أساسين : مقاومة الاطماع الإيطالية ، ونشر التعليم .

ولذلك عارض رجب باشا بشدة تأسيس فرع لبنك (دي روما) في طرابلس ، ولو أن النفوذ الإيطالي في الآستانة نجح في فرض الأمر على والى سنة ١٩٠٥ فطلبت منه الحكومة لعثمانية عدم التشدد خوفا من إثارة القلاقل السياسية ، كما تمكن الإيطاليون من التأثير على حتى بك السفير العثماني في روما ليتوسط لدى الدولة العثمانية من أجل التسهيل مع بنك دي روما في شراء الأراضي فأعزت حكومة الباب العالي الى حكومة الولاية بقبول بيع الأراضي الفضاء باسم المدير العام لبنك دي روما ولكن رجب باشا عارض هذا الاتجاه ، وامتنع عن بيع الأراضي للبنك وشجع الأهالي على الشراء بعضهم من بعض ، كما حاول أن تشتري الدولة الأراضي بدلا من البنك بحيث لم يبق أمام البنك الا أملاك الأجانب ، ومن أجل الحيلولة دون تسرب أراضي المواطنين الى الإيطاليين وفاء للديون اقترح رجب باشا اقراض الأهالي من البنك الزراعي العثماني الذي افتتح فرعاً له في طرابلس الغرب .

طرابلس الغرب في عهد الاتحاديين

لقد استقبل الأهالي في طرابلس الغرب الانقلاب على السلطان عبد الحميد وقيام الحكم الدستوري سنة ١٩٠٨ بترحيب وأمل ، فقد اعتبروه بداية عهد جديد من الإصلاح شأنهم في ذلك شأن بقية العرب في أقاليم الدولة العثمانية ، ولكن لم يلبث أن خاب أمل أهل طرابلس بسبب سياسة الاتحاديين الذين اتبعوا الأسلوب المركزي في الحكم وعينوا في الولاية موظفين غرباء عنها رغم المطالبة بأن يكون الموظفون من أهل الولاية يعرفون لغتها ، وكانت عدم معرفة الموظفين بلغة البلاد مثار شكوى الأهالي الذين كان عليهم أيضا أن يكتبوا معاملاتهم باللغة التركية دون العربية تنفيذا لسياسة التتريك التي

كانت إحدى السمات الأساسية لحكم الاتحاديين ، ورغم أن المادة ٧٢ من النظام الأساسي (الدستور) تنص على أن ينتخب الأهالي المبعوثين من أهالي دائرة الولاية فإن الاتحاديين لم يتقبلوا بهذه المادة بدعوى أنها لا تفيد الحتمية ولذلك عمدوا إلى ترشيح مبعوثين من الترك في مختلف الولايات ومن الذواب الستة الذين انتخبوا عن الولاية عبد القادر جامي بك نائب فزان الذي كان من غير أهالي الولاية .

كما كانت حكومة الاتحاد والترقي تغفل عمدا شئون الولاية فقد صرح زعماء الاتحاديين غير مرة « بأقوال تدل على أنهم لا يريقون دم عسكري ولحد لصيانة ولاية طرابلس الغرب أمام إيطاليا أو فرنسا أو غيرها من الدول » كما عقد مندوبو جمعية الاتحاد والترقي اجتماعا في سالونيك بحثوا فيه مسألة طرابلس الغرب فقر رأيهم على عدم تحصين أساطيلها أو اتخاذ التدابير التي تصون الولاية من أي عدوان مفاجئ ، كما قرروا عدم إثارة هذه المسألة كلية في مجلس المبعوثان ، وعلى أثر هذا القرار نشرت جريدة طفتين الناطقة باسم الجمعية مقالا جاء فيه « ان ولاية طرابلس هي من الولايات التي لا تفيد الدولة فائدة يعتد بها فيجب على الحكومة الاقتصاد في الاتفاق على هذه الولاية التي لم يندمج أهلها لليوم في سلك الجندية » .

كما أبطل الاتحاديون الاجراءات العسكرية التي أدخلها بعض الولاة مثل رجب باشا الذي وزع البنادق على أهل الولاية ومرنهم على استعمالها ، ولكن الاتحاديين شرعوا ينزعون البنادق من الأفراد بدعوى أنهم قد يقومون في وجه الخلافة إذا طلب منهم تأدية الضرائب والتكاليف الأميرية .

ومع أن الطرابلسيين ظلوا يطلبون الانتظام في سلك الجندية بعد اعلان الدستور العثماني فقد أصم الاتحاديون آذانهم ولم يجيبوا الأهاليين إلى ما طلبوه الا قبيل وقوع الاعتداء الإيطالي بفترة قصيرة ، ولم تبدأ الاجراءات اللازمة لتجنيدهم الا بعد قيام الحرب ذاتها ، كما نقلت من البلاد كمية كبيرة من السلاح كانت محفوظة للاستخدام عند الطوارئ ولم تفعل شيئا من أجل اصلاح الاستحكامات أو امداد البلاد بالسلاح والذخيرة التي ما قبل ارسال الانذار الإيطالي بأيام قلائل عندما أرسلت الدولة إحدى الناقلات العسكرية (درنة) تحمل كمية من البنادق والخرطوش إلى ميناء طرابلس وهي الناقلة التي احتج الإيطاليون على إرسالها .

والى جانب ذلك عمدت وزارة حقي باشا - التي يحملها المعاصرون مسؤولية ما حدث - إلى تجريد البلاد من الموظفين الأكفاء والقادة المحنكين ، كل ذلك قبل الاعتداء الإيطالي بفترة قصيرة رغم التحذيرات التي كان يبعتها بها إلى حكومته السفير التركي في إيطاليا حسين كاظم الذي أخطر هذه

الوزارة في يناير ١٩١١ بنوايا الطليان الحقيقية وتدابيرهم الخفية للاغارة على طرابلس .

وقد تولي شئون الولاية من الولاة العثمانيين في هذه الفترة حسن حسنى باشا (١٩٠٩ - ١٩١٠) الذى كان خير عون للأطماع الاستعمارية الإيطالية في الولاية حتى لقد أبرق عدد من أعيان طرابلس الى حكومة الآستانة معبرين عن رأيهم في تخاذل الوالى أمام الجهود الاستعمارية الإيطالية مؤكدين ارتباطهم بالخلافة والدولة ، ونبهوا الحكومة العثمانية الى ضرورة تحصين الولاية بجزا وبحرا بعد أعمال هذا الأمر وتزويد البلاد بالمؤن والذخائر التى تكفيها لمدة عام على الأقل وذلك بعد أن أخذت الصحف الإيطالية تجاهر بالدعوة الى احتلال الولاية ، ولكن الحكومة بدلا من تحصين الولاية ، استجابة لطلب الأهالى أمام الخطر الجائم كانت تنقل العساكر العثمانية من الولاية الى اليمن لضرب الثورة الناشئة هناك .

أما آخر الولاة العثمانيين قبل الغزو الإيطالى فهو ابراهيم أدهم باشا (١٩١٠ - ١٩١١) الذى كان بعكس سلفه يقف من الأطماع والمساعى الإيطالية موقفا صلبا ، ولذلك فانه عندما تولي أمور الولاية وجد البلاد في حالة سيئة من الفوضى والارتباك والفساد في الادارة الحكومية ، وتغلغل النفوذ الإيطالى الذى أدى الى اصابة الأهالى بالهلع خوفا من وقوعهم تحت سيطرة الإيطاليين ، ولذلك وقف الوالى ابراهيم بك من هذه الأوضاع موقفا حازما فجمع الرديف وأخذ في تدريب المتطوعين لتوفير أكبر عدد من المدربين على السلاح للدفاع عن البلاد ، وكتب الى سلطات الآستانة منبها الى الخطر الإيطالى المحدق بالولاية واقترح رسال كمية كبيرة من السلاح وانشاء معمل للسلاح نظرا لعدم وجود قوة بحرية تؤمن توصيل الأسلحة الى طرابلس في حالة وقوع هجوم عليها ، ولكن الخلافة العثمانية لم تول هذا الاقتراح أى اهتمام رغم توالى النذر بالغزو الإيطالى لطرابلس الغرب وبرقة .

، واتخذ ابراهيم باشا عددا من الاجراءات لمواجهة النشاط الإيطالى المتزايد ، فمنع بنك روما من اخراج الحجارة الأثرية من بعض المناطق ، ورفض عرضا من بنك روما بانارة المدينة بالكهرباء دون مقابل وسمح بعودة صحفى أرجنتينى الى طرابلس رغم احتجاج الإيطاليين بعد أن كان هذا الصحفى قد أبعد فى عهد سلفه حسن حسنى باشا لمهاجمته السياسة الإيطالية في صحيفة كان قد أنشأها في طرابلس تسمى بروجرسو Progresso أى التقدم .

وإزاء هذه التصرفات الجادة القوية من جانب ابراهيم باشا ضاقت به السياسة الإيطالية ذرعا واعتبرته العدو الأكبر للمخططات الإيطالية ،

ففسحت لدى سلطات الآستانة للتخلص منه ، وزعم إخلاصه في جهوده
للإصلاح فقد تعرض لحملة صحفية من جريدة (تصوير أفكار) التي كانت
تصدر في الآستانة ، وقبل أن يتم عاما بولايته استدعاه الي الآستانة
رئيس الوزارة التركية حتى باشا المعروف بميوله الإيطالية ، ويعتقد كثيرون
انه كان متواطئا مع الايطاليين الذين ربطتهم به روابط عديدة منها زواجه
من سيدة ايطالية وشغفه بلعب الورق مع أصدقائه الايطاليين .

وأصدر أمرا بنقله مما جعل البعض يعتقد بأن هذا التصرف من جانب
حقي باشا دليل على تأمره لأنه بعد عزل ابراهيم باشا بنحو خمسة
عشر يوما حاصر الاسطول الايطالي طرابلس ، ولم تكن الحكومة العثمانية
قد عينت بعد واليا يخلفه ويكون على رأس المقاومة ، وان كانت قد
عينت نشات بك واليا بعد نشوب القتال ، كما انتهزت وزارة حقي باشا
فرصة استفحال الثورة في اليمن فسحبت معظم جيشها النظامي من طرابلس
لغرض لاستخدامه ضد الثورة ولم تكتف بذلك ، بل أهملت كل الاهمال
الفرق الأهلية ، فنقصت قوة الدفاع الطرابلسية الى أقل من خمسة آلاف
مقاتل فقط .

السنوسية : (٣)

ولا يمكن أن نتحدث عن ليبيا في هذه الحقبة دون أن نشير الى
السنوسية التي لعبت دورا كبيرا في تاريخ هذه الولاية سواء في السلم أو في
الدين أو في السياسة ، وليس هنا مجال الحديث بالتفصيل عن تاريخ السنوسية
ولكن هدفنا هو توضيح دورها في المجتمع الليبي في الفترة موضوع البحث
وهي الفترة الأخيرة من العهد العثماني وفترة الغزو الايطالي .

والسنوسية إحدى الحركات الدينية التي ظهرت كرد فعل للتدهور
الذي أصاب العالم الاسلامي في العصور الحديثة بوجه عام والدولة
العثمانية التي كانت تعتبر فارسة العالم الاسلامي والمدافعة عنه بوجه
خاص ، وقد عملت السنوسية على نشر الدين الصحيح ودعوة المريدين الى
الدين القويم واقتفاء أثر السلف الصالح بتعميم التعليم الديني ، ووسيلتهم
الى ذلك انشاء الزوايا وهي دور عبادة وتعليم ومراكز حياة واجتماع
ومقر سلام وأمن ونظام في جميع الأقطار التي نشطت فيها السنوسية .

والى جانب أن الدعوة السنوسية كانت عودا الى الاسلام في أصله
وجوهره فانها لم تقتصر على العبادة والتصوف بل أن يكون المسلمون

(٣) انظر كتاب د. محمد نؤاد شكري : السنوسية دين ودولة .

عبادا منتجين نشطين يعيشون من كدهم . ويندو هذا فى الزوايا التى كانت تحوى المساجد والمزارع والمتاجر ، ويقوم الاخوان فيها بالعمل دون تواكل أو كسل حتى بناء الزاوية كان يقوم به أهلها ، وهذا يحض رأى الكتاب وبخاصة الايطاليين الذين يعتبرونها طريقة دينية صوفية لا أكثر ، ولا تهتم بغير العبادة والزهد والتقشف .

وإذا كانت الأفكار التى تدعو اليها السنوسية تشبه ما كانت تدعو اليه الحركة السلفية فى نجد (الوهابية) فقد كان ثمة بعض أوجه الاختلاف بين الحركتين منها :

١ - الشدة والقسوة التى لجا اليها سلفيو نجد فى محاربة البدع (تبعا لطبيعة الظروف فى نجد) ، وهذا ما جعل الوهابيين يستخدمون القوة والسيف فى نشر دعوتهم ، بينما كانت السنوسية تدعو لأفكارها عن طريق التعليم والهداية والإرشاد .

٢ - أن الوهابين حاربوا الخلافة العثمانية لأن الدعوة الوهابية وهى تدعو الى الاسلام الحقيقى كانت تعنى أن الاسلام الذى يحميه السلطان ليس بالاسلام الحقيقى وبالتالي لا يكون هذا السلطان هو الامام الحقيقى للأمة .

أما السنوسيون فانهم وهم يريدون هداية العالم الاسلامى أجمع ، فان الدولة العثمانية لم تكن سوى قطرا من أقطار هذا العالم الواسع الذى يبغيون اصلاحه دون التفكير فى الخلافة كنظام .

كما أن السيد محمد بن على السنوسى مؤسس الطريقة لم يكن يرى ضرا فى بقاء الخلافة العثمانية كرباط للعالم الاسلامى ، يضاف الى ذلك أنه فى برقة الذى يهم السنوسيون أمرها على وجه الخصوص لم يكن السلطان العثمانى يتعدى السواحل ، بينما بقيت الدواخل فى أيدي شيوخ القبائل ورؤسائها ناهيك عما هو معروف فى أقطار العالم الاسلامى وقتئذ من أن البقاء ضمن أملاك الدولة العثمانية دولة الخلافة فيه ضمان من الوقوع فى براثن الاستعمار الأوروبى الذى أخذ يتوغل فى أصقاع كثيرة من القارة الافريقية منها مناطق متاخمة لبرقة وطرابلس مثل الجزائر والسودان الغربى .

ولو أن هذا لم يمنع السيد محمد بن على السنوسى من توجيه النقد الى دولة الخلافة بسبب أخفاها فى دفع الأذى عن الجزائر ، وتمكين العناصر التركية من الغلبة على الشعوب العربية وإقامة الحكومة الاستبدادية فى

سلاد تلك الشعوب (مثل محمد على فى مصر وغيره) ، خصوصا وأنه كان يرى أن تكون الخلافة الإسلامية بيد شريف قرشى ، ومع ذلك فإنه لم يكن من سياسة السيد السنوسى مناصبة دولة الخلافة القائمة العدا أو الخروج عليها .

وعندما قرر السيد محمد على السنوسى وهو فى مكة أن يتوزع الاتباع والمريدون فى مختلف الانحاء لإنشاء الزوايا وبيوت العبادة قرر أن يعود هو إلى برقة للغرض نفسه وكان انتقاله من الحجاز إلى برقة بدء انتشار الدعوة السنوسية فى الأقطار الليبية ، واستقر به المقام أخيرا فى برقة حيث أنشأ الزاوية البيضاء (أم الزوايا) فى موقع استراتيجى ، واستقر بها إلى أن انتقل إلى جغبوب وبقي بها حتى توفى سنة ١٢٧٦ هـ (١٨٥٩ م) . ولقد اهتم السيد السنوسى بفكره الثاقب ونظيره البعيد إلى اختيار برقة مكانا صالحا للدعوة واتخاذها مركزا تدار منه هذه الدعوة وأقلما يشهد إنشاء الإمارة السنوسية ، ذلك أن العثمانيين عندما بسطوا سيادتهم على هذه البلاد لم تكن سلطتهم تتجاوز السواحل ، أما دواخل البلاد جنوبا فى فيافي الصحراء فقد صارت بعيدة عن نفوذ الترك ، استقام الأمر فيها لشيوخ القبائل المحلية ، ونشر العرب نفورا شديدا فى برقة وطرابلس عندما حاولت الدولة السيطرة سيطرة فعلية على تلك البلاد ، وكان ذلك ما دعا العثمانيين إلى استمالة زعماء العرب والاعتراف بالسنوسية ليس فقط كدعوة (طريقة) ولكن كامارة (سياسة) أيضا تستعين بها فى ضبط الأمور واستتباب الأمن بعد أن لست الأثر الذى أحدثه وجود السنوسى بين العرب ، ولتفادى خطورته فإنه ما دامت الدعوة للخليفة تقام فى المساجد ، وما دام السنوسيون يعترفون بالخلافة والخليفة فالعثمانيون يقبلونها خصوصا أنها كانت تؤمن استيفاء الضرائب الذى يقوم به الموظفون العثمانيون .

يضاف إلى ذلك أن السيد السنوسى لمس حال برقة فى أثناء مروره بها ، وأدرك إلى أى حد تفشى الجهل بين القبائل وأنصرف الناس عن إقامة شعائر الدين مع الامعان فى أعمال السلب والنهب وقطع الطرق على القوافل ، وبذلك كان أهل هذه الاقطار هم أشد الناس حاجة إلى الإرشاد لمعرفة قواعد دينهم معرفة صحيحة ، ولذلك قرر السيد إقامة الدعوة بها لمكافحة ذلك التدهور المخيف الذى يهدد الإسلام .

وكان من نتيجة تقدير الدولة لمركز السيد السنوسى واعترافها بمركزه عن طريق واليها على طرابلس (أشقر باشا) أن ترك العثمانيون من ذلك الحين حكومة دواخل البلاد فى أيدي السادة السنوسيين . وأصدرت

الدولة فرمانات سلطانية أعفتمهم من الأموال الأميرية ، بل وذهب بعض المؤرخين الى أن السيد محمد بن علي السنوسي لم يلبث أن نال من السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) في سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٥ م) فرمانا جعله بمثابة الأمير المستقل بامارته وأعفيت الزوايا من الضرائب ، وفي عهد السلطان عبد العزيز أرسل فرمانا آخر الى والي طرابلس - والذي كانت تتبعه برقة أيضا - ثبتت فيه امتيازات السنوسية كما اعتبرت الزوايا السنوسية حمية يمكن أن يلجأ اليه الناس .

وهكذا أخذت هذه الحركة تنتقل من مجرد دعوة الى الدين الصحيح وارشاد الاتباع والمريدين الى اقتفاء أثر السلف الصالح الى دعامة من دعائم الحكم في العالم الاسلامي وامارة منضوية تحت لواء الخلافة العثمانية ، ولو أن آراء السيد في هذه الخلافة جعلته يبتعد ما أمكن عن ولاية الدولة ورجالها في بلاده .

ومنذ أجمع العرب - بعد وفاة السيد محمد بن علي السنوسي - على اختيار ولده السيد محمد المهدي خليفة له صارت السنوسية (اماره) وراثية في عقبه وبقيت هذه الامارة تعترف بخلافة السلطان العثماني كما اعترفت السلطنة العثمانية بالامارة السنوسية .

ولما كان السيد السنوسي الكبير يتوقع سقوط البلاد الليبية بأيدي (النابولطان) أي أهل نابولي الايطاليين ، فقد كان يحرص على اختيار مواقع الزوايا ، اما على شاطئ البحر بحيث تبعد كل واحدة عن الأخرى بمسيرة ست ساعات ، وأنشأ في الداخل خلفها زوايا مقابلة لها على نفس البعد ، الا أن انشاء هذه الزوايا وانتشار الطريقة السنوسية وتعاليمها وازدياد عدد اتباعها ومريديها لم يلبث أن أثار عداة السلطات العثمانية وقلقها وخوفها الى جانب نقمة العلماء (التقليديين) الذين انكروا على السنوسي دعواه بأن (الاجتهاد لم ينقطع وبابه مفتوح مادام مستندا الى الكتاب والسنة) .

ولذلك رأى السيد السنوسي أنه من الحكمة اتخاذ مقر جديد لدعوته غير الزاوية البيضاء التي كانت قريبة من الساحل وبالتالي من سلطة حكومة بنغازي فاخترت واحة جغبوب التي تقع في مكان تكثر به القبائل العربية التي قبلت الدعوة السنوسية ، ويمكن الاعتماد على أهلها في نشر دعوة الاسلام في مجاهل الصحراء ، خصوصا وأنه كان يشعر بقرب استيلاء الأجانب على البلاد فأراد أن يقيم زاويته في مكان يصعب الوصول اليه ، ورحل الى جغبوب في أواخر أيامه (٩ من صفر ١٢٧٧ هـ ٧ سبتمبر ١٨٥٩ م) ولم يلبث أن توفي ودفن بها .

وقد استقطاع السيد السنوسى قبل وفاته أن ينجح من مركزه فى جغبوب فى نشر الاسلام بين الزوج الوثنيين فى وادى والاقاليم المجاورة لها حتى جهات تشاد وبلاد تبو والطوارق .

وان اختيار السيد السنوسى للجغبوب لاقامة زاويته الكبرى ليس معناه أن هذه الواحة جزء من برقة لأن الواقع السائد فى ذلك الوقت أن بلاد اقطار الاسلام كلها وحدة واحدة ليس بينها حدود ولا تقف عوائق تحول دون انتقال المسلم من قطر لآخر للاقامة ومزاولة مختلف أنواع النشاط ، والدليل على ذلك أن السنوسى أقام الزوايا فى كثير من الاقطار الاسلامية التى لا تربطها بليبيا أية رابطة سوى رابطة الاسلام مثل الحجاز والجزائر وأوسط أفريقية والصومال والعراق .

والمعروف أن السنوسية كانت لا تعرف حدودا دولية ولم تظهر حاجتها الى هذه الحدود الا فى وقت متأخر عندما أغار الايطاليون على برقة وطرابلس واحتلوا هذه البلاد .

ويلاحظ أن العلاقات العثمانية السنوسية دخلت مرحلة جديدة فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى ذلك أن السلطان العثمانى كما هو معروف اتخذ الدعوة الى الجامعة الاسلامية قاعدة لسياسته العربية والشرقية ، وصار يبذل كل جهد فى سبيل اقامة هذه الجامعة ، ولذلك لم يكن من سياسته استعلاء الامارات الاسلامية الكبيرة بل انه وجد فى الاعتراف بهذه الامارات خير طريقة تكفل انصواءها تحت لواء الخلافة . وتضمن عدم خروجها على دولة الخلافة فى وقت كانت الدولة العثمانية فيه أشد ما تكون حاجة الى العصبية الاسلامية تشد بها أزرها أمام مطامع الدول الأجنبية مادامت الامارة السنوسية منصوية تحت لواء الخلافة ، واستقطاع السلطان عبد الحميد - بفضل تقارير رجال حكومته فى بنغازى - أن يطمئن الى السنوسية فعمل على كسب مودة السيد المهدي .

ولكن الدول الاوربية كانت تسعى للوقية بين السلطان عبد الحميد والزعيم السنوسى باثارة قلق السلطان من اتساع نفوذهم واستعداداتهم العسكرية . وتعوذ الى السيد المهدي الراغبة فى اقامة ملك خاص مستقل على حدود مصر حتى ساحل الاطلسي ، ومن ساحل البحر المتوسط حتى حدود السودان ، وكانت الدول تلج على السلطان لكى يستدعى السيد المهدي الى الآستانة للاقامة بها وعدم السماح له بالعودة الى وطنه ، وعندما اشتد الضغط الدولى على السلطان رأى السيد المهدي من الحكمة أن يفادر جغبوب الى مكان أكثر أمنا وأبعد مثالا فى الجنوب

فانتقل الى واحة الكفرة (١٣١٢ هـ - ١٨٩٥ م) وبني فيها زاوية التاج

وعمرها حتى صارت جنة وسط الصحراء .

وقد تعددت الآراء حول تبرير انتقال السنوسي الى الكفرة بين الرغبة في الابتعاد عن الانجليز الذين احتلوا مصر ، ورغبة في الابتعاد عن مطارح انظار الدول الاستعمارية فانتبذ هذا لمكان القصي في الصحراء والرغبة في البعد عن مقر الحكومة (في بنغازي وطرابلس) حيث أن الدولة أخذت تشكبه في أمره وتتوجس منه خيفة ادعائه الخلافة لدرجة أن بعض الكتاب الأوربيين صاروا يعززون اليه الرغبة في تحقيق أهدافه الدنيوية السياسية بإنشاء ملك مستقل كامل السيادة يمتد عبر القارة الافريقية .

وعلى كل حال فإن السيد محمد المهدي بعد انتقاله الى الكفرة أوفد مندوبا عنه الى الأستانة لكي يؤكد اخلاص السيد المهدي لخليفة المسلمين ويطلب تأكيد الفرمانات التي صدرت للسنوسيين وفعلا أصدر الباب العالي أوامره الى متصرفية بنغازي وولاية طرابلس الغرب بتأكيد الفرامات القائمة .

وفي الواقع فإن السيد المهدي بانتقاله من الجنبوب الى الكفرة كان يبغى تحقيق غرض أكثر بساطة ووضوحا من انشاء امبراطورية مستقلة ، ألا وهو مقاومة جهود بعثات التنصير في أفريقية الغربية ونشر الهداية بالدعوة الى الاسلام بين الأقوام الوثنيين عن طريق الزوايا ، كما كان السيد المهدي يسعى الى توثيق علاقات الصداقة مع سلطنة واداي ومع بقية الامارات الاسلامية في جهات تشاد لنشر الاسلام الصحيح والتعاليم السنوسية وتجنب الأخطار التي هددت هذه البلاد ، وتتمثل في عزيم الفرنسيين على التوغل في القارة وبسط سلطانهم على الامارات الاسلامية في أفريقية الغربية .

ولا شك في أن الاستعمار والنشاط التنصيري في أفريقية كان يحقد على السنوسيين بسبب ما صار لهم من قوة اعتبرها الاستعمار والنشاط التنصيري عقبة في سبيل نجاحهم وخصوما عنيدتين يحاولون دون تحقيق أهدافهم في اقتسام القارة الافريقية الذي صارت الدول الأوروبية تتكالب عليها خصوصا في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، فبريطانيا بعد احتلال مصر والسودان صارت ترى في السنوسية عائقا في وجه مخططاتها في غرب أفريقية ، وفرنسا بعد احتلالها للجزائر وتونس صارت تتوغل في قلب أفريقية حتى وصل نفوذها الى واداي التي دأبت للسنوسية مما جعل الاصطدام بينهما أمرا لا مفر منه .

وكذلك ايطاليا عندما بيتت النية على اغتصاب القطر الليبي صارت تسعى لكسب مودة السنوسيين على أساس أنه بدون ذلك لن تحقق غرضها عندما تحين الفرصة المناسبة ، كما كانت ألمانيا تسعى لاستمالة السيد المهدي للعمل ضد فرنسا في أفريقية الغربية .

واذ أفسدت السنوسية على الاستعماريين وبعثات التنصير عملهم في أواسط أفريقية طفقوا يذيعون الأكاذيب ويلصقون التهم بالسنوسية مثل التعصب ضد المسيحية واغتيال الرحالة والمستكشفين ، ثم - بعد فشل مساعي الدول لاجتذاب السيد المهدي - أخذوا يسعون لدى السلطان ويضغطون عليه لابعاد السيد المهدي عن القطر الليبي ، فقد رفض السيد المهدي الاستجابة لمساعي الألمان وتحريضهم له على تحريك الثورة في الجهات التي خضعت للفرنسيين ، كما حاول الايطاليون استمالته لتحريك الثورة ضد الفرنسيين في تونس التي كان الايطاليون يطمعون في الاستيلاء عليها قبل فرنسا وإذا كان السنوسيون قد رفضوا أن يكونوا أداة في يد دولة أوربية ضد دولة أوربية أخرى فانهم مع ذلك لم يقفوا موقفا سلبيًا من التوغل الأوربي في الاقطار الاسلامية في أفريقية ، فبذل السيد المهدي جهده لتنظيم المقاومة ضد الفرنسيين الزاحفين حول بحيرة تشاد حتى انه انتقل من الكفرة الى مكان قريب من موقع العمليات في زاوية قرو في برقة سنة ١٣١٧ هـ (١٨٩٩ م) وتولى قيادة السنوسيين في الجهاد سيدي محمد البراني. والسيد عمر المختار ورغم احرازهم بعض الانتصارات الا أنهم لم يستطيعوا الصمود أمام معدات الحرب الحديثة وتم للفرنسيين احتلال كائم ولو ان السيد المهدي استمر يشجع الاقطار التي خضعت للفرنسيين على استئناف الجهاد ضد المستعمر ، الا أن السيد المهدي توفي فجأة وهو في قرو في ٢٣ صفر سنة ١٣٢٠ هـ (أول يونية سنة ١٩٠٢ م) ونقل جثمانه الى الكفرة .

وكانت الظروف التي تحيط بالسنوسيين السبب في سرعة اختيار خليفة للسيد المهدي - ولما كان محمد ادريس بن السيد محمد المهدي صغير السن فقد أوصى السيد المهدي بزعامة السنوسية لابن أخيه السيد أحمد الشريف على أن يكون في نفس الوقت وصيا على محمد ادريس الخليفة الشرعي . وفي ١٢ ربيع الأول ١٣٢٠ هـ (١٩ يونيو ١٩٠٢) جرى الاحتفال باختيار الاخوان وكبار السنوسيين للسيد أحمد الشريف (على سجادة الامامة) وكان ذلك في الكفرة التي عادت وظلت مقرا لحكومة السنوسيين ومركزا لنشاطهم .

وقد وضع السيد أحمد الشريف السنوسي نصب عينيه الاحتفاظ بصداقة سلطنة واداي وولائها للسنوسيين ومساعدتها على الصمود في وجه الزحف الفرنسي .

ومن ناحية أخرى نزل السنوسيون الى ميدان الجهاد ضد الفرنسيين .
في جهات التبستى وبرقو وانيدى ، وأظهروا من الجلد والعزيمة ما مكنهم من
انزال خسائر بالفرنسيين الا أن الفرنسيين بفضل أسلحتهم الحديثة وقواتهم
المتدفقة أحرزوا انتصارات هامة سنة ١٩٠٦م وما بعدها مما مهد لهم احتلال
واداي نهائيا سنة ١٩٠٩ م .

وبمجرد أن دانت لهم هذه البلاد أسرع الفرنسيون الى هدم زوايا
السنوسيين والمغائا الامر الذى أثار اهتمام الدولة العثمانية التى صار يعنىها
وهى دولة الخلافة مؤازرة السنوسيين المنضوين تحت لوائها ، وقد أسفرت
المفاوضات بين السيد أحمد الشريف والتترك سنة ١٩١٠ م عن ارسال جند
من النظامين الى برقو والتبستى وتأسيس قائمقامية فى الكفرة ، كما دعا
السنوسيون الأتراك الى برقو فارسلوا اليوزباشى رفقى الذى رفع الراية
العثمانية الى جانب الراية السنوسية فى ون بالقرب من عين كلك ، فانه
لما كانت السنوسية لا تتمتع بوضع دولى يمكنها من الاحتجاج لدى الدول
الغربية فقد رأت السنوسية بزعامة السيد أحمد الشريف أن تمكن الدولة
العثمانية من أن تقيم قائمقاما لها فى الكفرة ومديرا فى الجغبوب لأن رفع
العلم العثمانى فى ذيك المكانين يجعل الدولة صاحبة الحق الشرعى فى
الاحتجاج لدى الدول .

واستمرت المناوشات دائمة بين السنوسيين والفرنسيين ، واستطاع
الفرنسيون فى ديسمبر ١٩١٣ م انزال هزيمة كبيرة بالمجاهدين فى قرو ، ولو
أن البعض يرى أن تدعيم النفوذ العثمانى فى الكفرة وما أشبه عن ايفاد
مهندس عثمانى (نظمى بك) الى الكفرة لاختيار موقع مناسب لبناء
ثكنات لايواء القوات العثمانية التى ستُرسل الى هذه النقطة البعيدة
سيؤدى هذا الى حدوث خلافات بين السلطات العثمانية المحلية وطائفة
السنوسية التى وصفت فى تقرير السفير البريطانى فى الاستانة بأنها تهتف
الى اقامة دولة داخل الدولة (٤) .

الا أن الدولة العثمانية فى أثناء ذلك أخذت تتجه نحو مسألة قوتها
وغيرها من الدول الغربية عندما اكفهر الجو السياسى فى أوروبا ، وأخذت
الحالة تتحرج من اللبلاق ، فتعذر على المجاهدين بسبب ذلك الحصول على
الاسلحة والخاثر والمؤن اللازمة للمضى فى قتال الفرنسيين فى تلك
الاصقاع النائية . رغم أن السنوسيين من رعايا السلطان كانوا لا يزالون
يعترفون بسيادته الشرعية عليهم .

(٤) وثيقة رقم ٦٠٨ من لوتر السفير البريطانى فى الاستانة الى خجراى وزير الخارجية

مقاريف ٢٩ أغسطس سنة ١٩١٠ م .

وبالإضافة الى ذلك فان الفرنسيين بعد أن تم لهم اخضاع وإدای وبرقو وقرو اضطروا من جانبهم الى الوقوف عند حدود برقة الجنوبية بسبب الارتباطات الدولية التي قيحت حركتهم في هذه الجهات مثل الاتفاق الانجليزى الفرنسى الذى أبرم فى باريس فى ١٤ يونيو ١٨٩٨ م لبيان حدود ممتلكاتهما ومناطق نفوذهما على جانبى نهر النيجر ، وهو الاتفاق الذى أكدته تصريح لندن فى ٢١ مارس ١٨٩٩ م ، وأخيرا التوكيدات المتبادلة بين الفرنسيين والايطاليين فى ديسمبر ١٩٠١ م بشأن تعيين مناطق نفوذ الدولتين فى أفريقيا الشمالية الغربية ، فاحتفظت ايطاليا لنفسها بمقتضى هذا الاتفاق بمنطقة برقة وطرابلس بينما تعهدت فرنسا من جانبها بالتزام ما جاء فى ارتباطاتها السابقة مع انجلترا فى ٢١ مارس ١٨٩٩ م على أن تمتنع ايطاليا فى نظير ذلك عن التدخل فى شئون مراكش وعرقلة نشاط فرنسا وسياستها فى هذه السلطنة ، وبذلك لم يعد فى امكان فرنسا بسبب هذه الاتفاقات الاعتداء على حدود برقة الجنوبية .

أما السنوسيون فقد اضطروا من جانبهم الى ترك النضال ضد فرنسا عندما أعلنت ايطاليا الحرب على الدولة العثمانية ، وأخذ الاسطول الايطالى يطلق قذائفه على موانى طرابلس وبرقة وصار على السنوسيين أن يهبوا للدفاع عن البلاد التى نشأت فيها دعوتهم وكانت مقرا لامارتهم .

الفصل الثانى

الاطماع الاستعمارية الأوروبية فى ليبيا

على الرغم من أن إيطاليا هى الدولة التى قدر لها أن تستحوذ على ليبيا ، فإن الاطماع الاستعمارية فى القطر الليبى لم تكن مقصورة على إيطاليا ، بل راودت دولا أوروبية أخرى وأن صارت ليبيا فى نهاية الأمر من نصيب إيطاليا بعد أن توصلت الدولة الأخيرة الى اتفاقيات مع الدول الأوروبية الأخرى التى سلمت بحق إيطاليا فى هذه البلاد .

الاطماع البريطانية :

كانت ليبيا موضع اهتمام بريطانيا منذ منتصف القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، ولعب قنصلها دورا هاما فى تاريخ الولاية وخاصة وارانجتون. كما حرصت بريطانيا على إقامة قنصليات لها فى أكثر مدن الولاية . وبفضل هذه القنصليات صار النفوذ البريطانى واضحا بين القبائل .

ولقد سعت بريطانيا - مثل فرنسا - لتقوية مركزها فى البلاد بشتى الوسائل ، من ذلك أنه فى سنة ١٨٢٤ م عندما رغب يوسف باشا القره مانلى فى تقوية أسطوله تقدم القنصل البريطانى وارانجتون بكل عون ، كما قدم يوسف باشا للمكتشفين والرحالة رسائل توصية الى زعيم البورنيزو سنة ١٨٢٣ طالبا منه الاستمرار فى إسداء العون اليهم كما كان يفعل فى السابق .

ولما كانت الدول المجتمعة فى مؤتمر برلين ١٨٨٤ م قد رأت أن الادعاءات الاستعمارية فى أفريقية لا تتحقق إلا بالاجتلال الفعلى فقد ترتب على ذلك جهود تكاليف بين الدول الأوروبية على المستعمرات فى إفريقيا ، وصارت السياسة الاستعمارية للدول الأوروبية جزءا هاما وأساسيا من السياسة الخارجية لهذه الدول ، وكانت مصالح الدول هى التى توجه هذم السياسة .

وعقب احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠ ثم تونس سنة ١٨٨١ زاد اهتمام بريطانيا بليبيا ، وخصوصا بعد احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢ حيث صارت ليبيا هى الفاصل بين مصر البريطانية وتونس والجزائر الفرنسيتين ، ومن ثم أخذت بريطانيا تفكر وتخطط لمستقبل ليبيا ، ويظهر هذا فى التقرير الذى وضعه الرحالة (البريطانى) (كوبتر) الذى قام

برحلة الى مناطق ليبيا الداخلية في سنتي ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ مقسما وراء دراسة الآثار ولكنه في الحقيقة كان يدرس الأوضاع في القطر الليبي ، وعرج في تقريره على مستقبل طرابلس فكانت آراؤه وأفكاره تعبيرا صادقا عن الاطماع البريطانية فيها ، فقد أصاب كوبر ببريطانيا أن تتحرك على أساس أنها لا يمكن أن تسبكت إذا ظهر أن فرنسا تفكر في ابتلاع إقليم جديد على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ، ونصح سياسة بلادة بالعمل على جعل طرابلس - عند زوال الصفة التركية عنها - تحت سيطرة دولة لا تصطدم مصالحها ماديا مع مصالح بريطانيا ، وطبقا هذا الشرط لا يتوفر في فرنسا .

وعلى هذا الأساس سار النشاط البريطاني في ليبيا في اتجاهين :
الاتجاه الأول : يتمثل في النشاط الدبلوماسي المتصل بمستقبل ليبيا .
والإتجاه الثاني : ويتمثل في تدعيم النفوذ البريطاني في القطر الليبي عن طريق الرعيال بعثات كشيافية لتتستر وراء الهدف العلني ، من قبل الحكومة البريطانية ، والهيئات الجغرافية لدراسة خطوط القوافل التي تربط بين طرابلس ووسط أفريقيا ، ذلك أنه لما انتشرت المستعمرات البريطانية في وسط أفريقية فكرت بريطانيا في ربط هذه المستعمرات بميناء طرابلس على البحر المتوسط كقصر طريق لربط هذه المستعمرات ببريطانيا عبر جبل طارق الذي تسيطر عليه .

وقد ظلت خطوط القوافل هذه في خدمة الاستعمار البريطاني الى أن استعمرت فرنسا ليبيا ، فمكنت على ثنية النيجر ، ومكنت بريطانيا خطا حديديا في نيجيريا ، أمكن بواسطته نقل البضائع من داخل نيجيريا التي سيطرتها فقدت خطوط القوافل أهميتها البالغة .

كما اهتمت بريطانيا بتدعيم العلاقات التجارية بينها وبين القطر الليبي ، فإنه من المعروف أنه حتى قبل الغزو الإيطالي كانت بريطانيا متفوقة حتى على إيطاليا في تجارتها ليبيا الخارجية ، كما اتخذت الأعلام البريطانية صورة جديدة تتجلى في البعثة اليهودية التي أوفتها المنظمة اليهودية للأراضي الى ليبيا سنة ١٩٠٨ م لدراسة امكانيات إنشاء مستعمرات زراعية في برقة ، وبعد زيارة البعثة لبرقة أصدر مؤتمر المنظمة المقيم في لندن سنة ١٩١٠ م قرارات بشأن المشروع فيها إنشاء بنك يهودي لشراء الأراضي وقبول اليهود فيها كلاجئين عثمانيين ، والحصول لهم على رخصة في الزراعة من أجل جلب الميعة والمزكاة لتلك البلاد واستثمار رؤوس الأموال اليهودية في تلك الميعة الإسلامية ، وهذا يساعد على رفع شأن الدولة العثمانية وزيادة ثروتها .

الا أنه يبدو أن الجهود اليهودية لاستعمار برقة لصالح بريطانيا لم تلبث أن توقفت بسبب تغلب وجهة النظر الصهيونية القائلة بالتركز على فلسطين ثم بسبب الغزو الإيطالي لليبييا .

ويلاحظ أن بريطانيا كانت تركز بوجه خاص على برقة لجاورتها لخصر لدرجة قيام شائعات في أثناء الغزو الإيطالي بأن بريطانيا تريد ضم برقة لخصر (كما نسيأتى بيانه في حينه) ومن ثم عملت بريطانيا على تنمية العلاقات الاقتصادية مع برقة . وقد كشفت مراسلات القنصلية الإيطالية في بنغازي عن اهتمام المبعوثين الإيطاليين ورصدهم للنشاط البريطاني في برقة .

الأطماع الفرنسية :

على الرغم من أن فرنسا كانت تهتم بولاية طرابلس الغرب الا أنه كان اهتماما هامشيا ، ولذلك لم تتبع خطة ثابتة ، ولكنها أخذت الأمر بمزيد من الجدية منذ احتلت الجزائر سنة ١٨٣٠ م حيث تقدمت في السنة ذاتها ببعض المطالب الى يوسف باشا القره مانلى منها الامتناع عن مطالبة الأوربيين بأية مطالب ، والامتناع عن تقوية اسطوله كما طالبت بأن تكون لها حقوق الدولة الافضل رعاية ، وقبل الباشا مطالب فرنسا .

ومنذ احتل الفرنسيون الجزائر سنة ١٨٣٠ م ثم تونس سنة ١٨٨١ م وهم يولون ولاية طرابلس الغرب اهتماما خاصا مرسوما على ضوء سياستهم التوسعية الاستعمارية في ذلك الوقت ورغبتهم في تخطيط الحدود بين تونس والجزائر من جهة وطرابلس الغرب من جهة أخرى بما يثقف والمصالح الفرنسية مع توفير الأمن للوجود الفرنسي في تونس والجزائر وإتاحة الفرصة لفرنسا لد نفوذها عبر الصحراء حتى السودان الأوسط ، ولذلك كانت فرنسا تتطلع للسيطرة على ميزان بل وفكرت في السيطرة الكاملة على طرابلس الغرب ، فعملت على تثبيت نفوذها في عاصمة ولاية طرابلس بإقامة منشآت تنصيرية ، وأهمها مدرسة للذكور وأخرى للإناث ومستشفى ، علاوة على منشآت مماثلة في بنغازي ، كما سيطرت على بعض الشركات التي تؤدي خدمات حديثة ، فكانت إدارة مفنار طرابلس فرنسية وكانت هناك إدارة بريد فرنسية ، كما سعت في منطقة الحدود التونسية الطرابلسية الى ضم واحدة غدامس لها لها من أهمية استراتيجية وتجارية التي تونس .

اهتمام ألمانيا :

شجع انتصار ألمانيا على فرنسا سنة ١٨٧٠ م الكثيرين على الاعتقاد بأن ألمانيا لابد أن تتقدم نحو ليبيا ، يعدل على ذلك أن عددا من الرحالة الألمان أخذوا يترددون على تلك البلاد مثل بارت وفوجل وملتزبان ونخيتجال ورولفنس ، ولكن يبدو أن التقارب بين ألمانيا وإيطاليا أدى في النهاية إلى أن تصرف ألمانيا نظرها عن طرابلس الغرب التي كانت تتطلع إليها حليفها إيطاليا .

الاهتمام الأمريكي :

فكر فيدال - القنصل الأمريكي في طرابلس سنة ١٨٧٥ م في إمكانية الحصول على ميناء في ليبيا يكون قاعدة للأسطول الأمريكي . وقد وقع اختياره على طبرق لهذا الغرض ، إلا أن الأمر لم يتجاوز التفكير خصوصا وأن فيدال نقل في السنة التالية .

الطماع الإيطالية :

بعد أن حققت إيطاليا وحدتها تحت زعامة بيت سافوي سنة ١٨٧٠ م سعت لكي تتخذ لنفسها (مكانا تحت الشمس) بالنزول إلى ميدان الاستعمار ومشاركة الدول الأخرى في تكوين إمبراطورية استعمارية في أفريقيا ، تلك القارة التي أخذت الدول الأوروبية - في القرن التاسع عشر وفي الربع الأخير منه على وجه الخصوص - تسعى من أجل الاستحواذ على أقاليمها ، خصوصا وأنه كانت هناك ظروف تحيط بالملكة الإيطالية وتدفعها إلى النزول إلى ميدان الاستعمار لتحصل على نصيبها من المستعمرات ، ومن هذه الظروف تزايد عدد سكانها باطراد وعجز الأراضي الصالحة للزراعة عن استيعابهم . وحاجة الصناعة الإيطالية الناشئة إلى مقوماتها الأساسية من مواد خام وأسواق . ورغبة الإيطاليين في استخدام رؤوس أموالهم في استثمار موارد البلدان التي ينزحون إليها يضاف إلى ذلك أن جهاد إيطاليا من أجل التحريز والوحدة السياسية تكلف نفقات باهظة وقع كاهلها على أهل الجنوب على وجه الخصوص مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة في شتى الجهات .

ومن ثم ارتفعت في مجال السياسة الإيطالية وتردبت شعارات تنادي بأن التوسع ضرورة (قومية) لتشغيل الأيدي العاملة وتوفير (مكان تحت الشمس) للشعب الإيطالي واستعادة مجد روما القديم ، واعتقد الاستعماريون الإيطاليون أن التوسع الاستعماري سيكون عاملا أساسيا في حل المشاكل المستعصية في إيطاليا وفي مقدمتها الاقتصاد والبطالة ، وثمة أمر

على جانب كبير من الأهمية في دفع الإيطاليين نحو الاستعمار ألا وهو الشعور بالنقص الذي نشأ بين الإيطاليين من مدة طويلة نتيجة عجزهم عن تحقيق شيء من التوسع في الوقت الذي تسابقت فيه الدول القوية العظيمة إلى امتلاك المستعمرات في أنحاء المعمورة وتكوين إمبراطوريات استعمارية شاسعة بينما أفلتت من أيدي الإيطاليين فرص عديدة جعلتهم يشعرون بأنهم لا يزالون في مصاف الدول الصغيرة ، فكان لابد من القضاء على هذا الشعور .

ولما كان من المتعذر على الأمم أن تعزو أفعالها إلى الشعور بمركب النقص كان لابد وأن يبحث الإيطاليون عن أسباب أخرى وذرائع تفسر وتبرر عملهم العدواني أمام العالم كما سنرى .

ومن الفرص التي ضاعت على الإيطاليين أنه في يناير سنة ١٨٧١ م عندما تعكرت العلاقات بين الحكومة الإيطالية في فلورنسة (العاصمة وقتئذ بعد تورين وقبل روما - وبين باي تونس ، واستعد الأسطول الإيطالي لمغادرة سبيتزيا يحمل جنودا لانزالهم في تونس أسرع الوزير الفرنسي يشرح للسلطات الإيطالية تحرج مركز الفرنسيين في إفريقيا الشمالية بسبب الاضطرابات القائمة في الجزائر وتخشى فرنسا إذا أصرت إيطاليا على إرسال حملتها إلى تونس أن يتسع عليها الخرق في الجزائر في وقت كانت لا تزال قواتها مشغولة بالدفاع الأهل في داخل فرنسا ذاتها ، فقرر الإيطاليون العدول عن هذا الغزو (إلى جانب خوف الإيطاليين من الأسطول العثماني) ، لذلك كان شعور الإيطاليين بالخيبة عظيما عندما وجدوا فرنسا تحتل تونس سنة ١٨٨١ م من غير أن تحرك بريطانيا أو ألمانيا ساكنها ، وكانت دهشة الإيطاليين كبيرة لأنهم ما كانوا يعلمون بأن تونس كانت الثمن الذي نالته فرنسا في نظير موافقتها على استيلاء إنجلترا على قبرص .

وبرز من الاستعماريين الإيطاليين ثلاثة هم : كرسبي ، جيوليتي ، الجنرال بلو الذين كانوا دعاة حرب حتى أن الصحف الإيطالية أطلقت عليهم لقب (فرسان الاستعمار الثلاثة) .

وعندما تطلع الاستعماريون الإيطاليون إلى الاستعمار في إفريقيا تطلعون إلى الساحل الشمالي للقارة بوجه عام وإلى تونس بوجه خاص التي هاجر إليها آلاف من الإيطاليين لكي تتخذ منها إيطاليا قاعدة للتوسع في الشمال الأفريقي ، فقد كانت تونس تتمتع بميزات عديدة تجعل منها مستعمرة مناسبة مثل خصوبة أرضها وقربها الشديد من شواطئ صقلية بحيث يمكن لإيطاليا إذا ما استحوذت عليها أن تطلق البحر المتوسط عند خاضعته .

ولكن إيطاليا لم تكن الدولة الأوروبية الوحيدة التي تطلعت لامتلاك تونس ، فقد تطلعت إليها أيضا فرنسا التي سيطرت منذ سنة ١٨٣٠ على القطر المجاور لتونس ألا وهو الجزائر ، وصار يهمها أن يمتد نفوذها على بقية الشمال الأفريقي، فتبتلع أقطاره قطرا قطرا ، وقد صار المستشار الألماني بسمارك يشجع فرنسا في الخفاء على تملك تونس لاحداث وقعة بين الجارتين الكاثوليكتين فرنسا وإيطاليا ، وبذلك يحول دون تخالفهما فتبقى فرنسا في عزلتها التي كانت ركنا أساسيا في سياسة بسمارك الخارجية ، وفي الوقت نفسه يمهد السبيل لكسب إيطاليا الى جانب التحالف الثنائي ، هذا بالإضافة الى شغل فرنسا خارج أوروبا بمشروع يستنفذ طاقاتها فلا يكون لديها فرصة للتفكير في استرداد أراضيها السليبية منذ حرب السبعين ألا وهي الألزاس واللورين .

ولذلك فانه عندما أقدمت فرنسا على احتلال تونس سنة ١٨٨١ (معاهدة باردو) بموافقة بعض الدول الكبرى أو بغض نظرها على الأقل أصيب الاستعماريون الإيطاليون بصدمة كجيزة ، وطفق كرسيني في سنة ١٨٨٢ يلوم فرنسا لاعتدائها على حقوق أختها اللاتينية في تونس ، كما أدى نزول القوات الفرنسية في تونس الى هياج الرأي العام الإيطالي الذي أخذ يتساءل عما اذا كان هناك ما يمنع فرنسا - بعد ذلك - من أن تبتلع طرابلس أيضا بل وأن تنزل قواتها على شاطئ شبه الجزيرة الإيطالية .

وكان من نتيجة ذلك انضمام إيطاليا الى التحالف الثنائي (ألمانيا والنمسا) سنة ١٨٧٩ ، فصار ثلاثيا منذ سنة ١٨٨٢ فقد كانت المملكة الإيطالية الوليدة في حاجة ماسة الى مساندة أوروبية قوية لمواجهة مشاكلها الداخلية والخارجية .

ولانضمام إيطاليا الى النمسا عدوتها القديمة التاريخية في محالفة مغزى كبير فهو يؤذن ببداية سياسة المخالفات التي صارت إيطاليا تعتمد عليها في دبلوماسيتها كما أن دخول إيطاليا في محالفة مع دولة النمسا لم تكن لها معها روابط صداقة قديمة بل ولا تزال بينهما بعض أسباب النزاع الذي كان من شأنه أن يجعل هذه المحالفة غير مستقرة ومعرضة للانهيال في أي وقت (وسنرى ذلك في تتابع العلاقات الدولية حتى نشوب الحرب العالمية الاولى وانضمام إيطاليا الى الحلفاء دول الوفاق الثلاثي وتخليها عن ارتباطها بدول التحالف) كما يدل على أن هدف إيطاليا من انضمامها الى المحالفة الثنائية هو رغبتها في استخدام هذه المحالفة في رفع مركزها وشأنها بين الدول والضغط على فرنسا وهي الدولة التي تقف حجر عثرة في طريق توسعها في شمال أفريقية لأن هذه المحالفة كانت موجهة أصلا ضد فرنسا .

ومنذ تحولت إيطاليا بانظارها الى طرابلس الغرب للسيطرة عليها كبديل

للتونس ، وفي الوقت نفسه تطلعت أنظارها بفكرة التوسع الاستعماري في شرق أفريقيا خصوصا وأن الظروف كانت معاونة لإيطاليا لكي تترث الممتلكات المصرية في تلك الأصقاع .

ذلك أن تصفية الثورة العربية وخضوع مصر للاحتلال البريطاني ، وهيمنة سلطات الاحتلال على شئون مصر الداخلية والخارجية ، وازدياد أهمية البحر الأحمر بالنسبة لبريطانيا وفرنسا في وقت انهارت فيه الصداقة البريطانية الفرنسية وتعرض أمن البحر الأحمر للتهديد نتيجة انتشار الثورة المهدية في السودان الشرقي ، وتحسن العلاقات البريطانية الإيطالية ، كل هذا جعل من الطبيعي أن تجد بريطانيا في إيطاليا القوة أو الدولة التي يمكن أن توازن فرنسا في منطقة البحر الأحمر ، ولذلك أخذت بريطانيا تشجع إيطاليا على توسيع نطاق ممتلكاتها على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر والتي كانت في ذلك الوقت محدودة لا تتجاوز ميناء عصب (١) .

إلا أن تطلع إيطاليا إلى شرق أفريقية وانشغالها في تأسيس مستعمرات لها هناك في الفترة التالية لم يجعل طرابلس الغرب تغيب عن تفكيرها فكانت الحكومة الإيطالية تتصرف في كل ما يتعلق بهذه الولاية العثمانية في العلاقات الدولية وكان تبعيتها لها في المستقبل أمر مفروغ منه ولذلك كانت تأخذها الغيرة إذا اقتربت أطماع الدول الأوروبية الأخرى منها لأن ذلك من شأنه أن يجعل طرابلس تضيق من الدولة الأوروبية التي سوف تتملكها عاجلا أو آجلا إلا وهي إيطاليا .

بل إن مانشيني وزير الخارجية الإيطالية صار يسعى لتحقيق ضالته المنشودة (بالنقاط مفاتيح البحر المتوسط في البحر الأحمر) وذلك : -

(أ) بسط نفوذ إيطاليا على سواحل البحر الأحمر الأفريقية بالاتفاق مع بريطانيا .

(ب) ثم بالتوغل الإيطالي في السودان المصري غربا إلى دارفور حتى يصل النفوذ الإيطالي تحديجا باتجاهه شمالا إلى سواحل طرابلس الغرب .

(ج) وبذا تستطيع إيطاليا أن تبسط سيطرتها على سواحل البحر المتوسط الجنوبية وهو الهدف الذي كان مانشيني يسعى إلى تحقيقه

(١) انظر : د. السيد رجب حراز : ارترية .

أولا وآخرا كما يتضح من قوله « ان مفاتيح البحر المتوسط
انما توجد في البحر الأحمر » ومعنى ذلك أن التقاط هذه المفاتيح
يكون عن طريق الزحف من سواحل البحر الأحمر الأفريقية والسودان
ودارفور الى طرابلس الغرب .

وكان هذا هو رأى معظم الساسة الايطاليين في ذلك الوقت وعلى رأسهم
فرنسيسكو كرسبي نفسه منشئ الامبراطورية الإيطالية الأفريقية في القرن
التاسع عشر حيث كانوا يؤمنون بأن سواحل البحر المتوسط هي المكان
الطبيعي لبسط نفوذ إيطاليا ، فاذا تعذر البدء ببسط النفوذ الإيطالي في شمال
أفريقية لسبب أو لآخر فإنه يمكن الوصول الى هذه الغاية بتأسيس هذا
النفوذ على ساحل البحر الأحمر الأفريقي ، ومما ينهض دليلا على الاعتقاد
السائد وقتئذ بأن أفريقية الشمالية هي المكان الطبيعي للاستعمار الإيطالي ،
ان كرسبي كان في مقدمة الساسة الايطاليين الذين رحبوا بالتعاون مع بريطانيا
في قمع الثورة العربية سنة ١٨٨٢ ، ربما لكي يستطيع فيما بعد ان ييساوم
بريطانيا في أمور شمال أفريقية . (٢)

الا أن هزيمة إيطاليا المروعة على يد الاحباش في واقعة عدوه سنة ١٨٩٦
جعل إيطاليا تتخلى مؤقتا عن استكمال أحلامها في امبراطورية واسعة
في شرق أفريقية مكتفية بالصومال وارثرية لكي توجه أنظارها وتركزها على
الشمال لأفريقي وعلى طرابلس الغرب بالذات .

(٢) انظر : محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ص ٥٩ -

الفصل الثالث

مقدمات الغزو الإيطالي

بعد الصدمة التي تلقاها الطليان على يد الاحباش في عدوه سنة ١٨٩٦، وقرارهم بتركيز جهودهم الاستعمارية في القطر الليبي أخذوا يعدون العدة ويسلكون السبل الممهدة لتحقيق هذا الهدف في النهاية ، ويمكن القول بأن مساعيهم في هذا السبيل اتخذت ثلاثة أهداف أو مسارات •

الاتجاه الأول (سياسي) : يتمثل في السعي للحصول على تأييد أكبر عدد من الدول الأوروبية الكبرى أو على الأقل عدم معارضة هذه الدول للخطوة التي ستقدم عليها إيطاليا ، وذلك تجنباً لقيام صعوبات دولية في وجه العمل الإيطالي •

الاتجاه الثاني : وهو يسير في خط متواز مع الاتجاه الأول ويتمثل في التغلغل في مختلف شئون القطر الليبي وتدعيم هذا التغلغل وبخاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية حتى يتقدم النفوذ الإيطالي هناك وبذلك يصير من السهل السيطرة عليه سياسياً وعسكرياً •

وفي أثناء هذه المساعي والمحاولات تعمل السلطات الإيطالية على اصطياح الحجج والذرائع التي يمكن أن تواجه بها العالم لتبرر اعتداءها العسكري على القطر الليبي وتجعل عملها أمراً حتمته ظروف القاهرة خارجة عن إرادتها وتقع مسئولية هذه الأعمال على الشعب الليبي أو الحكومة العثمانية صاحبة السيادة على هذا القطر ، والتماس هذه الأعداء هو الاتجاه الثالث الذي سار فيه نشاط الحكومة الإيطالية بعد أن صبح عزمها على الاستحواذ على القطر الليبي وإخضاعه لسيطرتها التامة •

أولاً : الاتفاقات الدولية :

لا شك أن وجود إيطاليا ضمن المحالفة الثلاثية قد عزز مركز إيطاليا إلا أن هذه المحالفة من جهة أخرى لم تساعد الإيطاليين على تحقيق شيء من مآربهم في أفريقية ، بل إن فكرة إخضاع إيطاليا لطرابلس الغرب كانت في سنة ١٨٩٥ لا تجد معارضة من أحد سوى دول الوسط (ألمانيا والنمسا) • وجاءت هزيمة عدوه سنة ١٨٩٦ لتحدث تأثيراً آخر في أعضاء المحالفة الثلاثية ، ولم يعد اتجاه بسمارك الطيب نحو أمانى روما الاستعمارية يحظى بالتأييد السابق ، فقد أعان خليفة المستشار الحديدي عشية الحزب الخبثية أن

« التحالف الثلاثي ليس جمعية لتنمية الممتلكات » كما أعلن الألمان بعد ذلك لومهم ونقدتهم اللاذع لاييطاليا لهزيمتها على يد (عدو بربرى) .

وفى الوقت نفسه لم تلبث أحلام ايطاليا فى (البلاد الايطالية لم تحرر Italia Irredenta) فى تريست والثرنتيتو تراودما مرة أخرى وبالتالى تولد الشعور بالكراهية نحو النمسا ، ومنها يمتد ليشمل حليفها ألمانيا ، حيث لم يظهر فى الأفق ما يوحي بأن النمسا على استعداد لاخلاء هذه المناطق والتخلي عنها لاييطاليا ، ولما كان جهاز ايطاليا العسكرية والاقتصادى ضعيفا بدرجة لا يمكن معها نجاح أية مغامرات خارجية الا بمساعدة فعالة من الخارج ، كان من الطبيعى أن يتطلع الاستعماريون الايطاليون من أجل العون الى جهة أخرى غير التحالف الثلاثي .

ولذلك اتجه الايطاليون صوب بريطانيا التى كانت علاقاتها بايطاليا قد تحسنت فى سنة ١٨٨٥ لدرجة أن بريطانيا كانت مرتاحة لتترك مناطق ممتلكات مصر فى شرق افريقية لكى تسيطر عليها ايطاليا التى تستطيع - فى رأى البريطانيين - الوقوف فى وجه تقدم المهدية الى تلك الجهات دون أن يكون هناك خوف على المصالح البريطانية .

ومنذ أعلنت فرنسا سيادتها على تونس وشروعها فى تحصين بيزرته حددت ايطاليا بالنزول فى طرابلس كعمل مضاد من شأنه أن يفقد بيزرته أهميتها كجزيرة محصنة ومصدر خطر لا يهدد ايطاليا فحسب ، بل وبريطانيا أيضاً ، وكان هذا واضحاً فى خطاب كريسبى رئيس الوزارة الايطالية الى بريطانيا سنة ١٨٨٧ ، والذى أعلن فيه :

ان المسألة هى خلاصنا والاحتفاظ بتفوقكم فى البحر المتوسط .

واهتمت الدوائر البريطانية بوجهة النظر الايطالية هذه لدرجة أن رئيس وزراء بريطانيا بعث ببرقية الى الحكومة البريطانية أشار فيها الى أنه « اذا تغير الوضع القائم فى حوض البحر المتوسط فسيصبح احتلال ايطاليا لطرابلس ضرورة ملحة حتى لا يصير البحر المتوسط بحيرة فرنسية » ، الا أنه نصح الحكومة الايطالية بالتريث حتى لا تتعقد الأمور خاصة وأنه اذا حاولت ايطاليا النزول فى طرابلس فإن تركيا سوف تعلن الحرب عليها مما سيؤدى حتماً الى تدخل روسيا فى شئون تركيا بحجة الفخاع عنها ، هذا الى جانب أن الهجوم على طرابلس من شأنه أن يبعث المسألة الشرقية من جديد رغم أن الوقت لم يحن بعد لذلك .

وطمان رئيس وزراء بريطانيا الحكومة الايطالية بانها لن تخسر شيئاً

مطلقا بانقظارها ما دامت في النهاية ستحصل على طرابلس ، وكل ما في الامر
 ان الصياد الماهر يجب ان يتريث فلا يطلق الرصاص حتى تصبح الفريسة
 في متناول مدى مقفوفه :

وتوصلت الدولتان - بريطانيا وايطاليا - الى عقد اتفاقية سرية
 في ١٢ فبراير سنة ١٨٨٣ اتفق فيها الطرفان على العمل للمحافظة على الوضع
 القائم في البحر المتوسط والادرياتيک وايجه والاسود ، والحيلولة دون حدوث
 تغيير فيها يضر بمصالحهما من طريق الضم أو الحماية أو أية وسيلة أخرى ،
 وأنه اذا استحال ذلك فإن الطرفين متفقان على ما يجب عمله في هذه الشأن ،
 ويتوיד ايطاليا اعمال بريطانيا وتصرفاتها في مصر ، وفي مقابل ذلك ستساند
 بريطانيا الاعمال التي ستقوم بها ايطاليا في أية ناحية من سواحل شمال
 افريقية ولا سيما في طرابلس الغرب وبرقة ، وذلك في حالة استيلاء دولة ثالثة
 على أى جزء من تلك السواحل (وطبعا وجدت هذه الحالة عندما احتلت
 فرنسا مراكش) .

وعندما حل موعد تجديد الاتفاقية في سنة ١٩٠٢ أصرت ايطاليا على عدم
 تجديدها الا اذا اعترفت بريطانيا بحق ايطاليا في احتلال طرابلس الغرب
 وبرقة ، فاعترفت بريطانيا بذلك مقابل تمهد ايطاليا بمساعدة بريطانيا
 في المسألة المصرية وعدم اتخاذ أية خطوات عدائية نحو الامبراطورية البريطانية .

وفي مارس سنة ١٨٩٩ وقعت إنجلترا وفرنسا إتفاقيتا يحدد نفوذ كل منهما
 في شمال افريقية ، وعندما استفسرت ايطاليا أهميتها بريطانيا بأن « اقليم
 طرابلس - بعد احوال بعض التعديلات على حدوده من جهة تون و مصر وبحيرة
 تشاد ، وهي تعديلات سبق أن وافق عليها السلطان العثماني - قد تترك
 (اقليم طرابلس) خارج نطاق النفوذ التي اتفقت بشأنها الدولتان (بريطانيا
 وفرنسا) .

ولعل ايطاليا أيضا كانت لا تجد في اتجاهها نحو بريطانيا ما يقبض
 مع ارتباطها بالمحالفه الثلاثية التي ما زالت قائمة (مع ألمانيا والنميسيا) ،
 لأن بريطانيا لم تكن بعد قد وقفت موقفا عدائيا من ألمانيا ، ولم تكن قد
 دخلت بعد في محاللات ضد ألمانيا .

يضاف الى ذلك أنه منذ كارثة الجشبة بل وقبل ذلك صارت ايطاليا تعتقد
 أن الوضع في البحر المتوسط والنشاط في أفريقيا يجهدان على مولفة بريطانيا
 وتأييدها ورعايتها .

وفي نفس الاتجاه الذي سبارت فيه السياسة الإيطالية أعلن رئيس وزراء

إيطاليا أنه يسعى لتدعيم التحالف الثلاثي ، وأن الصداقة مع بريطانيا تعتبر تكملة ضرورية لابد منها لهذا التحالف ، وكان ذلك بعد محاولة من جانبه لاضافة بند لمعاهدة التحالف الثلاثي يحرر إيطاليا من الالتزام بمحاربة فرنسا إذا كان ذلك سيؤدي الى التورط في حرب ضد إنجلترا .

وفي الوقت الذي كانت فيه إيطاليا تقترب من بريطانيا كانت تتباعد عن حليفتيها في التحالف الثلاثي وبخاصة النمسا ، فانه الى جانب الاقاليم الإيطالية التي لم تحرر : Italia Irredenta والتي كانت في حوزة النمسا (التيرول - إستريا - تريست) كانت ألبانيا مسرحا رئيسيا للصراع بين الدولتين (إيطاليا والنمسا) ، فالنمسا تقدر أهمية ألبانيا ، وبخاصة من الناحية الإستراتيجية ، حيث أنها تساعد في مواجهة الصرب والجبل الأسود وعملاء روسيا ، بل وإيطاليا أيضا ، بالإضافة الى أن ألبانيا تغلق الطريق أمام خروج السلاف الى الأدرياتيك ، وتبعد الإيطاليين عن الساحل الشرقي لهذا البحر .

وفي الوقت نفسه كانت النمسا ترى ن من يستولى على ألبانيا سوف يسجنها (النمسا) في قفص ، وإذا حدث ذلك لاستيلاء من جانب إيطاليا فان النمسا لن تعود دولة كبرى ، واعتبرت أن أمن الأدرياتيك أمر حيوي بالنسبة لها حيث أنه منفذها البحري الوحيد للتجارة العالمية .

وفي سنة ١٩٠٧ صرح كونراد رئيس الأركان النمساوي للامبراطور بأن « مستقبلنا سيكون في البلقان ، ولكن العقبة أمامنا هي إيطاليا التي يجب أن لنسوى حسابنا معها أولا » .

أما الإيطاليون فانهم - من ناحية أخرى - كانوا يرون أن ألبانيا حيوية لتحويل البلقان ، وفي الوقت نفسه لإغلاق مضيق أوترانتو عسكريا ، وبذلك يمكن أن تصبح ألبانيا جبل طارق جديدة ويصبح الأدرياتيك بحيرة إيطالية .

وتوثقت العلاقات البريطانية الإيطالية بأطراد في أعقاب تقسيم مناطق النفوذ في شرق أفريقيا سنة ١٩٠٤ ، ففي سنة ١٩٠٧ التقى فكتور عمانويل الثالث ملك بريطانيا أخو الملك السابح ، بعد أن كانت إيطاليا قبل ذلك بعام (أي في سنة ١٩٠٦) قد تخلت عن مساندة ألمانيا في مؤتمر الجزيرة ، وفي سنة ١٩٠٩ رحبت إيطاليا بقيصر روسيا عند زيارته لراكونيشي حيث تم الاتفاق ليس فقط على أن تؤيد كل منهما الأخرى في مشروعاتها ومخططاتها في الدولة العثمانية ، بل أيضا في الدفاع عن المبدأ القومي في البلقان ضد تسلط حكومة فيينا .

وفي الوقت نفسه قابعت إيطاليا مساعيها لكسب تأييد الدول الأوروبية

لاطاعها في طرابلس بمحاولة كسب دول كل من المعسكرين الأوروبيين : وعلى هذا الأساس فإنه بعد انضمام إيطاليا للتحالف الثلاثي نص في الاتفاقية على أنه في حالة حصول النمسا على مكاسب في اليقان فمن حق إيطاليا الحصول على مغانم مقابل ذلك (ودون تحديد) .

أما بالنسبة لطرابلس الغرب بالتحديد فقد أضابت إيطاليا فقرات جديدة إلى معاهدة التحالف الثلاثي عندما تجددت سنة ١٨٩١ حيث نص على أن « تتعاون الدول الحليفة على الاحتفاظ بالوضع القائم في الشمال الأفريقي ، وأنه إذا وجدت الدولتان (إيطاليا وألمانيا) استحالة الاحتفاظ بالوضع القائم فإن ألمانيا تتعهد بمساعدة إيطاليا في أي عمل إيجابي تقوم به الأخيرة للحصول على امتيازات ويكون هدف هذا العمل من جانب إيطاليا هو المحافظة على التوازن الدولي ، كما نص الاتفاق على أنه « في ظروف كهذه يتحتم على الدولتين معا - ألمانيا وإيطاليا - أن تحاولا الاتفاق مع بريطانيا ، »

وعندما تجدد التحالف الثلاثي سنة ١٩٠٢ ظل هذا البند كما كان سنة ١٨٩١ ، وفي الوقت نفسه حصلت إيطاليا من النمسا على تصريح بأن النمسا مع أنها تزيد المحافظة على الوضع القائم في الاقطار الشرقية - إلا أنها ليس لها مصالح معينة تريد الحصول عليها في طرابلس الغرب وبرقة ، ولذلك قررت النمسا عدم الوقوف في وجه المصالح الإيطالية إذا ما اضطرت المملكة الإيطالية إلى اتخاذ تدابير حازمة عند تغيير حالة البلدان الشرقية ، واعتبرت إيطاليا هذا التصريح بمثابة وعد .

كما حصل جيوليتي رئيس الوزارة الإيطالية - خلال رئاسته الثانية (١٩٠٣ - ١٩٠٥) - على تعهد من ألمانيا بعدم التدخل في حالة قيام إيطاليا بغزو طرابلس ، كما استطاع جيوليتي خلال رئاسته الثالثة (١٩٠٦ - ١٩٠٩) الحصول على اعتراف من النمسا بموافقتها على احتلال إيطاليا لطرابلس بشرط ألا تمتد الحرب الإيطالية إلى تركيا والبلقان .

فرنسا :

وفي الوقت نفسه بذلت إيطاليا مساعي مع فرنسا موازية لمساعيها مع إنجلترا بعد سياسة المجاملة التي كانت تتبعها إيطاليا نحو فرنسا عقب احتلال الأخيرة لتونس ، ذلك أنه لما كانت فرنسا هي منافسة إيطاليا الكبرى في الشمال الأفريقي ، فقد أدرك الإيطاليون بأنهم لا يستطيعون تحقيق مآربهم إذا ظلوا على خلاف معها ، ولم تلبث أن تصافرت عولم عدة لاحتلال الوثام محيل الخصام ولتقريب وجهات النظر بين الدولتين فسان النزاع العام الإيطالي كان شديد الميل إلى التسارب والتفاهم مع

الدولة الديمقراطية اللاتينية الكاثوليكية (أي فرنسا) ، وينفي من الحائفة مع ألمانيا والنمسا ، بالإضافة الي أن الحائفة الثلاثية والنمسا عضو فيه لا يمكن أن تحقق مطالب الإيطاليين القومية في الأراضي الإيطالية التي لم تحرر ، ولذلك عملت فرنسا على تسوية خلافاتها مع إيطاليا تدريجيا .

وفي ٢٨ سبتمبر ١٨٩٦ اعترفت إيطاليا باحتلال فرنسا لتونس وتضمنت وثيقة الاعتراف امتيازات قضائية واجتماعية للجالية الإيطالية في تونس ، ولم يكدهمضى عامان على هزيمة عدوة حتى كانت إيطاليا قد أوقفت حروبها الجمركية مع فرنسا سنة ١٨٩٨ .

وفي سنة ١٩٠٠ عقدت اتفاقية سرية اعترف فيها الإيطاليون بحقوق فرنسا في مراكش مقابل تاييد فرنسا للمخططات الإيطالية في ليبيا .

وفي ديسمبر سنة ١٩٠١ عقد الطرفان اتفاقا تناول شئون البحر المتوسط ، وبمقتضى هذا الاتفاق أصبحت برقة وطرابلس منطقتي نفوذ إيطالية ، وفي مقابل ذلك وافقت إيطاليا على إطلاق يد فرنسا في مراكش بعد أن كانت إيطاليا في الحدة الأخيرة تظهر شيئا من النشاط الضار بمصالح فرنسا في مراكش ، ولم يلح هذا الاتفاق أن تعزز في بداية سنة ١٩٠٢ عندما أعلن السفير الفرنسي في روما أن قيام صراع بين الإمتين اللاتينيتين قد صار مستحيلا ، وفي نفس العام تبادل الطرفان تعهدات سرية بأنه إذا ما صارت إحدى الدولتين هدفا لعدوان مباشر فإن الأخرى تلتزم الحياد الحقيقي .

كما نصت الاتفاقية على أن الحقوق التي اعترفت بها فرنسا لإيطاليا في طرابلس تشبهل فزان أيضا ، كما اتفق على ضرورة سرية هذا الاتفاق حتى لا يتغير سياسات بعض الدول ولا سيما ألمانيا ، وهكذا زالت أسباب التوتر بين الدولتين ، وأطمأنت إيطاليا على أطماعها في طرابلس من ناحية فرنسا ، ومن ناحية أخرى فإن هذا التفاهم أنهى في الواقع دور إيطاليا في التحالف الثلاثي .

وثبتت أواخر الصداقة بين الدولتين (إيطاليا وفرنسا) في الأعمال التالية ، وتوج هذا التقارب بزيارة ملك إيطاليا لباريس وزيارة الرئيس الفرنسي لأوميه لروما سنة ١٩٠٤ ، وبذلك صار من استطاعة إيطاليا أن توجه كل اهتمامها إلى النظر الليبي وهي مطمئنة ، وعندما وقف السنيور ليتوني في مجلس الشيوخ الإيطالي لسنة ١٩٠٤ معلنا أن القول قد اعترفت بالوضع الممتاز الذي تتمتع به إيطاليا في طرابلس كان محقا فيما قال ، إذ لم تحترض على تصريحه قوله من القول .

التفاهم مع روسيا (التفاهم الإيطالي - الروسي) : -

بعد أن تفاهمت إيطاليا مع كل من ألمانيا والنمسا وبريطانيا وفرنسا بشأن اطعامها في طرابلس اتجهت بمساعيها صوب روسيا وذلك فان جيوليتشي في أثناء رئاسته الثالثة للوزارة الإيطالية انتهز فرصة زيارة قيصر روسيا نيقولا الثاني لإيطاليا سنة ١٩٠٧ وجعل موضوع الاطعام الإيطالية في طرابلس أحد الموضوعات التي دارت حولها المداولات بين القيصر وملك إيطاليا في راكونيتشي سنة ١٩٠٩ ، وفي المفاوضات الرسمية بين جيوليتشي ووزير خارجيته تيتونني من ناحية ووزير خارجية روسيا من ناحية أخرى ، وقد تم التوصل الى اتفاق بين الدولتين نص على أن تتعهد روسيا بأن تنظر بعين العطف الى مصالح إيطاليا في طرابلس مقابل أن تتعهد إيطاليا بالنظر بعين العطف الى مصالح روسيا في المضائق ، وأن يعمل الطرفان على حل مسائل البلقان وفق المبدأ القومي ضد تسلط حكومة فيينا .

ويلاحظ على سياسة إيطاليا الأوروبية أنها كانت تقوم على أساس تبادل المصالح الاستعمارية بينها وبين الدول الأوروبية وخصوصا دول الوفاق (طرابلس مقابل مصر لبريطانيا ومراكش لفرنسا والمضائق لروسيا) ، ولكنها حصلت على تأييد ألمانيا والنمسا دون تعويض معين بل في نطاق اتفاق عام ويشمل العلاقات الخارجية الأساسية .

كما يلاحظ أيضا أن إيطاليا في سياستها الأوروبية حاولت الجمع بين المتناقضات ، ففي سبيل الحصول على تأييد الدول الأوروبية الكبرى لاطعامها في تونس تفاهمت مع كل من ألمانيا والنمسا من ناحية ، ومع فرنسا وبريطانيا وروسيا من ناحية أخرى ، مع ما كان بين هذه الدول من أحقاد وخلافات . سياسة أساسية على ضوء التكتلات الأوروبية ، أي أنه يمكن القول أن إيطاليا نجحت في الحصول على تأييد كل من الكتلتين الأوربيتين المتنافستين المتصارعتين : التحالف والوفاق .

ثانيا - التغفل الإيطالي في ليبيا :

بعد أن توصلت إيطاليا الى الحصول على اعتراف الدول الأوروبية الكبرى بأطعامها في طرابلس وبرقة وتأييدها لها رأت إيطاليا أن عليها أن تدعم مركزها وتغلغلها في الولاية تمهيدا للاستحواذ عليها ، وحتى تخلق لنفسها حقوقا في الولاية حتى يصير الاستيلاء عليها أمرا سهلا .

ولا نريد أن ندخل في تفاصيل هذا التغفل حتي نركز على الموضوع الرئيسي ولكننا نلاحظ أن التغفل الإيطالي في ليبيا في الفترة السابقة على (م - ٣ الرسالة)

«الغزو اتخذ مظاهر شتى : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، فقد اهتمت القنصلية الإيطالية بالبحث عن عملاء تربطهم بها وبالدولة الإيطالية عن طريق منحهم الجنسية الإيطالية ووضعهم تحت الحماية الإيطالية ليستفيدوا من الامتيازات التي كان يتمتع بها الأجانب وهذه ظاهرة منتشرة في ولايات الدولة العثمانية في تلك الفترة وكان القنصل يرون في هؤلاء وسيلة لتثبيت نفوذ الدولة التي دخلوا تحت حمايتها .»

وعلاوة على ذلك حاولت إيطاليا شراء بعض الاراضي ذات الموقع الاستراتيجي الهام في الولاية وذلك عن طريق القنصلية الإيطالية بالتعاون مع شركة وابورات قومية إيطالية .

كما نشط التغلغل الإيطالي في المجال الثقافي بالعمل على نشر اللغة والثقافة الإيطالية في ليبيا ، وهو أسلوب تقليدي للتغلغل الاستعماري الأوربي عن طريق التعليم والتنصير وبعض الأعمال الخيرية فأنشأت إيطاليا عددا من المدارس الإيطالية في المدن الرئيسية ومدرسة ابتدائية للناث ومدرسة عليا أسمتها مدرسة العلوم والتجارة ومدرسة ليلية لتعليم الكبار ، وكانت المناهج في هذه المدارس تدرس بالإيطالية وتنفق عليها الحكومة الإيطالية ، ورغم معارضة بعض الولاة مثل راسم باشا لهذا النشاط فقد تعلم في هذه المدارس كثير من الفقراء واليهود وصاروا تجارا وربطوا معاملاتهم بإيطاليا . هذا بالإضافة الى انشاء بعض المستشفيات وملاجئ الايتام في أهم مدن الولاية وبخاصة طرابلس وبنغازي الى جانب نشاط البعثات التنصيرية التي كان غنشاطها يسير موازيا لنشاط المدارس والمستشفيات والملاجئ .

وحين تولى جيوليتي الوزارة لأول مرة سنة ١٨٩٢ ثم للمرة الثانية ١٩٠٣ - ١٩٠٥ اهتم بالتغلغل الإيطالي في طرابلس عن طريق ايفاد بعض الخبراء العسكريين والسياسيين تحت أسماء مستعارة ، وكذلك بعض الجواسيس وكان يرأس هؤلاء وأولئك القنصل Gallo وذلك لموافاة الحكومة الإيطالية بقرارات مفصلة عن أوضاع البلاد ومحاولة ربط بعض أعيان البلاد بإيطاليا والسعي بالوثيقة بين المواطنين وحكومة الولاية وتوسيع شقة الخلاف بينهما باستغلال الخصومات والخلافات السياسية وتذمر الزعماء المحليين من السلطات التركية وذلك لتهيئة أذهان الأهالي لتقبل عملية الغزو المنتظر .

ومن أجل استثمار رؤوس الاموال الإيطالية في ليبيا حاولت إيطاليا وضع البلاد تحت سيطرتها الاقتصادية وذلك عن طريق افتتاح فرع لبنك روما أولا لكي يكون عوناً للشركات الإيطالية ورغبة معارضة والى طرابلس فان «النفوذ الإيطالي في الآستانة نجح في فرض الأمر على الوالى سنة ١٩٠٥

حين تم تأسيس فرع للبنك فى طرابلس ، وقد ذكر الزاوى أن البابا اكتتب بالثلثين من مجمع رأس ماله ، وقد تأسس هذا الفرع بدعوى الخوف من القلاقل السياسية ، واتخذ الايطاليون من البنك مركزا للدعاية واسندوا ادارته الى براشيانى وهو من أشد المتعصبين ضد العرب وتشعب نشاط بنك روما فكان السبيل لكسب العملاء ومدهم بما يلزم من مال لتنفيذ مخططات الاستعمار الايطالى . وباسم هذا البنك كان مبعوثو ايطاليا يمارسون نشاطهم فى كل أنحاء البلاد .

ولذلك فانه عقب انشاء البنك وبسبب تخاؤل حكومة الباب العالي فى الآستانة ، وتآمر بعض ذوى النفوذ فيها مع الايطاليين مثل حقى بك الذى تمكن الايطاليون من التأثير عليه فى أثناء توليه منصب السفير العثمانى فى روما لكى يتوسط لدى حكومة الباب العالي من أجل التساهل مع بنك روما والسماح بشراء الاراضى فى طرابلس ان طلبت حكومة الآستانة من حكومة الولاية (رجب باشا) أن تقبل بيع الاراضى الفراغ باسم المدير العام لبنك روما ، وعمل رجب باشا من ناحية أخرى على تشجيع الاهالى على الشراء بعضهم من بعض كما حاول أن تشترى الدولة الاراضى بدلا من البنك بحيث لم يبق أمام البنك الا أملاك الأجانب ، كما اقترح الوالى اقراض المواطنين عن طريق البنك الزراعى العثمانى الذى افتتح فرعا له فى طرابلس للحيلولة دون تسرب اراضى الاهالى للايطاليين ، ولا شك أن هذا الموقف الحازم من رجب باشا كان وراء عزله من الولاية .

كما افتتح فى مارس ١٩١٠ فرع لبنك روما فى بنغازى وأقيم احتفال بهذه المناسبة دعى اليه المتصرف وعدد من الموظفين الترك الى جانب موظفى بنك روما وتلى فى الاجتماع قرار الحكومة العثمانية ثم أقيمت خطبة بالتركية والايطالية تتضمن امتنان الجالية الايطالية وتأكيد الود الذى تنسم به العلاقات التركية الايطالية ، ولو أن الاهلين كانوا يعبرون بشدة عن معارضتهم لازدياد النفوذ الايطالى (الذى يهدد بالخطر استمرار الحكم الاسلامى فى هذه الولاية) . (١)

وتزايد نشاط ايطاليا التجارى فى الولاية بعد افتتاح بنك روما وسعت السياسة الايطالية للقيام بانشاء بعض المرافق الهامة ، وقد احتج الاهالى على ذلك ، وقدموا عريضة للوالى أعربوا فيها عن تخوفهم من الانباء التى أذيعت بأن الدولة منحت الايطاليين امتيازات لتمديد السكك الحديدية وانشاء ميناء طرابلس ، وطلبت العريضة بتأسيس شركات أهلية برأسمال محلى

(١) وثيقة رقم ٣ بتاريخ ١٢ مارس ١٩١٠ من الكولونيل جونز الى سيز ادوار جراى .

لتنفيذ المشاريع الهامة ، كما جذرت العريضة من استخدام الرأسمال الإيطالي على الخصوص والبنوك الإيطالية التي تقرض فقراء الناس بشروط مغرية لكي تستولي بالتدريج على أراضيهم الزراعية بقصد توسيع الممتلكات الإيطالية في الولاية .

والمتتبع لأخبار الولاية يجد أن الشعب لم يسكت بل كان يتحرك في مواجهة أمرين : الخطر الأوربي المتزايد والواقع الفاسد الذي كانت الدولة العثمانية تعاني منه ، وظهرت حركات شعبية مثل حركة سيف النصر في فزان وحركة غوقة في الجبل الغربي ، إلى جانب الحركة السنوسية في برقة ، وكان احتلال فرنسا لتونس سنة ١٨٨١ وإنجلترا لمصر سنة ١٨٨٢ دافعا قويا للحركة الشعبية بعد أن صار الخطر يحدق بهم من الشرق والغرب ، ووصل الأمر إلى حد تكوين ما يمكن اعتباره جمعية سرية جعلت لها قانونا أطلقتوا عليه تسترا (فوائد ونصائح خيرية) ، ومن أهدافها مراقبة الخطر الأوربي وإصلاح أوضاع الولاية بتعميم التعليم ورفع مستواه ، والغيرة على الوطن والدين والجنس واللغة ، وكان للجمعية جناح عسكري له نظامه الخاص (نظامنا مه عسكري) ، وكان أعضاء الجمعية يتصلون بالناس ويتحدثون معهم في المواضيع التي تهمهم مثل الخطر الأوربي وأزمة الإسلام والإصلاح .

وقد أطلق نشاط الجمعية السلطنة العثمانية والقناصل الأجانب فسعوا إلى تصفيته فقبض على أعضائها ووجهت إلى زعمائها تهمة (خيانة الدولة العلية بالقضاء الفساد والاختلال الموحيان لسلب راحة العموم وتسهيل أسباب دخول الأجانب في هذه الولاية التي هي من الممالك الشاهانية المحروسة) .

وصدرت عليهم الأحكام بالنفي أو السجن ، كما كان الأهالي يعبرون عن مشاعرهم وشكواهم ومطالبهم في برقيات وعرائض يبعثون بها إلى سلطات الآستانة .

وإزداد اشتداد الخطر الأوربي والإيطالي بالذات على طرابلس في السنوات الثلاث الأخيرة من الحكم العثماني ، واهتم الأهالي كثيرا بذلك فأرسل عدد كبير من أعيان طرابلس برقية إلى الآستانة ، يعلنون فيها عزمهم على الدفاع عن بلادهم إلى آخر قطرة من دمائهم حتى ولو تقاعست الحكومة ، ويطالبون بتحسين البلاد والوقوف في وجه المخططات الاستعمارية ، وذكر الأعيان في برقيتهم هذه أن الشعب الطرابلسي كان قد عقد العزم على إعلان الحرب الاقتصادية على الإيطاليين بمقاطعة تجارتهم وتجارهم إلا أنهم فضلوا التزام الصبر حتى لا يشوشوا على الحكومة أمرها وعلى رجال السياسة مداولاتهم .

ويذكر الزاوي ان الصدر الاعظم رد على هذه البرقية بان (الحكومة العثمانية ستدافع عن طرابلس ما استطاعت الدفاع وان واليها بكر سامى بك سيسافر اليها عما قريب .

وقد اشرفنا الى العريضة الموجهة الى والي طرابلس من الاهالى معبرين عن مخاوفهم من منح امتيازى انشاء ميناء طرابلس وتمديد السكك الحديدية فى الدواخل لشركة ايطالية وما اشيع من ان سفير الدولة العثمانية فى روما أيدها .

واسم يقتصر النشاط الوطنى ضد الإطماع الايطالية وفساد الادارة العثمانية على طرابلس وبنغازى بل كان هناك نشاط مماثل فى الخمس فقد أخذ مقصرفها (رشيد) ينبه الاذهان الى حقيقة نوايا الطليان ويحذر الاهالى من نشاط بنك روما الذى يهدف الى ايقاع الاهالى فى شرك الديون ليتخذ الطليان من ذلك ذريعة للتدخل بدعوى المحافظة على مصالحهم المالية فى البلاد .

وعندما حضرت الى القطر الليبى بعثة سفورزا ووصلت فى تنقيبها عن الفوسفات ودراسة الآثار القديمة الى مدينة الخمس اشتدت حركة المقاومة بزعامة بشير السعداوى كبير كتاب مجلس الادارة وانهقد مؤتمر من الزعماء بدعوة من المتصرف واتخذ المؤتمر قرارات منها منع كل معاملة مع بنك روما ومنع بيع الاراضى لذلك البنك أو الاقتراض منه كما طلب المؤتمر بأن يأتى بريد الاستانة على ظهر سفينة عثمانية بدلا من السفينة الايطالية التى كانت تحضره عادة ، ثم ابرق المجتمعون بهذه القرارات الى ابراهيم باشا والى طرابلس والى الصحف الأوربية مثل الطان الفرنسية والتايمز الانجليزية ، كما طلب بشير السعداوى ، وزملاؤه فى المؤتمر بتجنيد الطرابلسيين بكل سرعة واستيقاء الأسلحة بايدى الاهالى ، وكان نتيجة هذا النشاط من جانب الزعماء الطرابلسيين ان صارت ايطاليا تخشى انتشار حركة المقاومة ضدها ما جعلها تعجل بالاعتداء على طرابلس قبل ان تستكمل البلاد استقرارها .

ولما عزل ابراهيم باشا عن الولاية ولم تعين الحكومة بدله احتج نواب طرابلس فى الاستانة على استمرار هذا الوضع الغريب فى الوقت الذى يستعد فيه العدو للهجوم على البلاد ، فعينت الدولة بكر سامى واليا عليها فى رمضان سنة ١٣٢٩ هـ (سبتمبر ١٩١١) وصدر له أمر بالسفر ولكن الاحتلال وقع قبل ان يصل بكر سامى الى طرابلس .

وظهر من زعماء الحركة الشعبية فى طرابلس الشيخ سليمان البارونى

الذى عاشى - بسبب أرائه فى سياسة الدولة العثمانية - من الاضطهاد والسجن والنفى فى العهد الحميدى ، وعهد الاتحاديين (الدستورى) عاد الى البلاد وتقدم لانتخابات مجلس المبعوثان وفاز على منافسيه لشعبيته وثقة الاهالى فيه ، وامضى فى عضوية المجلس ثلاث سنوات قبل الغزو الايطالى ، كانت حافلة بالنشاط والاهتمام بشئون الولاية التى يمثلها .

ولعله بتأثير هذا الاحاح الوطنى ان السلطات العثمانية بدأت فى اتخاذ بعض الاجراءات - ولو انها متأخرة - من أجل تدعيم الولاية وتقويتها ، منها ما اشار اليه الكولونيل جونز القنصل البريطانى فى بنغازى الى حكومته من ان أحد ضباط الاركان العثمانيين (جمال بك) وصل الى بنغازى بتكليف من رئيس أركان القوات فى طرابلس ، وذلك فى مهمة تفتيشية واختبار حالة القوات العسكرية فى الاقاليم ورفع تقرير عنها ، وعلم القنصل البريطانى ان الضابط العثمانى سيتقدم الى درنة وطبرق والسلام بعد بنغازى لنفس السبب ، كما اشار القنصل البريطانى الى ان الضابط العثمانى لم يكلف بهذه المهمة الفنية فحسب بل انه مكلف أيضا بالاجتماع بمصرف بنغازى ، والتباحث معه حول التعديل المقترح على وضع الحكومة فى هذا الاقليم ويقوم هذا التعديل على رفع المتصرفية الى ولاية (من متصرفيتين تكون الأخرى فى درنة) (١) .

(٢) رسالة رقم ٤ من الكولونيل جونز (بنغازى) الى سفير ادوار جراى بتاريخ ١٢ يونيو ١٩١١ .

الفصل الرابع

الغزو الإيطالي

الحملة الإعلامية :

قبل أن تسير إيطاليا ضد القطر الليبي حملتها العسكرية شنت عليه وعلى الدولة العثمانية صاحبة السيطرة عليه حملة إعلامية تمهيدا للغزو ، ولخلق الجو المناسب لهذا الغزو على الأصعدة الليبية والعثمانية والإيطالية والدولية أى تهيئة الراى العام .

وقد قام جيوليتى رئيس الوزارة الإيطالية بتعبئة الصحافة لهذا الغرض . باظهار الاهتمام بشئون الولاية عن طريق نشر المقالات والأبحاث عنها ، وإخبار الجالية الإيطالية وأنشطتها ، مع القيام بحملة للتشهير بالشعب العربى فى ليبيا وبالحكم العثمانى فيها ، وحفلت هذه الحملة بدعايات كاذبة ، فادعوا أن الولاية بلا قانون وليس فيها سلطة حاكمة ، وأن الأهالى يقتلون الأجانب (بما فيهم الإيطاليون) وأنهم متأخرون متخلفون . واستغل جيوليتى وجود بقايا لتجارة الرقيق فوجه حملة ضد ليبيا التى « لا تزال تمارس تجارة الرقيق فى بنغازى ومن المستحيل السكوت على وجود مثل هذه الوصفة على أبواب أوربا » .

ونسجت القصص الخيالية عن الرقيق والإجسيم ، واتهمت الصحف الإيطالية العرب بأنهم يمنعون المسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية رغم اعتناقهم الرحالة الأجانب بالتسامح الذى يلقاه المسيحيون فى كنف الأهالى المسلمين ، بل ووصلت الحملات الإعلامية الى درجة الحديث عن الخطر الذى يهدد مصالح إيطاليا والجالية الإيطالية فى ليبيا .

وقد أثنت هذه الحملات الإعلامية شملها فى التأثير على الراى العام الإيطالى حتى أثارت بينهم مشاعر مسعورة محمومة مفعمة بالروح الصليبية الاستعمارية ، حتى يتعلل الساسة الإيطاليون بالضغط الشعبى الإيطالى ، فهذا السكرتير العام للوزارة الإيطالية يبلغ سفير بريطانيا فى روما بأن الضغط الشعبى تأييدا للعمل الإيطالى فى طرابلس الغرب سيكون من الصعب جدا على الحكومة الإيطالية مقاومته (١)

وزدادت الحرب الإعلامية واشتد سعيها عندما عاد جيوليتى الى

(١) الوثيقة رقم ٥٨ (سرى) فى ١٦ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من رود (روما) الى جرائد

رئاسة الوزارة الإيطالية في مارس (آذار) ١٩١١ حتى أن سير رذل رود سفير بريطانيا في روما كتب الى حكومته بأن « الصحافة في إيطاليا مشغولة هذه الأيام بنشر كل أنواع الشائعات الخيالية المتصلة بطرابلس ، فقد نشرت أخبارا عن مفاوضات قيل أنها بدأت مع الحكومة التركية من أجل انشاء محمية ايطالية في طرابلس يدفع عنها مبلغ معين من المال ، ومن أجل اثاره حرب أعصاب وصفت صحيفة ايطالية أخرى تشكيل القوة العسكرية التي مسوف ترسل لتوجيه الضربة الى طرابلس ، واخذت الصحف الإيطالية تنشر على الرأي العام أنباء التحركات العسكرية البرية والبحرية واستعاء الفسباط » • (٢)

كما نشرت الصحف الإيطالية أنباء عن استعدادات وتحركات بحرية وبرية ، « فمثلا قيل أن مصانع نابولي طلب منها تقديم تقدير لاثمان بعض المواد الحربية والسرعة التي تستطيع تقديمها بها ، وأن السفن الأتري تشحن بالبنون وأن سفنا حربية معينة صدرت لها الأوامر باتجاه صوب الموانئ الإيطالية الجنوبية ، وأن بعض الوحدات قد اختبرت خصيصا للحملة وانها سوف تتجمع بين مسينا وبالرمو » • (٣)

ولو أن وكالة الأنباء الإيطالية أعلنت أن كل الشائعات حول الاستعدادات العسكرية من أجل طرابلس لا أساس لها •

دوافع الحملة الإيطالية وأسبابها :

ان استعداد الحكومة العثمانية لإجراء صلح مع إيطاليا والى طرابلس لاجل وال آخر مكانه ، ورحيل بيستالوتزا Pestalozza قنصل إيطاليا العام في اجازة مقصودة أو موعز بها قد دعا بعض الدبلوماسيين الى الاعتقاد بأن هذا الاجراء سوف يؤدي الى تحسين ملموس بين الجالية الإيطالية في طرابلس وبين الادارة العثمانية وبالتالي تخفيف حدة التوتر بين الدولة العثمانية وإيطاليا على أساس أنه طالما كان هذان الموظفان (الوالي العثماني والقنصل الإيطالي) باقيين في منصبيهما فلن تتوقف حوادث الاحتكاك المثيرة للغضب التي أدت الى سوء العلاقات بين إيطاليا والدولة العثمانية •

ويذكر السفير البريطاني في روما أن كل طرف من الطرفين كان يرى أن أخذه بالمبادرة في استعداد منخوبه أمر لا يتفق مع الكرامة ، وجاءت زناة زوجة

(٢) الوثيقتان ١٤٢ في ١٤ سبتمبر (ايلول) ، ١٥١ في ٢٢ سبتمبر من رود الى جرای •

(٣) الوثيقة ١٤٩ في ١٩ سبتمبر ١٩١١ من رود الى جرای •

القنصل الإيطالي مبررا لعودته الى إيطاليا « ومن المحتمل أن الحكومة
العثمانية أبلغت بأنه لن يعود الى طرابلس مما جعل من السهل على هذه
الحكومة أن تستدعي واليها » (٤) .

ولكن استدعاء الوالى العثماني ورحيل القنصل الإيطالي لم يؤد الى تحسين
العلاقات بين الطرفين لأن التوتر كان أعمق من ذلك بكثير ، ويعترف سفير
بريطانيا في روما بأنه رغم تقديره للصعوبات التي كانت المشروعات الإيطالية
في طرابلس تعاني منها فإنه لا يمكن القول بأن هذه المتاعب كانت كافية
لتبرير الاستيلاء بالقوة على الولاية ، بل كان السفير البريطاني يرى أن
الحجج التي قدمها وزير الخارجية الإيطالية الماركيز دى سان جوليانو لتبرير
الإنذار الإيطالي وإعلان الحرب على الدولة العثمانية كانت حججا غير مقنعة . (٥)

وفي الحقيقة لقد كانت الدوافع عميقة الجذور وترجع الى إيطاليا ذاتها
أكثر مما ترجع الى الدولة العثمانية ، وهذه الدوافع تتصل بمخططات إيطاليا
الاستعمارية منذ تمت وحدتها ورغبتها في الحصول على مستعمرات كمنفذ
لهجرة السكان المتزايدين ، ومصدر للحاصلات والمواد الخام ، وسوق للسلع
الإيطالية ، وديوان لاستثمار رؤوس الأموال الإيطالية (وقد سبق الحديث
عن كل ذلك) . ومن هنا كان حرص إيطاليا على امتلاك القطر الليبي وقد ورد
الدافع الحقيقي لاقدامها على هذه الخطوة بالغة الخطورة في ذلك الوقت ضمن
الحجج التي ذكرها وزير الخارجية الإيطالية في محادثة له مع سفير بريطانيا
في روما في يوليو (تموز) ١٩١١ وضمنها في رسالته السرية بتاريخ ٣١ يوليو
(تموز) الى وزير الخارجية البريطانية ، « ويكمن هذا الدافع في التوسيع
والامتداد الكبير الذى يوشك أن يحدث في امبراطورية فرنسا في شمال افريقية
وكيف أن هذا من شأنه أن يقلب ميزان القوى في البحر المتوسط » ، واعتبر
السفير البريطاني أن هذا الأمر كان له وزنه لدى رئيس الوزارة الإيطالية .

وقد اعترف جيوليتي رئيس الوزارة الإيطالية للقائم بالأعمال الفرنسي
في روما في يوليو (تموز) ١٩١١ وضمنها الأخير في رسالته السرية بتاريخ ٣١ يوليو
تحت حمايتها فإنه لن يستطيع أن يتمالك نفسه ، وستكون إيطاليا مضطرة
للتحرك والتصرف (في ليبيا) . (٦)

ولم يقتصر ادراك هذا الدافع على سفير بريطانيا في روما بل أدركه

(٤) الوثيقة ١٢٥ (سرى) في ١٧ أغسطس ١٩١١ من رود (روما) الى جرائ .

(٥) الوثيقة ١٦٧ (سرى للغاية) في أول أكتوبر ١٩١١ من رود الى جرائ .

(٦) البرقية ٦٥ في ٢٧ سبتمبر ١٩١١ من رود الى جرائ .

أيضا لوثر سفير بريطانيا في الأستانة الذي أدرك أن إيطاليا ترى أنه في حالة حل المسألة المراكشية بين ألمانيا وفرنسا فإن إيطاليا أن تحصل على (تعويض) مقابل تنازلها عن الاهتمام بمراكش ، مما دفع بالصدر الأعظم الى التعبير للسفير البريطاني عن دهشته لأنه لا يرى بأى حق تحصل إيطاليا على مكافأة عن الأضرار التي نزلت بمصالحها (الوهمية والخيالية) في مراكش على حساب الدولة العثمانية (٧) •

أما وقد رأت إيطاليا أن الوقت المناسب قد حان ، فقد قررت أن تعجل بالاستيلاء على القطر الليبي ، فقد كان جيوليتي رئيس الوزارة الإيطالية يعتقد أن « النمسا أو دولة أخرى (ولا شك أنه كان يقصد ألمانيا) تسعى لتنمية مصالحها التجارية في طرابلس وسوف تدخل هناك إذا امتنعت إيطاليا أو تأخرت عن فعل ذلك » • فقد كان رئيس الوزارة الإيطالية يعتقد أنه إذا لم تستغل إيطاليا ادعاءاتها في طرابلس الغرب فإن دولة أخرى سوف تسبقها ، ولما كانت طرابلس هي الاقليم الوحيد الباقي من ساحل أفريقية الشمالي دون الخضوع لنفوذ أية دولة غربية ، فقد ساورته المخاوف من أن الدولة التي تدخلت أكثر من غيرها لعرقلة النفوذ الفرنسي (وهي ألمانيا) « قد تكون لها مخططات في منطقة إذا لم تكن مرغوبة في ذاتها كممتلكات الا أنها توفر وسيلة فعالة لخلق المتاعب في المناطق المجاورة لها في أفريقية » ، (يقصد مضايقة إنجلترا في مصر وفرنسا في تونس والجزائر) • (٨)

وبالإضافة الى ذلك كانت الظروف الدولية مشجعة ، والفرصة السانحة قد لا تتكرر ، فموقف فرنسا الحيادي مضمون ومؤكد ، وامبراطورية النمسا والمجر تمتد بصرها الى الشاطئ الشرقي للادرياتيكي وعليه تركز اهتمامها ، وهي تميل إلى رؤية اهتمام إيطاليا ونشاطها يتجهان الى مكان آخر ، وألمانيا التي ستحصل على مكاسب في أفريقية (مقابل مراكش) لن تستطيع الاعتراض ، وأحوال طرابلس ذاتها فواتية حيث من الصعب امداد الحماية العثمانية الموجودة بها بالمؤن والأسلحة لمساعدتها على مقاومة أى غزو ، والدولة العثمانية في شغل بمشاكلها في أقاليم أخرى من امبراطوريتها •

وإذا كانت الدوائر السياسية في إيطاليا تعتبر التوسع بوجه عام وفي القطر الليبي بوجه خاص عملا وطنيا تدعو اليه العاطفة الوطنية والمصالح الوطنية لأنه يحقق أهدافا قومية ويجعل الشعب الإيطالي يشعر بالرضا لاحتياسه بأن بلاده تقدم على عمل من شأنه ارضا نعتهم القومية ، فإن الدوائر الدينية في إيطاليا كانت تؤيد الوطنيين خصوصا وأن نفوذ الحزب الديني كان قويا

(٧) الوثيقة ٦٣١ في ١٢ سبتمبر ١٩١١ من لوثر (الأستانة) الى جرای •

(٨) الوثيقة ١٦٧ (سرى للغاية) في اول أكتوبر ١٩١١ من رود (روما) الى جرای •

فى صقلية وجنوب ايطاليا وهى المناطق التى تعتبر القطر الليبى سوقا لمنتجاتها ومنفذا للفائض من سكانها • (٩)

ومن الأدلة الدامغة على دور الدوائر الدينية فى ايطاليا فى التحريض على غزو القطر الليبى ما جاء فى رسالة السفير البريطانى فى روما بعد نزول القوات الايطالية الغازية الى البر من أن « الحزب الكاثولى فى ايطاليا من أشد المؤيدين لضم طرابلس ، ويتضح هذا من أحاديث الأعضاء البارزين من رجال الدين الذين لا يتركون فرصة تمر فى الوقت الحاضر الا ويظهرون أنفسهم بمظهر الايطاليين الوطنيين الغيورين ، ومعظم مالية الفاتيكان فى يد بنك روما الذى أسهم ماديا فى إثارة الرأى العام والذى يعتبر مسئولا عن توريث حكومته ، كما يقال أن الحبر الأعظم (البابا) نفسه أظهر رضاء عظيم لنجاح الأسلحة الايطالية (أى الحملة) ، ولكن من الناحية الرسمية والعلمية فان الكنيسة مضطرة الى الاعلان أن التزاماتها عالمية وليست مقصورة على ايطاليا ، وأن مصالح الكاثوليك المديدين فى الامبراطورية العثمانية قد تنزل بها الأضرار اذا ما بذلت أية محاولة لاضهار الحملة على طرابلس بأنها دفاع عن العقيدة الكاثوليكية . وادراكا من الكنيسة لتلك الحقيقة فان السلطات الدينية وجدت أنه من المناسب اصدار بيان رسمى فى صحيفة أوسيرفاتورى رومانو Osservatore Romano الناطقة بلسان الفاتيكان تحذر فيه من (اصطناع معركة على أساس كاثولىكى ، بعد أن عبر عدد من الخطباء الدينيين والعلمانيين عن آرائهم - فى الحديث عن الصراع التركى الايطالى - بطريقة تجعل الناس يعتقدون أنها حرب مقدسة شفت باسم العقيدة والكنيسة ومؤازرتهم ، ونحن مكلفون باعلان ان مقر الكرسي البابوى لا تقع عليه أية مسئولية فى هذا التفسير لأن واجبه أن يظل بمنأى عن هذا الصراع) • (١٠)

هذه هى العناصر الأساسية التى يمكن أن نرجع اليها الحملة الايطالية على القطر الليبى ، والتى يمكن أن نعتبرها الدوافع الحقيقية للغزو ، أما ما قيل غير ذلك من الأسباب فهى مجرد ادعاءات وذرائع اتخذتها السلطات الايطالية واجهة لتغطى بها الدوافع الحقيقية ، ولتبرر عملية الاعتداء أمام الرأى العام العالمى ، ولكن تحمل الدولة العثمانية المسئولية الكاملة عن الحملة •

ومن هذه الادعاءات والذرائع ما ادعته ايطاليا من أن الدولة العثمانية لا تنتظر الى ايطاليا كدولة كبرى ، وأنه صار من واجب ايطاليا أرغام الدولة العثمانية على

(٩) المصدر السابق •

(١٠) الوثيقة ٢١٣ فى ٢٤ أكتوبر ١٩١١ من رود الى جرای •

احترامها ، (١١) كما أن الحكومة الإيطالية كانت تشكو من عدم توفر الأمن للأرواح والممتلكات الإيطالية في طرابلس واهمال مصالحها الاقتصادية في الولاية (١٢) . وجاء في مذكرة رفعتها السفارة الإيطالية الى حكومة الباب العالي أن عائلات إيطالية عديدة غادرت طرابلس وأن حياة الإيطاليين هناك مهددة بسبب ما يقوم به أعضاء من جماعة الاتحاد والترقي وبعض الضباط الأتراك من تحريض للأهالي وإثارتهم ضد إيطاليا . (١٣)

كما كان من الأمور التي تذرعت بها الحكومة الإيطالية المقالات المعادية لها والمسيئة اليها والتي نشرت في إحدى الصحف الطرابلسية وهي صحيفة (المرصد) ، وهذه المقالات كانت تميل الى الخط من شأن الجيش الإيطالي ، ومحاولة إثارة الأميين ضد الجالية الإيطالية مما دفع إيطاليا الى تقديم شكوى رسمية الى السلطات العثمانية في الأستانة التي أصدرت بيانا شجبت فيه محتويات المقال الموجهة ضد الجيش الإيطالي . وقد رحبت الصحف الإيطالية - الحكومية والمعارضة على السواء - بهذا البيان واعتبرته ترضية لإيطاليا ، ولقد اعتبر السفير البريطاني في روما أن إصدار الحكومة العثمانية لهذا البيان مقترنا باستدعاء إبراهيم باشا الى الوالي العثماني من طرابلس ، والذي شككت الحكومة الإيطالية من تصرفاته يعتبر دليلا ملموسا على أن الحكومة العثمانية قد أدركت أن الفرصة سانحة في ذلك الوقت لعدم إثارة غضب إيطاليا وسخطها (١٤) ، (تجنباً للعواقب الوخيمة) ٥

بضائفة الى ذلك حادث الفتاة الإيطالية التي اعتنقت الاسلام في اطنجة وتزويجت من مسلم ، ورغم أن الإيطاليين في الأستانة كانوا يرون أن الفتاة أرغمت على اعتناق الاسلام ، فقد كانت هذه الحادثة بسيطة وعادية م أو تافهة كما وصفها الصدر الأعظم ، ولا يمكن اعتبارها مبررا كافيا لعمل عدواني .

وإذا صبح عزم إيطاليا - لكل هذه الأسباب الحقيقية والذرائع - على توجيه حملة عسكرية لغزو القطر الليبي ، ومن أجل ضمان ضعف المقاومة لهذا الغزو ، وجهت الحكومة الإيطالية مذكرة مؤرخة في ٢٣ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ رفعها ماريتينو القائم بالأعمال الإيطالي في الأستانة الى حكومة الباب العالي تطلب فيها الحكومة الإيطالية امتناع الحكومة العثمانية عن إرسال قوات

(١١) الوثيقة ١٦٧ (سرى للناسية) في أول أكتوبر ١٩١١ من رود الى جرای .

(١٢) الوثيقة ٢٢٩ في ٢ أكتوبر ١٩١١ من لوشر (الأستانة) الى جرای .

(١٣) الوثيقتان ٢١١ في ٢٥ سبتمبر ، ٦٥١ (سرى) في ٢٦ سبتمبر ١٩١١ من لوشر

و الأستانة) الى جرای .

(١٤) الوثيقة ١٣٠ في ٢٤ أغسطس ١٩١١ من رود الى جرای .

عسكرية أو سفن حربية أو أسلحة إلى طرابلس حيث أن مثل هذه الخطوة من شأنها « زيادة ثورة الأهالي و (تعصبتهم) ضد الإيطاليين » وخذرت المذكرة الإيطالية من مغبة عدم الاستجابة لهذا المطلب (١٥) .

الاعداد للحملة :

عندما عاد جيوليتي إلى رئاسة الوزارة الإيطالية في مارس (آذار) ١٩١١ وضع نصب عينيه ما أسماه (تصفية القضية الليبية) ، وركز جهوده عليها ، وأشار إلى موضوع احتلال طرابلس في النقطة الثالثة من بيانته الوزاري ، لكنه أبقى الخطة سرية « لأن السرية عامل ضروري وحيوي في تصفية المسألة على الوجه المطلوب » ، بعد أن كان قد عمل بكل حمة خلال زيارته السابقة من أجل تهيئة الظروف التي تؤدي إلى نجاح الخطة .

ومن أجل تنفيذ عملية الغزو أخذ جيوليتي - يساعده سان جوليانو وزير الخارجية الذي كان مقتنعا معه في الرأي - في الاعداد لتوضيح الخطة موضع التنفيذ ، مع ضمان أكبر قدر من النجاح لها ، فكلف الجنرال بوليو Pollio رئيس أركان الجيش الإيطالي بوضع الدراسة اللازمة للحملة التي ستوجه لاحتلال طرابلس والتوغل في أرجائها « على أن تتم عملياتنا بثوات متفوقة تفوقا ساحقا لا يترك - منذ البداية - أي شك في النتيجة ، لأن ذلك التفوق سيكون عاملا حاسما وأساسيا في استسلام الأهالي والاقتراف للأمر الواقع » . ولذلك طلب جيوليتي من بوليو مضاعفة عدد الجند فأصبح ٤١ ألفا بعد أن كان مقدرا للحملة ٢٢ ألفا ، وزيد عدد القوات تدريجيا في أثناء المعارك حتى وصل مجموع القوات الإيطالية المقاتلة على الجبهة الطرابلسية إلى ثمانين ألف جندي وضابط .

وفي لقاء بين السفير البريطاني في روما وسكرتير عام وزارة الخارجية الإيطالية كان الأخير متحفزا جدا فيما يختص بطرابلس ، ولكن السفير البريطاني استطاع أن يستنتج من حديثه أنه يرى أن العمل في طرابلس لن يربح طويلا (١٦) .

كما خرج السفير البريطاني في روما من محادثاته مع وزير الخارجية الإيطالية وكبار موظفيها بانطباع بأنه عندما تسوء العلاقات وتوتر بين

(١٥) الوثيقة ٦٥١ (سرى) في ٢٦ سبتمبر ١٩١١ من لوثر إلى جرای .

(١٦) البرقية ٦٢ في ٢٤ سبتمبر ١٩١١ من رود إلى جرای .

إيطاليا وتركيا فلن يكون من الصعب العثور على ذريعة أو مبرر مقبول ظاهريا ، وأنه اذا وجدت الحكومة الإيطالية هذا المبرر أو الذريعة فمن المحتمل حدوث الاعتداء وتوجيه الضربة وبذلك تواجه الدول بالأمر الواقع قبل أن يكون لدى الدولة العثمانية وقت لتنظيم المساومة أو يكون لدى الدول الأوروبية فرصة لتقديم تحفظات واعتراضات (١٧) .

وأخذت الصحف الإيطالية تنشر الأنباء عن تحركات السفن الحربية الإيطالية بقصد التجمع في جنوب إيطاليا ، فقد غادرت بعض المدمرات نابولي صوب الجنوب ، كما أن السفينة الحربية غاريبا لدى ومعها بعض المدمرات الأخرى وصلت الى مسيفاه كما صدرت تعليمات الى سفينة ركاب بأن تكون على أهبة الاستعداد في سيراكيوز وألغيت رحلة سفينتين أخريين كانتا تزمعان الإبحار الى نيويورك ، وتم الاستيلاء على السفن التي كانت تعمل على الخط الملاحي بين برنديزي والأستانة استعدادا للحملة ، ولو أن الحكومة الإيطالية كانت تنكر كل ما يشاع من أن الاستعدادات والتحركات العسكرية كانت من أجل الحملة على طرابلس وذلك بقصد التمويه ومفاجأة الحامية التركية والإهليلين (١٨) .

وفي الوقت الذي كانت الاستعدادات الإيطالية تجرى فيه على قدم وساق كانت الحكومة الإيطالية تجرى اتصالات دبلوماسية بالدول الأوروبية الخمس الكبرى : بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا والنمسا ، لضمان الحصول على تأييد هذه الدول للخطوة التي تزمع إيطاليا الاقدام عليها ، أو الوقوف موقفا سلبيا على أقل تقدير وعدم ادانة الغزو الإيطالي للقطر الليبي ، وقد تردد أن ردود الدول الأوروبية جميعا كانت مشجعة باستثناء امبراطورية النمسا والمجر التي اتسم موقفها بالتردد (١٩) .

ولملا كان الجو السياسي في أوروبا في سنة ١٩١١ مهيا لذلك ، اذ انتهت مساومات فرنسا مع ألمانيا حول مراكش وشرعت القوات الفرنسية في احتلال المدن المراكشية كما شرعت القوات الإسبانية في احتلال إقليم الريف . ويمكن القول بأن موقف الدول الأوروبية جميعا عندما قامت الحكومة الإيطالية بسبر غورها قبل أن تشرع في هجومها على طرابلس - كان يتفق والسياسة العامة لكل دولة من الدول الأوروبية ازاء الأحداث في أوروبا بوجه عام وازاء سياسة التكتلات بوجه خاص .

(١٧) الوثيقة ١٤٣ (سرى) في ١٤ سبتمبر ١٩١١ من رود الى جرای .

(١٨) رسائل رود (روما) الى جرای في ١٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ سبتمبر ١٩١١ .

(١٩) الوثيقة ١٤٠ في ١٩ سبتمبر ١٩١١ من رود الى جرای .

موقف بريطانيا :

فبريطانيا - وهى قطب الرعى فى الوفاق الثلاثى (مع فرنسا وروسيا) ، وهى التى أخذت تنفر من السياسة الألمانية ، كان يههما ترضية إيطاليا لعلها تتخلّى عن ارتباطها بالمحالفّة الثلاثية (مع ألمانيا والنمسا) لكى تنضم الى الوفاق . وقد أدركت الحكومة الإيطالية هذا القلف من جانب بريطانيا ، ولذلك فانه عندما التقى السفير الإيطالى فى لندن - امبريالى - ب/رثر نيكولسون وكيل الخارجية البريطانية ليبلغه بقرار حكومته تسوية المسألة الطرابلسية فوراً (بالفزو) أشار السفير الإيطالى الى أن أية دولة أجنبية تحاول معارضة إيطاليا فى هذه المسألة « فان هذه الدولة لا يمكن أن تتوقع كسب صداقة إيطاليا لسنوات طويلة » ، كما ذكر السفير الإيطالى أنه اذا قامت الحكومة البريطانية - تعبيرا عن صداقتها التقليدية لإيطاليا - باعلان تأييدها الأدبى لإيطاليا فى هذه اللحظة فان ذلك سيكون ترضية عظيمة للحكومة الإيطالية ، كما سيكون له أثره الطيب على أفراد الشعب الإيطالى ، وكان السفير الإيطالى يستند فى هذا الطلب الى أن وزير الخارجية البريطانية قد سبق أن أعلن بأن « إيطاليا تستطيع الاعتماد على تأييدنا الأدبى » (٢٠) .

وتأسيسا على ذلك أصدر جراى وزير خارجية بريطانيا بيانا فى ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ عقب زيارة المريكز امبريالى سفير إيطاليا فى لندن له ، التى شرح خلالها شكاوى ومتاعب إيطاليا من الحكومة العثمانية ، وقد جاء فى بيان وزير خارجية بريطانيا الذى أعلن فيه موقف حكومته من المسألة الطرابلسية أنه « قد عقدت اتفاقية فى سنة ١٩٠٢ بشأن طرابلس بين حكومة جلالة الملك والحكومة الإيطالية ، وقد تبين لنا أنه يستحيل على إيطاليا أن تتحمل المعاملة غير العادلة أو أن تتغاضى عن مصالحها فى طرابلس ، وعلاوة على ذلك فان الصداقة التقليدية بين الحكومتين والبلدين وصلت الى درجة تجعل الحكومة البريطانية تتعاطف مع أية خطوة قد نأخذ إيطاليا نفسها مضطرة لاتخاذها لحماية المصالح أو لتصحيح الأخطاء التى وقعت بحق الرعايا الإيطاليين فى أى جزء من العالم » .

ثم عاد البيان البريطانى مستدركا خوفا من أثر هذا الاعلان بتأييد إيطاليا فيعتبر أن « ضم طرابلس بالقوة خطوة متطرفة قد تؤدى نتائجها غير المباشرة الى صدمة للدول الأخرى بما فى ذلك نحن ، نظرا لضخامة عدد رعايانا المستلمين ، ولذلك نأمل بشدة أن توجه الأمور بطريقة لا تصدم الدول الأخرى بأقل قدر ممكن » .

(٢٠) مذكور من نيكولسون الى جراى فى ٢٦ سبتمبر ١٩١١ .

وهذه العبارة رغم ميوعتها تفصح عن سبب هذا الاستدراك من جانب الحكومة البريطانية ألا وهو خوفها من الأثر السيء الذى سيحدثه إعلانها تأييد إيطاليا على رعايا بريطانيا المسلمين وهم أكثر من ٠ وليس أدل على ميوعة هذه العبارة التى تضمنها بيان وزير الخارجية البريطانية من أن المركز امبريالى نفسه استفسر من وزير الخارجية البريطانية عن المعنى الدقيق المحدد المقصود من تجديد إيطاليا لنطاق النتائج المترتبة على عملها فى طرابلس ، قاطعا خط الرجعة على الوزير البريطانى بإعلان أن الانسحاب من طرابلس أمر مستحيل ، رد وزير الخارجية البريطانية بأنه من المتعذر التنبؤ بنتائج العمل الإيطالى ولكنه يأمل فى أنه إذا حدثت تطورات أن توجه الأمور بطريقة تجعل الصدمة خفيفة بقدر الامكان وأن تكون النتائج محلية محدودة بقدر الامكان أيضا (أى تقتصر النتائج على القطر الليبى فقط ولا تؤثر على غيره من ممتلكات الدولة العثمانية) . وعندما سئل السفير الإيطالى الوزير البريطانى عما إذا كان من المحتمل أن تتدخل بريطانيا فى حالة نشوب الحرب بين إيطاليا وتركيا أجاب وزير الخارجية البريطانية بأنه يتحدث انطلاقا من مبدأ عدم التدخل (٢١) .

ويتجلى موقف الحكومة البريطانية أيضا عندما لفت مستشار السفارة التركية فى لندن (لغيباب السفير التركى توفيق باشا) نظر سير آرثر نيكولسون الى الحملة العنيفة التى تشنها الصحافة الإيطالية بشأن طرابلس لدرجة أن هذه الصحف - كما ذكر المستشار التركى - تورد التفاصيل الدقيقة من حملة عسكرية إيطالية مقبلة ، وعبر مستشار السفارة التركية عن أمل حكومته فى أن تقول الحكومة البريطانية كلمة للحكومة الإيطالية لى تتصرف بحكمة وحتى لا تدفع بالمسألة الى الحافة التى يمكن أن يترتب عليها عواقب وخيمة ، فماذا كان رد الحكومة البريطانية ؟ لقد أجاب نيكولسون وكينيل الخارجية البريطانية بأنه يدرك أن للحكومة الإيطالية شكاوى متعددة الجوانب ضد السلطات التركية ، وأنه يعتقد أن أفضل السبل هى أن تسرع حكومة الباب العالى بتسوية هذه المسائل المعلقة بطريقة ودية ، وأن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتدخل بالطريقة التى اقترحها مستشار السفارة التركية حيث أن مثل هذا التدخل قد يعتبر أمرا غير مرغوب فيه « وليس هناك سبب يبرر تدخلنا فى مسألة لا تخصنا ، وليس لنا الحق فى ذلك فليس هذا شأننا » .

وعندما أشار مستشار السفارة التركية الى أن العواقب ستكون على نطاق عالمى رد نيكولسون بأنه من السابق لأوانه التحدث عن النتائج المحتملة ولكن « فى الوقت الحاضر يجب أن نقف جانبا وأضاف أن الإيطاليين هم الذين شكوا أولا إلينا من المعاملة التى يلقونها وتلقاها المصالح الإيطالية فى طرابلس

(٢١) البرقية ١٧٨ فى ٢٩ سبتمبر ١٩١١ من جرای الى رود .

ولم نبذل أى مسعى وقتئذ لدى الأستانة ، ولا نستطيع التدخل الآن لدى روما (٢٢) ،
(أى أنه ما دامت بريطانيا لم تتوسط لدى الأستانة لحل مشكلات إيطاليا مع
الدولة العثمانية فى ليبيا ، فانها لا تستطيع التوسط بعد ذلك لدى إيطاليا
لاتخاذ موقف معين من المشكلة) • ولقد شعر المستشار التركى بخيبة أمل
كبيرة من موقف الحكومة البريطانية •

ولعله فى مقابل ذلك ومن أجل التعبير عن امتنان الحكومة الإيطالية أن
أعرب سفير إيطاليا فى لندن لسير آرثر نيكولسون بأن الحكومة الإيطالية
سوف تراعى بحقة سياسة الباب المفتوح فى طرابلس وأنه لن يكون هناك
مجال لاعادة تخطيط الحدود (بين ليبيا ومصر) (٢٣) •

موقف فرنسا :

أما فرنسا فقد كان موقفها أكثر صراحة فى تأييد إيطاليا ومشروعها لغزو
طرابلس ، فان التأييد الإيطالى لفرنسا فى مراكش ما زال ساخنا واثرة لم يبرد
بعد ، ولم يقتصر موقف التأييد على الحكومة الفرنسية بل انه كان يتمثل
أيضا فى حملة التأييد القوية فى الصحف الفرنسية • فقد استقر وزير
الخارجية الألمانية عما اذا كانت الحكومة الفرنسية تميل للاشتراك مع الحكومة
الألمانية فى توصية روما بالتحقل والحكمة فيما يختص بالمسألة الطرابلسية حيث
أن مسألة المحافظة على الاستقرار فى الدولة العثمانية أمر يهم الحكومتين
الفرنسية والألمانية على السواء ، ولكن الحكومة الفرنسية على لسان مسيو بول
كامبون أبلغت وزير الخارجية الألمانية بأنها (أى الحكومة الفرنسية)
لا تستطيع اتخاذ الخطوة المقترحة بالاشتراك مع الحكومة الألمانية وحدها نظرا
للتأكيدات التى سبق أن أعطتها الحكومة الفرنسية للحكومة الإيطالية بشأن
طرابلس ، ومع ذلك فانه اذا عرضت الحكومة الألمانية مثل هذا الاقتراح على جميع
الدول وقبلته هذه الدول فان الحكومة الفرنسية تكون عندئذ على استعداد -
بقدر ما تسمح به ارتباطاتها والتزاماتها السابقة مع الحكومة الإيطالية -
للانضمام الى بقية الدول (٢٤) ، أى أن الحكومة الفرنسية كانت تضع لتدخلها
لدى روما شرطين أولهما ألا يقتصر التدخل على ألمانيا وفرنسا بل يكون تدخل
جماعيا. يشترك فيه بقية الدول الأوروبية ، وثانيهما أن يكون التدخل فى نطاق
ارتباطات والتزامات فرنسا السابقة نحو إيطاليا ، وهى ارتباطات تقوم على
إطلاق يد إيطاليا فى القطر الليبي •

(٢٢) الرسالة رقم ٢٦٢ بتاريخ ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من جرائى الى لوتر (الأستانة) •

(٢٣) للرسالة رقم ١٤٩ بتاريخ ٢٧ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من جرائى الى رود (روما) •

(٢٤) البرقية رقم ٧٦٠ من جوشن (برلين) الى جرائى •

فانه عندما ترددت الأنباء عن احتمال ارسال حملة عسكرية ايطالية الى طرابلس لم تتأثر الصحافة الفرنسية ، بل قابلت هذه الأنباء بهدوء فهذه صحيفة الماتان Matin تعلن انه في المهمة الصعبة التي توشك ايطاليا أن تقوم بها سوف تحظى ايطاليا بعطف وتشجيع فرنسا ، « فان مصلحة الحضارة تقتطلب أن تدخل ايطاليا في اعتبارها بقدر الامكان هيبية الامبراطورية العثمانية ، ولكن هذه المصلحة (الحضارية) ذاتها تتطلب أيضا ضرورة خروج طرابلس من ذلك السبات الذي خيم عليها لقرون عدة بسبب الحكم العثماني ، وأن طرابلس يجب أن تشارك في التقدم والتطور والثراء الذي صارت تعرفه مصر وتونس والجزائر وسوف تعرفه مراكش غدا » (١) .

أما صحيفة الطان Temps فانها - وهي تتحدث عن الصعوبات التي قد تصادفها ايطاليا عند احتلال طرابلس وتعبير عن خوفها من أن يترتب على عملها خلق مزيد من المشكلات في شرق البحر المتوسط وفي البلقان - أعلنت أن فرنسا تستطيع أن تلتزم بارتباطاتها مع ايطاليا ، ولذلك « سوف تنأى بنفسها عما يمكن أن يحدث في طرابلس ، تماما مثلما نأت ايطاليا بنفسها عما حدث في فاس » ، وأضافت الطان أن الايطاليين « يستطيعون الاعتماد على اخلاص الفرنسيين » .

كما أعلنت الفيجارو أن موقف فرنسا واضح تمام الوضوح ، فقد أبرمت تعهدات معينة مع ايطاليا « وسوف تفي فرنسا بهذه التعهدات باخلاص تام ، وانها لتتذكر مساعدات ايطاليا وموقفها الودى خلال مؤتمر الجزيرة وبعده ، وقد أكدت فرنسا لايطاليا أنها لن تتدخل في طرابلس ، وهذا التأكيد يجب الوفاء به بمنتهى الدقة » (٢٥) .

موقف ألمانيا :

أما ألمانيا فان موقفها من الاحتمالات المتوقعة كان موقفا غريبا يدعو الى الدهشة والحيرة معا ، فهي حليفة لايطاليا في المحالفة الثلاثية مع النمسا ، وفي الوقت نفسه فان ألمانيا كانت (راعية) الدولة العثمانية بل والعالم الاسلامى - كما كانت تردد - وبذلت الحكومة الالمانية الكثير من الجهود من أجل تدعيم مركز الدولة العثمانية - دولة الخلافة - في كثير من المجالات ، وكان من المتوقع أن تحاول ألمانيا التوسط لدى جليفتها ايطاليا حتى لا تنقض على ممتلكات الدولة العثمانية الصحيحة ، ولكن يبدو أن ألمانيا كانت تخشى أن يقترب على ذلك انسحاب ايطاليا من المحالفة الثلاثية وانضمامها الى الوفاق الثلاثى ، ولو أن ذلك التحول من جانب ايطاليا قد حدث فعلا رغم موقف ألمانيا

(٢٥) الرسالة رقم ٤١٦ بتاريخ ٢٥ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من برتى (باريس) الى جبراي .

من الأطماع الإيطالية في طرابلس (بدليل موقف إيطاليا في مؤتمر الجزيرة
تأييدا لفرنسا ضد ألمانيا) ، حتى لقد ترامي الى الحكومة البريطانية - نقلا
عن مصادر روسية - أن الحكومة الألمانية تعبر عن تعاطفها مع شكاوى
ومعاناة إيطاليا في طرابلس ، واعتبر نيراتون (القائم بأعمال وزارة الخارجية
الروسية) أن هذه المشاعر الطيبة التي تجديها ألمانيا إنما هي من أجل كسب
امتنان إيطاليا ، حيث أن ألمانيا - بالنظر الى الصراع المحتمل مع فرنسا تتوق
لضمان صداقة إيطاليا ، كما اعتبر أن هذا الموقف من جانب ألمانيا يؤكد
المعلومات التي حصل عليها توفيق باشا سفير تركيا في لندن ومؤداها أن
إيطاليا أبلغت الحكومة الألمانية بنواياها إزاء طرابلس قبيل الاقدام على أى عمل
وحصلت على موافقة ألمانيا وتأييدها (٢٦) .

ويؤيد ذلك ما جاء في تقرير لسفير بريطانيا في روما من أن الصحافة
الألمانية التي تحدثت همسا عن الانذار الإيطالي الى الباب العالي رأت أنه من
الحكومة عدم الاساءة الى حليف (إيطاليا) إذ كان لا أهل في التأثير على قراره ،
بل وغيرت هذه الصحف الألمانية لهجتها الى التأييد القلبي ، ولو أن أكثر وسائل
الرأى أهمية في ألمانيا أدانت التصرف الإيطالي « تماما مثلما فعلت الصحافة
البريطانية » . يضاف الى ذلك أن السفير الألماني في روما زار زميله البريطاني ،
رغم أن الأول لم يخف رأيه في أن « الإيطاليين اليوم يحاكون أخلاق الإيطالي
الأمس » الا أنه اعترف بأنه ليس أمام الألمان إلا الوقوف بجانب حليفهم إيطاليا
وثرى بعض الصحف الألمانية في الأحداث فرصة لتوجيه سخط تركيا نحو
بريطانيا بالادعاء بأن إيطاليا تتصرف بإحياء من بريطانيا .

ومع ذلك فانه - كما سبق القول - لم يكن في استطاعة ألمانيا أن
تقف الى جانب إيطاليا على طول الخط ، بل كان لابد لها من مداراة الدولة
العثمانية أيضا ، ولذلك أخذت الصحف الألمانية تندب الموقف الحرج الذي
تقفه ألمانيا حيث يصعب اغضاب أى من الطرفين المتنازعين (إيطاليا حليفة
ألمانيا ، وتركيا صديقتها) ولذلك كان على ألمانيا - في رأى الصحف الألمانية -
أن تتصرف بأقصى قدر ممكن من الحذر والاحتراص مع كلا الجانبين ، وأنه من
الواجب على ألمانيا أن تدرك أن مهمتها هي العمل من أجل التوصل الى حل
سلمي في مصلحة الجميع ، ولو أن هذه السياسة - في رأى الصحف الألمانية -
لن تقابل الا بالقليل من الامتنان من كلا الجانبين .

ولذلك فقد بذل البارون فون مارشال - سفير ألمانيا في الآستانة -
نشاطا كبيرا في الدوائر التركية ولدى السفارة الإيطالية في الآستانة من

(٢٦) مذكرة بتاريخ ٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من آرثرنيكولسون الى جراي ،
المرسالة رقم ٤٢١ بتاريخ ٥ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من جراي الى برقي (باريس) .

أجل الحيلولة دون وقوع عمل عدواني من جانب إيطاليا يجرى الحكومة الألمانية ، وحث الطرفين على التفاوض بشأن المشكلة الطرابلسية ، ومن الواضح أنه كان يخشى الأضرار بمركز ألمانيا في الآستانة في حالة فشله (٢٧) .

وعلى ضوء هذه الأفكار والآراء جميعاً أخذت الصحف الألمانية شتبه الرسمية تردد - أرضاء لإيطاليا - أنه من الطبيعي أن يكون لإيطاليا نفوذ متفوق في شمال أفريقية وأن لذلك مبرراته ، فإيطاليا - في رأي الصحف الألمانية - تتمتع بفترة من التوسع الاقتصادي ، ويجب أن تعلق أهمية كبرى على استمراره ، وأنه من الطبيعي أن يكون لإيطاليا اهتمام خاص بسبب موقعها الجغرافي ، فإذا سارت إيطاليا سعياً وراء مصالحها الاقتصادية في طرابلس ورأت أن تشارك في تطوير هذا القطر فإنه لا يمكن معارضة هذا المطلب ، ولكن من المأمول - في نظر الصحف الألمانية أن تقدر إيطاليا خطورة الموقف وبالتالي تستعين بأكبر قدر من الحكمة ، وأن الحكومة الإيطالية تحسن صنعا لو أنها لم توجه اهتمامها إلى العناصر المثيرة من الشعب الإيطالي واستطاعت أن تقاوم ضغوط السياسة المنفعليين ، وأن تحاول تحقيق رغباتها بالوسائل الدبلوماسية لا باستخدام القوة ، خصوصا وأن الأحوال الداخلية في الدولة العثمانية في ذلك الوقت - في رأي الصحف الألمانية - تختلف عما كانت عليه في الماضي ، وأن الأتراك لن تقتصر مقاومتهم لاحتلال طرابلس على الكلام النظري والجدل كما فعلوا عند احتلال الفرنسيين لتونس ، خصوصا وأن تونس لم تكن تربطها بالدولة الروابط وأهية ، بينما طرابلس ولاية عثمانية تديرها الحكومة العثمانية ، كما أنه في الوقت الذي وقع فيه احتلال تونس لم يكن الشعور القومي في تركيا قد نما وصار حساسا مثلما صار عليه وقت أحداث طرابلس وعلى ذلك توقعت هذه الصحف الألمانية أن العمل الإيطالي ضد طرابلس سوف يصادف مقاومة عنيدة من جانب الترك ، وقد يظهر خطر عودة المسألة الشرقية برمتها إلى الظهور مرة أخرى بكل النتائج المعقدة التي قد تترتب عليها ، ولذلك فإنه من مصلحة جميع الدول الأوروبية ألا يعكر صفو السلام في أوروبا (٢٨) .

ومن ناحية أخرى اهتمت الصحافة الألمانية بإطراء التقدير الذي حقته الدولة العثمانية في كل اتجاه خلال السنوات السابقة (وفي هذا إطار أيضا لدور ألمانيا صاحبة الفضل في هذا التقدير) ، وعبرت الصحف الألمانية عن أملها في أن الحكومة العثمانية لن تقامر بما كسبته باتخاذ موقف

(٢٧) للبرقية رقم ٢١٣ بتاريخ ٢٧ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من لوشر (الإستانة) إلى جرای .

(٢٨) الرسالة رقم ٢٨٩ بتاريخ ٢٥ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من جوشن (برلين) إلى جرای .

والرسالة رقم ٢٩١ بتاريخ ٢٦ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من جوش (برلين) إلى جرای .

عنيده متصلب تجاه ايطاليا ، وأنها تحسن صنعا اذا استرشدت بروح الحكمة والتعقل والهادنة التي تميزت بها سياستها في السنوات الأخيرة ، « وستكون سياسة حكيمة من جانب تركيا أن تلتقي مع الإيطاليين في منتصف الطريق وأن تستجيب للمطالب الإيطالية المشروعة لتهدة الرأي العام الإيطالي » .

ومع ذلك فإن الحكومة الألمانية لم تسلم من نقد الصحافة الإيطالية لهذا التأييد (الفاتر) لحليفها إيطاليا ، وفي الوقت نفسه أخذت الحكومة العثمانية تنظر الى سياسة ألمانيا في مراكش باعتبارها المسؤولة عن الموقف الإيطالي في طرابلس ، على أساس أن رضوخ ألمانيا في النهاية للعمل الفرنسي في مراكش هو الذي جعل إيطاليا - حفظا لمصالحها وللتوازن في البحر المتوسط - تقرر الاستحواذ على طرابلس .

وقد ردت المصادر الألمانية على هذا الاتهام الذي يوجهه الترك الى ألمانيا بأنه قلب للحقائق ، على أساس أن فرنسا حصلت على حق التصرف في مراكش بالتفاهم والاتفاق مع بريطانيا (مقابل مصر في الوفاق الودي سنة ١٩٠٤) . ومع إيطاليا (مقابل طرابلس) ، وأن ألمانيا ، اذا كانت ستحصل على تعويض مقابل الاعتراف بالأمر الواقع في مراكش ، فإن هذ التعويض لن يكون على حساب دول أخرى ولكنه في المستعمرات الفرنسية (٢٩) .

موقف النمسا :

أما عن موقف الحكومة النمساوية فإنها كانت تعتبر أن الحالة - كما جاء على لسان وزير خارجيتها الكونت اهرنتال - بالغة الخطورة ، وأن على الدول أن تبذل كل ما في وسعها فوراً من أجل تهدة الحكومتين الإيطالية والتركية ومنعهما من الاندفاع والتهور في العمل ، وذكر الكونت اهرنتال أنه ما زال يأمل في عدم نشوب الحرب بين تركيا وإيطاليا وذلك اذا اكتفت الأخيرة بالمطالبة بامتيازات اقتصادية في طرابلس . أما اذا قدمت مطالب من أجل الحصول على مكاسب وامتيازات سياسية في هذا القطر فإن الحرب - في رأيه - ستكون أمراً لا مفر منه حيث سيكون من المستحيل بالنسبة لتركيا الاستجابة لهذه المطالب .

وفي حالة الحرب فإن الدول - في اعتقاد وزير الخارجية النمساوي - قد تحاول تضيق نطاقها وجعلها محلية ، وإحيلة دون نشوب القتال في البلقان ، أي قد يكون من الممكن اقناع الحكومة الإيطالية بقصر عملياتها العسكرية

(٢٩) للرسالة رقم ٢٩٣ بتاريخ ٢٨ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من جوشن (برلين) الى جرای .

على تركيا ، فلا تمدها الى أجزاء أخرى من الامبراطورية العثمانية (٣٠) ،
أى أن الحكومة النمساوية تتقبل الحرب بين تركيا وإيطاليا حتى ولو ترتب عليها
ضياع ممتلكات عثمانية فى شمال أفريقية (طرابلس) وكل ما يهم النمسا
هو ألا تمتد الحرب الى البلقان حيث للنمسا مصالح حيوية .

الإنذار الإيطالى :

وقبل أن تواجه إيطاليا حملاتها العسكرية ضد لقطر الليبى أرادت أن
تعلن على الملأ المبررات التى تدفعها الى الاقدام على هذه الخطوة العدوانية بشرح
شكاوى إيطاليا من الدولة العثمانية ، وذلك فى مذكرة أحيطت بها علما
الحكومة البريطانية ، وجاء فيها أن هذا الصراع ما هو الا خاتمة لسلسلة طويلة
من أعمال الاستفزاز والاساءة أنزلتها بايطاليا والايطاليين فى كل أنحاء
الامبراطورية سلطات الدولة العثمانية ، وأن هذه الشكاوى تدل الى أى حد كان
يحيط بالايطاليين جو عدائى « لا يتفق مع العلاقات الرسمية الطيبة القائمة
بين الدولتين ، ومع أن قيام النظام الجديد (النظام الاتحادى) فى تركيا
أحيا كثيرا من الآمال فى إيطاليا فقد تضاعفت الحوادث وزادت خطورتها » .

ثم أخذ البيان فى سرد أمثلة لهذه الحوادث ومنها حادثة الفتاة الإيطالية
جوليا فرانزونى التى ادعى البيان أنها اختطفت من أهلها وأرغمت على اعتناق
الاسلام والزواج من مسلم رغم احتجاج أهلها والأجانب من غير الايطاليين
 واحتجاج قنصلية وسفارة إيطاليا .

ثم انتقل البيان الى شرح موقف السلطات التركية المعادى للمصالح
الإيطالية وبخاصة موقفها فى البحر الأحمر وعلى سواحل الجزيرة العزبية
المواجهة لمستعمرة ارترية « حيث ارتكبت كثير من الحوادث التى تعتبر أهانة
للراية الإيطالية » وأورد أمثلة منها تتمثل فى اعتداء سفن تركية على سفن
إيطالية .

ثم انتقل البيان الإيطالى الى الحديث عن العقبات التى توضع فى طرابلس
أمام النشاط التجارى الإيطالى ، فاتهم السلطات العثمانية بأنها تشن حربا
ضد المصالح الاقتصادية والتجارية لإيطاليا لكى تعوق بكل وسيلة تطور وتقدم
النفوذ الإيطالى ، فمنعت السلطات الإهمالى فى ليبيا من التعامل فى بنك روما
« الذى يقوم بخدمات جليلة من أجل تقدم الولاية » وتعاقبت من يتعامل منهم
معه ، كما وضعت العقبات فى وجه حصول البنك على مركز قانونى أمام المحاكم
المطية ، واستمرت هذه السياسة بنحوالى الولاية حتى جاء الوالى الجديد إبراهيم

(٣٠) الوثيقة رقم ٩٥ بتاريخ ٢٨ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من كارترايت (ليبيا) الى جازا .

باشا الذى أعلن صراحة فى المجلس الادارى أنه سوف يشن معارضة لا تتوقف ضد كل عمل ايطالى بدعوى أن هذه هى تعليمات حكومته ، وعلى ذلك فان كل المشروعات والامتيازات التى قدمها الايطاليون مثل البرق والطرق والقنصولات وغيرها قوبلت بالرفض ، كما أن رعايا ملك ايطاليا يمنعون من الحصول على الاراضى وتسجيل عقود نقل الملكية فى الخمس وبنغازى ودرنة ، والاهالى الذين يرغبون فى البيع يتعرضون للتهديد ، كما أنه - ضد كل الاتفاقيات - توضع العقبات فى وجه البعثات الايطالية للتفتيش عن الآثار والمعادن والنفط ، وفى وجه الملاحة البحرية ، كما أن الاهالى يمنعون من الاستفادة من هذه المؤسسات والشركات خوفا من الانتقام » .

وأشار البيان الى ترحيب ايطاليا بوصول تركيا الفتاة الى الحكم وأرادت الحكومة الايطالية أن تعطى النظام الجديد الفرصة لتثبيت مركزه . « بدافع الرغبة فى عدم اثاره الصعوبات والمشكلات فى وجه الدولة العثمانية وأوروبا ، فتذرعت الحكومة الايطالية بالصبر بشكل ليس له نظير فى التاريخ ، ولكن ذلك لم يأت بفائدة ، ففى كل يوم تزداد الحالة سوءا ، فقبل مؤقفا الصبور اما بحكومة تصدر الكلفات المعسولة والوعود أو بحكومة عاجزة لا سلطة لها تستطيع بها ارغام السلطات المحلية فى الولاية على طاعتها ، حكومة غير قادرة على تنفيذ المعاهدات والامتيازات والتعهدات » .

وطمح الكيل بالهجمات العنيفة والاساءات التى حفلت بها الصحف العثمانية والتى تجاوزت كل الحدود ، والحوادث المتزايدة ، مما أدى الى اثاره الراى العام والصحافة والحكومة والبرلمان فى ايطاليا .

« والآن لم يعد لاطياليا ثقة فى حل وذى لمشاكلها مع الدولة العثمانية . ونفذ صبرها ، وقررت التخلي عن سياسة الصبر والأعتدال التى قد تفسر على أنها دليل الضعف ، وقررت الحصول على أكبر قدر من الاحترام لحقوقها وحماية مصالحها ، واللوم يقع على أولئك الذين ظلوا طوال السنوات الثلاث الماضية يثيرونها ويخلقون - بحوادث صغيرة وكبيرة - جوا من العداء ضد ايطاليا فى غزة ولايات من الامبراطورية العثمانية وبخاصة فى طرابلس من أجل الاضرار بامن الرعايا الايطاليين وتقويض التطور السلمى لتجارة لرترية فى البحر الأحمر ... » (٣١) .

وتأسيسا على هذا البيان واستنادا اليه قدمت الحكومة الايطالية انذارا مفصلا سلمه القائم بالاعمال الايطالى فى الاسكندرية الى حكومة البنات العالى

(٣١) وثائق الخارجية البريطانية - بيان سلمه الحركيز اسبانيالى للحكومة البريطانية

فى ٢٩ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ .

في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ وفيه أعلنت الحكومة الإيطالية أنها لما كانت غير قادرة على الحصول على أية ترصية من حكومة الباب العالي بشأن المسائل المتصلة بالمصالح الإيطالية في طرابلس ، قررت التقدم لاحتلال طرابلس وبرقة عسكريا من أجل وضع حد للفوضى في هذين الاقليمين « تلك الفوضى التي - طبقا للتقارير الواردة من القناصل الإيطاليين - تعرض للخطر أرواح الرعايا الإيطاليين بل وأرواح الرعايا من الجنسيات الأخرى » .

ودعت الحكومة الإيطالية الحكومة العثمانية لكي تصدر تعليماتها للسلطات المحلية بعدم مقاومة هذا الاحتلال ، مشيرة الى أن الوضع المترتب على ذلك الاحتلال سوف ينظم على أساس اتفاقيات تبرم بين الحكومتين الإيطالية والعثمانية .

وأرسلت الحكومة الإيطالية تعليمات الى القائم بالأعمال الإيطالي في الآستانة لكي يطلب ردا محددا من الحكومة العثمانية يسلم خلال أربع وعشرين ساعة عن طريق كل من السفارة الإيطالية في الآستانة والسفارة التركية في روما وأن الحكومة الإيطالية سوف تتخذ الخطوات لتنفيذ هذا الاحتلال فورا في حالة عدم تسلم رد الحكومة العثمانية (٣٢) .

كما صار من الواضح أنه اذا أرسلت الحكومة العثمانية ردا سلبيا على الانذار فان الحكومة الإيطالية تنوى إعلان الحرب رسميا في الحال (٣٣) .

وبامعان النظر في شكاوى الحكومة الإيطالية التي بنت عليها الانذار والتهديد باحتلال القطر الليبي يبدو لنا كيف أن هذه الشكاوى كلها كانت تافهة وليست مبررا كافيا للاحتلال ، وإذا كانت هناك تصرفات مسيئة الى مصالح إيطاليا في القطر الليبي فان ذلك يرجع الى ما كان يحيط بهذه المصالح من شكوك ، وما عرف عن أطماع إيطاليا في امتلاك هذا القطر ، وعلى كل حال فان الكثير من هذه المشكلات كان من الممكن علاجها وإيجاد حل لها عن طريق المفاوضات السلمية وبوساطة بعض الدول من أصدقاء الطرفين ، ولكن الدول الأوروبية جميعا - أصدقاء الدولة العثمانية وأعداءها على السواء - كانوا قد التزموا - كما رأينا - بتأييد أطماع إيطاليا الاستعمارية في القطر الليبي بصرف النظر عما كانت تدعى إيطاليا مغاناته من السلطات المحلية .

ولذلك فقد قدمت حكومة الباب العالي ردها على الانذار وسلم الرد

(٣٢) البرقية رقم ٦٧ بتاريخ ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من رود (روما) الى جرای .

(٣٣) البرقية رقم ٦٨ بتاريخ ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من رود (روما) الى جرای .

فى الساعة السادسة من صباح ٢٩ سبتمبر (أيلول) الى دار السفارة الايطالية
فى الاستانة .

وقد عزا الرد العثماني عدم تطور ولاية طرابلس وتقدمها الى المدى المأمول
الى سوء الادارة والاهمال الذى صادفته الولاية على ايدى النظام القديم
كما نفى الرد وجود أى أساس لشكاوى الحكومة الايطالية الخاصة بمعاملة
المشروعات والتجارة الايطالية من المعاملة غير الودية ، وأنكرت حكومة الباب
العالي قيامها بأى جهود لاعاقبة التطور الاقتصادي الايطالي فى طرابلس الذى
كانت - على العكس - ترحب به وتميل اليه ، وحاولت الحكومة العثمانية
تأكيد ذلك بالعرض الذى قدمته قبل أيام قليلة - على حد قولها - من أجل
منح ايطاليا امتيازات اقتصادية واسعة مع تحفظ واحد يتصل بعدم المساس
بالكيان العثماني والسيادة العثمانية « مما يحل على استعداد الحكومة العثمانية
لاظهار روح الود واللين فى مناقشة هذه الامور » ، وتعهدت الحكومة العثمانية -
فى ردها بعدم اتاحة الفرصة لقيام اضطرابات تهدد الأمن ، وبالتالي فان سلامة
الرعايا الايطاليين وأمنهم سيكونان مكفولين .

كما أشارت الحكومة العثمانية الى أن وصول الامدادات العسكرية الى
طرابلس لا يمكن أن يكون محل اعتراض حيث أن القرار بارسالها كان قد صدر
قبل أن تقدم الحكومة الايطالية احتجاجها بعدة أيام .

وفى ختام الرد استفسرت الحكومة العثمانية عن الضمانات التى تعتبرها
الحكومة الايطالية ضمانا كافيا للمصالح الايطالية فى طرابلس ، وعلاوة على
ذلك فان الحكومة العثمانية - فى أثناء المفاوضات حول المصالح الايطالية
فى طرابلس - تتعهد بأنه لن يحدث أى تغيير على الوضع العسكرى التركى
فى الولاية ، أى أن الحكومة العثمانية لن ترسل أية تعزيزات لتدعيم قوة الدفاع عن
الولاية (٣٤) .

وقد أبلغت وزارة الخارجية الايطالية السفير البريطانى فى روما برأيها
فى الرد العثماني على الانذار الايطالى ، وكانت الحكومة الايطالية ترى أن الرد
- ولو أن ناقش بالتفصيل احتجاجات ايطاليا - الا أنه يتضمن رفضا للمطالب
الايطالية (٣٥) .

وعلى هذا الأساس ، ولما كان معروفا أنه اذا لم يكن الرد العثماني على

(٣٤) البرقية رقم ٢١٥ بتاريخ ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من لوشنر (الاستانة) الى جبراي .
(٣٥) الرسالة رقم ٦٩ بتاريخ ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من رود (روما) الى جبراي .

المذكورة الإيطالية بالإيجاب فان إيطاليا سوف تعلن الحرب ، فقد صار من المتوقع بل من المؤكد أن يصدر قرار إيطاليا بإعلان الحرب بل وتوقع السفير البريطاني في الآستانة صدور الاعلان في نفس اليوم (٢٩ سبتمبر) (٣٦) .

وفعلا أصدرت وكالة الانباء الرسمية الإيطالية في مساء ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ بياناً ذكرت فيه أنه « حيث أن الحكومة التركية لم تقبل المطالب التي تضمنها الانذار الإيطالي فان إيطاليا وتركيا صارتا منذ الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم في حالة حرب ، وسوف توفر الحكومة الإيطالية كل الوسائل لتأمين الإيطاليين والأجانب من كافة القوميات في طرابلس وبرقة ، وسوف تخطر الدول بالحصار على كل ساحل طرابلس » (٣٧) .

وسلم إعلان الحرب للحكومة العثمانية وقد جاء فيه أن المهلة الممنوحة قد انتهت دون تلقي رد مرض « مما يؤكد سوء نية السلطات العثمانية وعجزها عن حماية الحقوق والمصالح الإيطالية في طرابلس ، ولذلك فان الحكومة الإيطالية مضطرة لاتخاذ الاجراءات من جانبها لتحقيق هذه الغاية ، وبذلك انتهت العلاقات السلمية والودية بين البلدين ، وتعتبر إيطاليا نفسها في حالة حرب مع تركيا » (٣٨) .

وعلى الفور اتخذت إيطاليا الاجراءات العسكرية بفرض الحصار الكامل بواسطة السفن الحربية الإيطالية على سواحل كل من طرابلس وبرقة من حدود تونس الى حدود مصر اعتباراً من التاسع والعشرين من سبتمبر (ايلول) (٣٩) .

كما أنه في الساعة الحادية عشرة من صباح نفس اليوم (٢٩ سبتمبر) دخلت المدمرة الإيطالية غاريبا لدى ميناء طرابلس ووجهت انذاراً الى حامية الميناء طالبة التسليم ولكن الحامية رفضت (٤٠) .

وكان من أصداء إعلان إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية أن استقال حتى باشا من الصدارة العظمى ، وقد أقر في خطاب استقالته بمسئوليته التامة عن الوضع القائم (٤١) . وقد عهد الى سعيد باشا رئيس مجلس الأعيان.

-
- (٣٦) البرقية رقم ٢١٧ بتاريخ ٢٩ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من لؤشر (الآستانة) الى جرائ .
 - (٣٧) البرقية رقم ٢٩ بتاريخ ٢٩ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من رود (روما) الى جرائ .
 - (٣٨) البرقية رقم ٢١٨ بتاريخ ٢٩ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من لؤشر (الآستانة) الى جرائ .
 - (٣٩) البرقية رقم ٧٩ بتاريخ أول أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من رود (روما) الى جرائ .
 - (٤٠) البرقية رقم ٧٧ بتاريخ ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من رود (روما) الى جرائ .
 - (٤١) البرقية رقم ٢٢٠ بتاريخ ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ ، ورقم ٢٢٦ بتاريخ أول أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من لؤشر (الآستانة) الى جرائ .

(الشيوخ) بتأليف الوزارة الجديدة ، ولو أن تشكيل هذه الوزارة استغرق بعض الوقت • وقد أصدر وزير العدل تعليمات الى السلطات المحلية في أقاليم الامبراطورية العثمانية بالآلا يستفيد الايطاليون بعد ذلك من الامتيازات الأجنبية (٤٢) •

وقد أبدى العثمانيون حماسا شديدا للقيام بمقاومة مسلحة للغزو الايطالي على أساس أن هذه المقاومة « سوف تحمي شرف الأمة العثمانية » ، كما كان لدى العثمانيين أمل في أن هذه المقاومة - الى جانب الاجراءات التي تتخذ ضد الايطاليين ، والقيود التي تفرض على التجارة الايطالية - سوف تؤدي الى اثاره بعض الفلاقل الداخلية في ايطاليا ذاتها ، ومن ثم فإن السفير البريطاني في الآستانة كان يعتقد أن طرح أية مقترحات للسلام في ذلك الوقت لن يصادف قبولا أو استحسانا من جانب الحكومة العثمانية « التي تفضل الانتظار حتى ترى ما يمكن أن تسفر عنه المقاومة بمعونة الأهالي في طرابلس » •

كما أنشئت لذلك لجنة للدفاع الوطني ، وتوافد المتطوعون وسجلوا أسماءهم في السجلات ، كما نشطت عملية جمع الاموال والتبرعات لتمويل الحرب (٤٣) •

الدولة العثمانية تلجأ الى الدول :

ولما كانت الدولة العثمانية هي الدولة المعتدى عليها وعلى ممتلكاتها ، وكانت الحكومة العثمانية - رغم الحماس الذي أظهرته وأظهره الشعب في كافة النحاء الامبراطورية - تقدر أنها لن تقوى على مقاومة جحافل الغزوة الايطالية وأسلحتها البرية والبحرية ، فقد فكرت في اللجوء الى الدول الأوروبية لعلها تتدخل في ساحة المحنة •

ويلاحظ أن الدول العثمانية لم تقم بمجهود لتجنب الكارثة قبل وقوعها ، لا على الصعيد المحلي أو الداخلي بتقوية ولاياتها المعرضة للأخطار من جانب الدول الاستعمارية الطامعة مثل ايطاليا ، ولا على الصعيد الدولي حيث كان يجدر بها ان تقوم لدى الدول الأوروبية بنشاط دبلوماسي مكثف مضاد للنشاط الدبلوماسي الايطالي ، حتي تعرف الحكومة العثمانية العدو من الصديق ، ومن سيقف الى جانبها ومن سيخلى عنها ويسلمها التي اعدائها يلتهمون ممتلكاتها ، وحتى تلجأ الى الدول من لحظة الضعف والخرج ، ولكنها لم تفعل

(٤٢) البرقية رقم ٢٤٨ بتاريخ ٧ أكتوبر (تشرين اول) ١٩١١ من لوتر (الآستانة) الى جرائ •

(٤٣) البرقية رقم ٢٢٤ في أول أكتوبر ، ٢٤١ في ٥ أكتوبر ، ٢٤٢ في ٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من لوتر (الآستانة) الى جرائ •

شيئا من ذلك استنادا الى حسن نوايا الدول ، وهذا خطأ فادح وقعت فيه الدولة العثمانية ، وما زالت تقع فيه حتى الآن كثير من الدول الاسلامية المعاصرة ، وهو الاعتماد على النوايا الطيبة للدول الغربية ، وما هي بطيبة ، بل ان هذه الدول تتربص بعالم الاسلام ، واذا كانت تظهر بعض الود والتعاطف نحو بعض هذه الدول الاسلامية من حين لآخر فما ذلك الا من أجل مكاسبها وتحقيق مصالح لها أولا وقبل كل شيء .

موقف بريطانيا بعد الإنذار البريطاني ونشوب الحرب :

ولما كانت بريطانيا تلعب الدور الرئيسى فى السياسة العالمية فى ذلك الوقت فقد رأت الحكومة العثمانية أن تولى وجهها شطر بريطانيا طالبة التدخل ، ولعل الحكومة العثمانية أدركت ايضا ان إيطاليا ما كانت لتقدم على غزو القطر الليبي ما لم تكن قد حصلت سلفا على رضا بريطانيا لمجاورة ليبيا لحدود مصر الغربية ، أو على أقل تقدير كانت إيطاليا تعتقد أنها بغزو ليبيا وانتزاعها من الدولة العثمانية تؤدي خدمة جليلة لبريطانيا ، على أساس أن إعلان الحماية الفرنسية على مراكش قد أدى الى اختلال ميزان القوى فى البحر المتوسط ، وأن احتلال إيطاليا لليبيا سيؤدي الى تعديله - كما جاء على لسان وزير خارجية إيطاليا للسفير البريطانى فى روما - وأن الحكومة الإيطالية على ثقة من أن بريطانيا فى مصر تفضل إيطاليا جارة لها فى ليبيا (٤٤) .

كما رددت صحيفة جورنال ديتاليا الفكرة ذاتها عندما ذكرت أن إيطاليا تؤدي خدمة جليلة لبريطانيا « بالرد العنيف على الدعاية المتعصبة التي أثارها تركيا فى دواخل طرابلس جارة مصر والسودان ، تلك الدعاية التي كان من الممكن أن ترغم بريطانيا فى النهاية على التدخل بنفسها ولحسابها لو لم تكن إيطاليا قد أخذت على عاتقها هذه المهمة » (٤٥) .

ولذلك لا نعجب اذا ما رأينا أن جرای وزير الخارجية البريطانية - عندما طلبت الحكومة العثمانية تدخل بريطانيا - يرى أن التدخل سيكون عديم الجدوى اذا كان على الأسس التي اقترحتها الدولة العثمانية « واذا فعلنا ذلك فان إيطاليا ستعتبر تصرفنا عملا غير ودي » (٤٦) .

وتستولى علينا الدهشة مرة أخرى ونحن نرى الدولة العثمانية تلجأ الى بريطانيا من أجل التدخل ولا تلجأ الى ألمانيا ، وفى تفسير هذا يرى وزير الخارجية الألمانية أنه لا بد وأن جميع

(٤٤) البرقية ٧٦ فى ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من رود (روما) الى جرای .

(٤٥) الرسالة ١٦٣ بتاريخ أول اكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من رود (روما) الى جرای .

(٤٦) البرقية ٣٥٨ بتاريخ ٣ اكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من جرای الى لوثر (الاستانة) .

السفراء الترك في عواصم الدول الكبرى قد تلقوا تعليمات لعرض مشكلة دولتهم على الحكومات المعتمدين لديها « ولكن نيازى باشا - السفير العثماني في برلين - وهو رجل فطن ، شعر بالحرج اذا قدم عرضا رسميا في برلين ضد تصرفات ايطاليا حليفة المانيا ، ولذلك فقد تحدث عن المشكلة بطريقة غير رسمية ، وفي مجرى الحديث عبر عن أمله الشخصي في أن المانيا - وهي صديقة لتركيا - قد ترى ابداء النصح لاطاليا بالاعتدال » (٤٧) .

وعندما أبلغ لوثر - سفير بريطانيا في الآستانة - الصدر الأعظم سعيد باشا برد ملك بريطانيا على طلب التدخل أعلن السفير البريطاني للصدر الأعظم أن وجهات النظر التي أبداها الطرفان في هذه المشكلة متعارضة ، « ولذلك فمن المستحيل على الحكومة البريطانية في الوقت الحاضر القيام بأية مساع حميدة ... » .

وقد رد الصدر الأعظم على حجة الحكومة البريطانية بأن ايطاليا وهي تقدم مطالبتها الى الحكومة العثمانية أشارت الى حقيقتين : الأولى أن ولاية طرابلس وبرقة لم تستند حتى الآن من التقدم الحضاري الذي شمل أجزاء أخرى من القارة الافريقية ، بأن هذه الحالة - في رأى الصدر الأعظم - من صنع النظام القديم ولا يمكن أن تعزى نتائجها الى الحكومة الدستورية ، والثانية أن الباب العالي لم يسمح باستمرار مساعي تنفارة ايطاليا فيما يتصل بامور معينة تخص الرعايا الايطاليين ، وقد أعلنت الحكومة العثمانية - كما يقول الصدر الأعظم - أن جانباً من هذه الأمور قد تم حلها والباقي في طريق الحل (٤٨) .

ويتجلى موقف بريطانيا من هذه المشكلة في أمور عدة منها إعلان حينئذ مصر في النزاع الايطالي العثماني (وسوف نبحث ذلك تفصيلا في فصل تال) ، وأرسلت تعليمات بشأن استخدام السفن الحربية المنتمية للجانبين المتحاربين للموانئ المصرية أو قناة السويس (٤٩) .

كما أصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها حتى لا يشترك في الحرب والقتال بطريق مباشر أو غير مباشر الضباط البحريون البريطانيون ولا رجال الجندرمة الذين يعملون في خدمة السلطات العثمانية ، على أساس أن عقود هؤلاء الرجال مقصورة على الخدمة وقت السلم فقط (٥٠) .

(٤٧) الرسالة ٢٩٤ بتاريخ ٢٧ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من جوشن (برلين) الى جرای .

(٤٨) برقية بالشفرة من سعيد باشا الصدر الأعظم الى توفيق باشا (لندن) في ٣ اكتوبر ١٩١١ .

(٤٩) برقية رقم ١٥٥ في ٤ اكتوبر (تشرين أول) من جرای الى رود (روما) .

(٥٠) البرقية السابقة ، برقية رقم ٣٤٩ في ٢٨ سبتمبر ١٩١١ من جرای الى لوثر .

(الآستانة) ، ورقم ٣٥٤ بتاريخ ٣٠ سبتمبر ، ٣٥٧ بتاريخ ٣ اكتوبر ١٩١١ من جرای الى لوثر (الآستانة) .

ولذلك عبر السفير الإيطالي في لندن عن شكر الحكومة الإيطالية للحكومة البريطانية لإصدار هذه التعليمات .

وعلى ضوء الموقف (الودى) الذى وقفته الحكومة البريطانية من الحملة الإيطالية على ليبيا ، كان من الطبيعي أن تشعر الحكومة الإيطالية بالاستياء الشديد إزاء الموقف (غير الودى) الذى وقفته الصحافة البريطانية ، وقد عبرت الحكومة الإيطالية عن استيائها فى مذكرتين قدم الأولى وزير خارجية إيطاليا إلى السفير البريطانى فى روما ، وقدم الأخرى السفير الإيطالى فى لندن إلى وزير خارجية بريطانيا ، وقد اقتبست الصحف الإيطالية مقتطفات من تعليقات النايمز والديلي تلجراف على تصرفات إيطاليا فى ليبيا « وقد سببت هذه التعليقات وموقف الصحافة البريطانية عموماً خيبة أمل كبيرة إذا ما قورنت باللهجة التى استخدمت فى الأيام السابقة على الإنذار مباشرة والتى كانت تعتبر مشجعة ٠٠٠ . والرأى العام الإيطالى حساس للغاية بالنسبة للرأى العام الأجنبى ٠٠٠ وسيفشل (الشعب الإيطالى) فى تقدير الأمانة التى تحرك وتنفذ الصحافة البريطانية إلى اتخاذ هذا الموقف ، ولذلك فإن هذه الصراحة قد لا تكون فى مصلحتنا (مصلحة بريطانيا) السياسية » (٥١) .

وحاولت صحيفة (تريبيونا) الإيطالية شبه الرسمية فى معالجتها لرأى الصحافة البريطانية أن تجد المبرر والمعذر « ٠٠٠ » أننا يجب ألا نشعر بالأسى كثيراً لهذه الحملات فى الصحافة ، فبريطانيا فيها طبقة حكام من الساسة الذين يملكون غريزة سياسية تحكم على الشؤون الدولية بهدوء (وبدون انفعال عاطفى) وتمييز وإدراك ، وهذه الطبقة هى التى توجه سياسة الحكومة ، أما جمهور الشعب فهو يتأثر باعتبارات عاطفية لذلك فهو يؤثر إلى حد ما فى لهجة الصحف ٠٠٠ » (٥٢) .

كما طلب وزير خارجية إيطاليا من السفير البريطانى فى روما أن يبرق إلى جرائ وزير خارجية بريطانيا بالموقف العدائى الذى تتخذه الصحافة البريطانية من العمل الإيطالى « وهو (أى الوزير الإيطالى) يشعر أن ذلك لابد وأنه يرجع إلى نقص المعلومات عن الحالة التى كانت سائدة فى طرابلس ، والإيطاليون حساسون للغاية إزاء الموقف البريطانى ، ويتمنى وزير خارجية إيطاليا ألا يحدث تحول عن الصداقة التقليدية مع إنجلترا ٠٠٠ » (٥٣) .

ورداً على هذه المذكرة التى قدمها السفير الإيطالى فى لندن إلى جرائ

(٥١) الرسالة ١٦٣ بتاريخ أول أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من رود (روما) إلى جرائ .

(٥٢) المصدر السابق .

(٥٣) البرقية ٧٦ فى ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من رود (روما) إلى جرائ .

خبر هذا الأخير ان كل شخص استولت عليه الدهشة من الانذار الذي أعقبه - بعد أربع وعشرين ساعة - اعلان الحرب ، وان المطالبة بضمانات للمستقبل أو تعويض - وهو الأمر الذي يبدو أنه يلبي المطالب الإيطالية حتى ولو كانت مدعمة بمظاهرة بحرية - كان سيحظى بعطف الصحافة البريطانية « ٠٠٠ ولكننا والدول الأخرى نلثرنا لهذه الخطوة المتطرفة المتمثلة في الضم بلا قيد أو شرط والذي أقدمت عليه إيطاليا ٠٠٠ ان مقالات الصحف لم تكن معادية ، والحقيقة أن الصحف علقت يقسوة أكثر من اللازم ، ولكن إزاء الصداقة التي نشعر بها هنا نحو إيطاليا فان العمل الإيطالي كان صدمة كبرى للرأى العام » (٥٤) .

ولا شك أن هذا الموقف (المانع) من جانب بريطانيا انما يدل على النفاق ، بعدم رغبتها في معاونة الدولة العثمانية وفي الوقت نفسه بعدم رغبتها في الظهور بمظهر المؤيد صراحة للعمل الإيطالي في ليبيا رغم ما لسناء في أكثر من مناسبة من تأييد بريطانيا لإيطاليا .

وهذا الموقف من جانب بريطانيا يرجع الى رغبتها في كسب مودة إيطاليا حتى تتخلى الأخيرة عن مركزها في المحالفة الثلاثية مع ألمانيا والنمسا من ناحية ، كما يرجع من ناحية أخرى الى أن بريطانيا كانت قد أخذت منذ أواخر القرن التاسع عشر تتخلى عن سياستها التقليدية القائمة على مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، خصوصا وأن هذه كانت تدعم علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الامبراطورية الألمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وبدرجة أشد في عهد الاتحاديين .

ويتجلى هذا المناخ في الحديث الذي جرى بين محمود شوكت باشا الوزير العثماني في حكومة الاتحاديين وبين سير جيرار لوثر السفير البريطاني في الأستانة ، فقد ذكر الوزير العثماني أنه علم برد الحكومة البريطانية عندما لجأت اليها الحكومة التركية لبذل المساعي الحميدة في مسألة طرابلس ، ولكنه يأمل أن تعاود الحكومة البريطانية التفكير مليا في موضوع قد تكون له أخطار النتائج والآثار على الدولة العثمانية ، واستطرد الوزير التركي فذكر أنه فهم أن الحكومة البريطانية لم تكن راضية عن ميل الحكومة العثمانية طوال العامين السابقين نحو بريطانيا ، واعترف الوزير بأنه كان هناك فعلا ميل قوى جدا نحو ألمانيا ، وأنه اقترح على حكومته تحسين العلاقات مع بريطانيا ، وفي تقرير الوزير التركي لهذا الميل نحو ألمانيا ذكر أن الدولة العثمانية - بعد رفض بريطانيا وفرنسا - كانت مضطرة لقبول قرض من ألمانيا ، كما أبرمت مع ألمانيا اتفاقا لتمديد خط سكة حديد بغداد لفائدته الكبيرة للبلاد ، وفيما عدا ذلك فهو لا يري

(٥٤) البرقية ١٨٩ في ٢ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من جاري الى رود (روما) .

أنه كانت هناك محاباة لألمانيا ، بل إن هناك تيارا قويا يؤيد بريطانيا « ولكن إذا لم تتحرك بريطانيا الآن ولم تمتد يدها لمساعدة تركيا فإن الأمور قد تتغير » (أى سيضعف التيار المؤيد لبريطانيا فى الدولة العثمانية) •

وعند رد عليه السفير البريطانى وعدد المعونة التى قدمتها بريطانيا للدولة العثمانية فى الأيام الأولى من العهد الجديد « ومع ذلك فإن مصالحنا القائمة مهددة ٠٠٠ وليست الامتيازات التى منحت لألمانيا هى مانشكو منه ، ولكنها سلسلة طويلة من الأعمال غير المشروعة التى راحت ضحيتها مصالحنا ورعايانا » •

وفى ختام اللقاء نصح السفير البريطانى الوزير التركى بالاستمرار فى عمل كل ما يستطيعون لتهدئة الراى العام العثمانى ومحاولة إيجاد حل دون الالتجاء الى السلاح (٥٥) • (هذا الحديث كان عشية الحملة على ليبيا) •

موقف ألمانيا بعد الإنذار الإيطالى وأعلان الحرب :

وقبل أن نتناول موقف فرنسا - حليفة بريطانيا - يجدر بنا أن نتناول موقف ألمانيا صديقة الدولة العثمانية بعد توجيه الإنذار الإيطالى للحكومة العثمانية ونزول القوات الإيطالية على سواحل طرابلس ، لأنه كان من واجب الحكومة الألمانية أن تبذل كل ما فى وسعها من أجل عدم الإضرار بالدولة العثمانية التى ربطت نفسها بالامبراطورية الألمانية وبخاصة فى عهد الاتحاديين ، وبسبب ازدياد النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية غضبت الدول الغربية عليها وبالتالى لم تفكر فى مد يد العون لها •

ولقد حفلت الصحافة الألمانية بمقالات وتعليقات بشأن الموقف الذى يجب على الحكومة الألمانية أن تتخذه ، وتذكر إيطاليا بموقفها خلال مؤتمر الجزيرة (تأييدا لفرنسا) ، وأنه لذلك يجب ألا تتوقع إيطاليا معونة فعالة من ألمانيا ، وقد ذكرت إحدى صحف درسدن أن الصحافة الإيطالية كانت تعارض دائما فكرة مساندة إيطاليا لألمانيا فى مراكش استنادا إلى التحالف الثلاثى ، وأنه إذا اتخذت ألمانيا نفس الوقت فيما يختص بطرابلس مثلما فعلت إيطاليا بالنسبة لمراكش فإنه لا لوم على ألمانيا ولا تثريب ، وإن التزامات التحالف الثلاثى لم تنص على شىء يتضمنل بافريقية سواء بالنسبة لألمانيا أو لإيطاليا ، وأنه لما كانت إيطاليا قد دعمت علاقاتها مع فرنسا فى أثناء أزمة مراكش فإن ألمانيا كذلك يجب ألا تسمح لعلاقاتها مع تركيا بالانهيار •

(٥٥) الرسالة ٦٦٠ فى ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من لوشز (الاستانة) إلى جرای •

وذهبت صحيفة المانية أخرى الى أن بريطانيا وفرنسا تدفعان ايطاليا الى احتلال طرابلس لأن بريطانيا تعلم تماما أن الدولة العثمانية هي عدوها اللدود وأن المانيا صديقة لتركيا ، وأن قهر المانيا شرط للقضاء على الدولة العثمانية والعكس صحيح . واستطردت الصحيفة فقالت ان ايطاليا ستتدخل عن المحالفة الثلاثية الى غير رجعة وهذا هو جوهر المشكلة الطرابلسية في رأى الصحيفة الألمانية .

وأشارت صحيفة ثالثة الى أن المانيا صارت في مركز حرج للغاية بأحداث طرابلس ، « فان الترك يعولون على تأييد المانيا ومسانقتها ، وإذا خاب رجاؤهم فسيتكون شعور بالمرارة نتيجة لذلك ، ومن ناحية أخرى فان أقل تعبير (من جانب ألمانيا) عن النوايا الطيبة نحو تركيا معناه تصدع المحالفة الثلاثية » (٥٦) .

وهكذا نرى أن المشاعر في المانيا كانت موزعة بين ايطاليا والدولة العثمانية ، وقد رأت الحكومة الألمانية أنه من الواجب عدم اغضاب ايطاليا ، أما الدولة العثمانية فقد أدركت المانيا - على ما يبدو - أنها لن تتأثر كثيرا أو طويلا بموقف الحكومة الألمانية . ولذلك فانه عندما أبرق السلطان العثماني الى الامبراطور الألماني طالبا التدخل رد الامبراطور بأن « الحكومة الألمانية قامت بالاتصال أكثر من مرة بالحكومة الإيطالية من أجل اتخاذ موقف أكثر ليونة ولكن دون جدوى ، والآن أعلنت الحرب ، ونظرا لوجود مخالفة مع ايطاليا فان التوسط صار مستحيلا وأفضل طريق هو قبول الانذار واغلاق باب النزاع ، وتحفظ المانيا لنفسها بتقديم وبذل مساعيها الحميدة في اللحظة المناسبة » (٥٧) .

كما ذكر وزير الخارجية الألمانية أنه يعتقد أنه من الأفضل عدم التدخل ، ويحسن الانتظار حتى يحتل الايطاليون طرابلس ، وبمجرد أن يتم ذلك ، فان المانيا سوف تتدخل فيتقدم السفير الألماني في الأستانة ببعض المقترحات ، وكان الوزير الألماني يرى أن مساعي الوساطة في هذه الحالة سوف تنجح حيث أن كلا من ايطاليا وتركيا تريد السلام (٥٨) . وبمعنى أصح لأنه حينئذ ستكون ايطاليا قد حصلت على ما تريد وتركيا قد غلبت على أمرها وتخلي عنها الجميع فلا مناص من الاستسلام للأمر الواقع .

كما تردد أن السفير الألماني نصح حكومة الباب العالي بآلا تعلق الآمال

(٥٦) الرسالة رقم ٢٩ في ٢٨ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من جرائد نف (دوسن) الى جواي .

(٥٧) البرقية ٢٢٨ في ٢ اكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من هوشر (الأستانة) الى جواي .

(٥٨) البرقية ٧٩ في ٢ اكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من جوشن (برلين) الى جواي .

(م - ٥ الرسالة)

على تفصيل ألمانيا ، وأن على الترك أن يوطنوا أنفسهم على فقدان طرابلس وأن يحاولوا بشئى الوتسائل فضع انتشار الأعمال الحربية الى مناطق أخرى (٥٩) .

برقية وولف :

ويتصل بموقف ألمانيا من الحرب الدائرة فى ليبيا بين إيطاليا والدولة العثمانية ما يعرف (ببرقية وولف) التى أحاط بها الغموض ولم يعلم أحد من المسئول عن إصدارها . وقد جاء فى هذه البرقية أن « الدوائر السياسية فى برلين - وهم كل الاعتبارات المتصلة بمصالح ألمانيا فى الشرق - تعتبر أن تصرف إيطاليا أنه ما يبرزه بالنسبة لمصالحها الحيوية فى طرابلس ، وبالنسبة لموقف تركيا المستقرازى هناك ، ويتسائل القاس باى حق تتوقع تركيا أن تتخذ ألمانيا إجراءات لحماية ممتلكات تركيا فى طرابلس بينما تركيا نفسها قد أهملت كل إجراء وقائى من هذا النوع ؟ إن متاعب تركيا فى طرابلس فى ازدياد مطرد منذ شهر يناير لدرجة كان من الواجب عليها أن تتنبه الى ضرورة حماية مصالحها ، ولكنها بدلا من ذلك اتبعت سياسة مبهمه حتى بالنسبة لاصدقائها الألمان ، سياسة إثارة وتهجم مستمر على مشاعر إيطاليا كأمة دون أن تقوم بأقل استعداد للواجهة عواقب مثل هذه السياسة . وهناك احساس بأن إهمال الولاية كان لأبد وأن يكون مصدر قلق لسياسة إيطاليا الذين كانوا يخشون أن تؤدى سلبية الترك الى اغراء دول أخرى وهو الأمر الذى لا تستطيع إيطاليا أن تحتمله مهما كان الثمن » .

والبرقية صادرة عن (مكتب وولف للانباء) وهو مكتب شبه رسمى ، وقد أثارت هذه البرقية تعليقات شديدة من جانب الصحافة الألمانية ، فذكرت صحيفة فرانكفورتر زيتونج أنها فضيحة مخزية وانها لا تمثل بالمره وجهات نظر الدوائر السياسية فى برلين بل هى تزوير وتشويه لوجهات نظرهم القصد منه خداع الراى العام الإيطالى حول موقف ألمانيا من النزاع . كما أضافت الصحيفة ان ما جاء فى برقية وولف عن إهمال تركيا لطرابلس وسياسة مضايقة إيطاليا ومصلحتها غير صحيح ويتناقض مع كل ما هو معروف من مصادر يعول عليها خلال السنوات القلائل الماضية .

وطالبت الصحيفة بالحاح من أجل معرفة المسئول عن نشر هذه البرقية ، وتسألت كيف لم يحرك هذا المكتب شبه الرسمى ان « هذه المخكرة تتعارض ليس فقط مع الحقيقة ولكنها أيضا تتعارض مع مصالح ألمانيا الحيوية وسياسة

(٥٩) البرقية ٢٣٠ فى ٢٢ أكتوبر (تشرين اول) ١٩١١ من لوثر (الإستانة) الى جرای .

حكومتها ، وأخيرا طالبت الصحيفة كنلا من وزارة الخارجية الألمانية ومكتب وولف باصدار تكذيب للبرقية بخلة وتفصيلا (٦٠) .

ولكن لم يصدر أى تكذيب للبرقية لامن الخارجية الألمانية ولا من مكتب وولف ، وهذا دليل على ان الحكومة الألمانية لم تكن تعارض تماما اصدار مثل هذه البرقية المنسوبة الى مكتب وولف ، وفى الوقت نفسه أوضحت نشر هذه البرقية أثرا طيبا لدى الراى العام الايطالى لزاء موقف ألمانيا ، وهذا ما كانت تريده الحكومة الألمانية وتهدف اليه من هذه البرقية ، ومن شمع لسم تكن وزارة الخارجية الألمانية تريد تكذيبها حتى لا تزيل الأثر الطيب الذى أحدثته لدى الراى العام الايطالى .

ولما كانت الحكومة الألمانية تخشى أن يترتب على موقفها هذا تخول الفوقان السياسى فى الاستانة من ألمانيا الى بريطانيا فقد أخفت تروج من أجل القيام بعمل مشترك بناء على مبادرة ألمانية من أجل تخديد نطاق وأمد الحرب التركية الايطالية ، وفى الوقت نفسه توجيه الاتهامات - عن طريق الصحف الألمانية المعروفة بكونها بريطانية - بان الحكومة البريطانية هي التى حرّضت إيطاليا ، أو على الأقل لم تفعل شيئا لثناء ايطاليا عن العوان (٦١) .

ويتجلى هذا الاتجاه الأخير فى مقال نشر فى إحدى صحف برلين جاء فيه أنه « رغم ما يبدو فى الظاهر من ان ايطاليا هي الحولة التى عكرت صفو السلام فانه يجب ان يبحث عن الدافع الذى حركها فى خارج ايطاليا » . ورغم ان ايطاليا تتطلع منذ مدة طويلة الى طرابلس فانه لا يمكن أنكار أن رغبتها فى هذا الاتجاه قد هدأت فى الفترة الأخيرة ، ومن المعترف به ان جيوليتى كان يعارض الدخول فى نزاع مع الدول العثمانية . والتغير المفاجئ الذى طرأ على سياسة الحكومة الايطالية يجب ان نرجعه - كما تقول الصحيفة الألمانية - الى حالة الراى العام وقد لاثرتة السلسلة الطويلة من المقالات الاستفزازية المثيرة التى ظهرت فى الصحف الايطالية . ومن المعروف ان بجانب كبرى من الصحف الايطالية - كما تقول الصحيفة الألمانية - خاضع لنفسة بريطانيا ، « ولذلك يمكن القول بان بريطانيا هي التى زججت بايطاليا ودفعتها الى خوض المغامرة الطرابلسية ، ووافق بريطانيا واضحة ألا وهي وضع الصنوبرات والعراقيل فى وجه ألمانيا وهذه سياسة

(٦٠) الرسالة رقم ٣٠٦ فى ٤ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من جوشن (برلين)

الى جرای .

(٦١) الوثيقة ٦١ بتاريخ ٣ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من كوربيت (ميونيخ)

الى جرای .

معروفة عن بريطانيا ، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن المشكلة الطرابلسية تمثل عبئا ثقيلا على التحالف الثلاثي ، وإثارة هذه المشكلة سيؤدي الى التهمج على مصالح ألمانيا ومركزها التجاري في تركيا وبخاصة في الأناضول ، وهو المركز الذي تنظر اليه بريطانيا بعين الحسد ٠٠٠ » .

وتستطرد الصحيفة فتذكر أن « هدف بريطانيا هو تحطيم التحالف الثلاثي وجذب إيطاليا الى جانب الدول الغربية ، ومن المؤكد أيضا أن محاولات قد بذلت لتقويض مركز ألمانيا على ضفاف البسفور ووضع العقبات الواحدة تلو الأخرى في طريق مشروعاتها التجارية في الأناضول » .

وتختتم الصحيفة مقالها بأن إثارة المشكلة الطرابلسية ما هي الا محاولة أخرى من جانب بريطانيا لإثارة الفتنة الألمانية ، « وعلى ذلك فان بريطانيا هي المتسبب الحقيقي في تعكير صفو السلام » (٦٢) .

ومع تسليمنا بأن بريطانيا لم تشأ أن تعارض المشروع الإيطالي لغزو القطر الليبي معارضة جدية فان ألمانيا تقع عليها مسؤولية أكبر لأنها وهي الصديق لتركيا والحليف لإيطاليا كانت تستطيع أن تثني إيطاليا عن غزو ليبيا والاكتفاء بمنحها مزايا اقتصادية وهو أمر لم تكن لتعارضه الدولة العثمانية خصوصا اذا كان ذلك سيؤدي الى تفادي ضياع الولاية منها نهائيا . كما اننا لا نقر ما ذهبت اليه الصحيفة الألمانية من أن جيوليتي كان يعارض الدخول في نزاع مع الدولة العثمانية ، وأن رغبة إيطاليا في تملك القطر الليبي قد هدأت في الفترة الأخيرة فان الحقائق الثابتة التي تحدثنا عنها في فصل سابق تكذب هذا الزعم .

موقف النمسا :

وبعد الحديث عن موقف الحكومة الألمانية بعد توجيه إيطاليا لنداءها الى الحكومة العثمانية ننتقل الى الحديث عن موقف النمسا وهي الدولة التي كانت تضمها مع ألمانيا وإيطاليا المحالفة الثلاثية ، كما أنها هي الدولة التي - رغم ذلك - كانت بينها وبين إيطاليا مشكلات معلقة سواء في أقاليم (إيطاليا التي لم تحرر Italia Irredenta) أو في البانيا ، وبسبب ذلك فان إيطاليا كانت تنفر من الاستمرار في المحالفة الثلاثية وتحاول أن تعقرب من الوفاق الثلاثي .

(٦٢) الوثيقة ١٥٤ بتاريخ أول أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من كارترايت (لينا) ،

لى جرى .

فقد شعر الكونت اهرنتال وزير خارجية النمسا بالقلق الشديد عندما نشرت الصحف بنود الانذار الايطالى الموجه الى الحكومة العثمانية ، وكان السفير البريطانى فى فيينا - كارترائيت - قد زار وزير خارجية النمسا عقب زيارة سفير ايطاليا للوزير النمساوى ، ومع ذلك فان الوزير النمساوى لم يتحدث الى السفير البريطانى عن الانذار مما جعل السفير البريطانى يستنتج أن السفير الايطالى لم يذكر للوزير شيئا مطلقا عن الانذار .

وتكشف الوثائق أن قلق النمسا من غزو ايطاليا للقطر الليبي إنما كان يرجع الى خوفها من امتداد العمليات العسكرية بين ايطاليا والدولة العثمانية الى شبه جزيرة البلقان الأمر الذى يهدد مشروعات النمسا التى كانت تعتبر البلقان منطقة نفوذ لها ، تنافسها فيها ايطاليا مثلما تنافسها فيها روسيا .

وقد عبرت الصحف النمساوية عن هذا القلق فكتبت صحيفة Vaterland فى عددها الصادر فى أول أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ عن الآثار التى يمكن أن تترتب على اقدام ايطاليا على عمليات عسكرية ضد تركيا فى البانيا بأن « الخطوة الأولى لايطاليا هى احتلال طرابلس وستكون خطوتها التالية احتلال البانيا ، مبتدئة باحتلال الموانئ كضمان للحيلولة دون التجاء الترك الى العنف ، ولكن بمجرد أن تتقدم القوات التركية بعد ذلك صوب البانيا فسيكون على الايطاليين احتلال سلسلة مرتفعات البانيا لوقف تقدم الترك وبذلك تصير كل البانيا فى حوزة الايطاليين ، وسيؤدى ذلك الى دخول الجبل الأسود الحرب ضد الترك كما سيحاول اليونانيون تأكيد حقوقهم فى ابيروس كما أن بلغاريا لن تتردد فى مهاجمة ادرنة لقطع خط الترك ، أما الصرب فانها لن تتردد فى الاستيلاء على صنجق نووى بازار والأراضى المعروفة باسم الصرب القديمة ، ولن تستطيع تركيا الدفاع عن نفسها ضد ايطاليا تعاونها ثلاث أو أربع دول بلقانية وبذلك تصبح ايطاليا سيدة شبه جزيرة البلقان ، لأن دول البلقان بما فيها رومانيا ستضع نفسها تحت الزعامة السياسية والاقتصادية لايطاليا وبذلك ينهار نفوذ النمسا فى البلقان الى الأبد ، فهل ستحتل ذلك ؟ »

انه بمجرد أن تصبح البانيا ملكا لايطاليا سيصير الجبل الأسود والصرب مراكز أمامية لايطاليا وبذلك تصير البوسنة والمانشيا واستريا وتريست مهددة برا من ناحيتين ، كما أن مورنا بين الادرياتيك والمتوسط يمكن أن يتوقف فى أية لحظة ، ولذلك فانه اذا لم تتخمد النمسا من امتلاك ايطاليا لطرابلس بدافع الحسد فان الامبراطورية الثنائية (النمسا والمجر) لا تستطيع أن تسمح للصراع حول طرابلس أن يقدم للايطاليين ذريعة لغزو البانيا واشتعال الحرب فى البلقان ، أن مركز النمسا والمجر كدولة سوف يقضى عليه ببساطة بسبب النتائج السياسية والاقتصادية التى ستترتب على تطور الأحداث » .

وتتنبأ الصبغة « عما يحدث إذا لم تتدخل النمسا والمجر حتى تنجح إيطاليا في إحكام قبضتها تيماما على ألبانيا ، وترد على تساؤلها بأن حرباً بين الدولتين (إيطاليا والنمسا) يستكون أمراً لا مفر منه ، وسعظم دول البلقان في هذه الحرب إلى جانب إيطاليا ، ولما كان انتصار الترك عندئذ سيكون مؤكداً فإن دول البلقان لذلك سوف تلجأ إلى روسيا طلباً للعون » (٦٣) .

وقد علم كارترايت سفير بريطانيا في فيينا من شخص وثيق الصلة بوزارة خارجية النمسا أن الموقف بالغ الخطورة لأن العمليات البحرية الإيطالية جرت في الأدرياتيك ضد الترك ولو أنه لم يحدث انزال لجنود إيطاليين في بريفيزا ولكن رفع العلم الإيطالي لكى يرفرف على مدى البصر من البانيا من شأنه أن يزيد هيبة إيطاليا في هذا القطر (البانيا) ولا يمكن للحكومة النمسية أن تنظر إلى ما يجرى بلا إكترات أو مبالاة ، ومن المحتمل أن تحتج حكومة النمسا على العمليات البحرية الإيطالية أمام ساحل الأدرياتيك ، هذا على الرغم من الرسالة الدورية التي وجهها وزير خارجية إيطاليا إلى ممثلي إيطاليا في دول البلقان يذكر فيها أنه مهما كانت الاجراءات التي قد تضطر إيطاليا إلى اتخاذها لتسوية النزاع في طرابلس فإن أساس سياستها لا يزال هو المحافظة على الوضع القائم في البلقان وعلى كيان تركيا في أوروبا (٦٤) .

وكانت الدوائر الرسمية في فيينا في غاية القلق ، وتامل أن تلتمس إيطاليا الحذر الشديد في إدارة عملياتها الحربية ، ولذلك يبدو - كما يقول السفير البريطاني في فيينا - أن التعليمات صدرت إلى كل ضباط الجاهيات النمسية المرابطة على الحدود الإيطالية وإلى كل ضباط البحرية الذين يتركزون في بولا بأن يكونوا على أهبة الاستعداد لعمليات محتملة (٦٥) .

ولكن إيطاليا فوتت على النمسا أن تتخذ منها موقفاً معادياً بسبب اليقنان. فانتصر النشيط الإيطالي على عمليات بحرية في الأدرياتيك مفضلة توجيه طعنة أخرى إلى الدولة العثمانية في مكان آخر هو جزر بحر إيجة كما سيأتى بيانه :

(٦٣) الوثيقة ١٥٣ بتاريخ أول أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من كارترايت (فيينا) إلى جراي .

(٦٤) البرقية ٧٠ في ٢٩ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من بورد (روما) إلى جراي .

(٦٥) البرقية ٩٩ (برقية إيطالية) في ٢ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من كارترايت (فيينا) إلى جراي .

موقف فرنسا :

أما فرنسا فإنه لم يكن ثمة غرابة في موقفها أو شذوذ ، فهي - حتى من قبل الانذار - تؤيد المخططات والأطماع الإيطالية في القطر الليبي صراحة ودون مواربة . ذلك أن الموقف تحدده صفقة تم فيها تبادل المنفعة بين الدولتين (مراكش مقابل ليبيا) ، ولكن ليس معنى التأييد تقديم العون لـ إيطاليا عندما أقدمت الأخيرة على غزو ليبيا عسكريا ، فقد كانت الدبلوماسية تستلزم من فرنسا شيئا من الإدارة ، ولذلك فإنه عندما نشب القتال في طرابلس قرر مجلس الوزراء الفرنسي ضرورة إصدار اعلان بالحياد ، واعتبر الحرب الأسبانية سابقة ومثلا يحتذى (٦٦) .

وعلى أثر ابلاغ الحكومة البريطانية للحكومة الفرنسية عن طلب الحكومة العثمانية التدخل لدى الحكومة الإيطالية ورد بريطانيا على هذا الطلب عبر دى سيلف وزير خارجية فرنسا عن اتفاقه مع وجهة النظر البريطانية في أنه « لا يوجد في الوقت الحاضر مجال للتدخل » ولو أنه لم يكن قد تلقى بعد طلبا مماثلا من الحكومة العثمانية ولكنه كان يتوقع تلقى هذا الطلب من السفير التركي في باريس (٦٧) .

وهكذا نرى أن كل الدول الأوروبية - الصديقة والمعادية للدولة العثمانية - كانت تقف قلبا وقالبا مع إيطاليا وحملتها العسكرية لغزو القطر الليبي وانتزاعه من الدولة العثمانية .

(٦٦) البرقية ١٦١ في ٢٠ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ من برتسي (باريس) إلى جرائ .
(٦٧) البرقية ١٦٣ في ٢ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من برتسي (باريس) إلى جرائ .

الفصل الخامس

الحملة والمقاومة

على أثر اعلان الحرب قطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين (تركيا وإيطاليا) كما جرت العادة في مثل هذه الحالة ، وقد كان من المفروض أن تقوم دولة ما برعاية مصالح إيطاليا في الدولة العثمانية ، ودولة أخرى برعاية مصالح الدولة العثمانية في إيطاليا ، إلا أن الرأي استقر على أن تقوم ألمانيا وحدها برعاية مصالح كل من الدولتين المتحاربتين لدى الأخرى . وكان ذلك يبدو غريبا ولم يسبق له مثيل ، حتى في نظر السفير البريطاني في روما ، وقد رد السفير الألماني في روما على ذلك بأن هذه الحالة لم تحدث إلا مرة واحدة عندما تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية برعاية مصالح دولتين متحاربتين من دول أمريكا اللاتينية وهما بوليفيا والأرجنتين ، وعلل السفير الألماني هذا الموقف من جانب الحكومة الألمانية بأن الأخيرة وجدت نفسها في وضع مريب بين حليفاتها إيطاليا والدولة التي كثيرا ما أظهرت لها الود والصداقة (تركيا) « وقد سعدت ألمانيا بسنوح الفرصة لها لكي تظهر نواياها الطيبة نحو كلا الطرفين » (١) .

وقبل اعلان الحرب رسميا مباشرة سحبت الحكومة الإيطالية جالياتها من مدينة طرابلس بحيث لم يبق فيها سوى بعض الموظفين المدنيين بمبنى القنصلية ومعهم بعض رجال الدين انظارا لترحيلهم أيضا . أما أفراد الجالية الإيطالية في بنغازي فانهم لم يرحلوا إلا بعد اعلان الحرب (مساء أول أكتوبر) أما بقية أفراد الجالية الإيطالية في المدن الأخرى والقرى في القطر الليبي فانهم لم يغادروها حتى وقوع الهجوم ، ومع ذلك فقد عجزت المصادر الإيطالية عن ذكر حادثة واحدة تعرض فيها إيطالي واحد من هؤلاء للاعتداء على شخصه أو عرضه أو ماله .

وقد أقدمت بعض سفن البحرية الإيطالية على قطع خط الاتصال البرقي البحري بين طرابلس ومالطة ، كما قامت سفن أخرى بنسف محطة البرق في مدينة درنة الأمر الذي أدى إلى عزل ليبيا بأجمعها عن الأستانة ، ولم يبق سوى الخطوط الداخلية للبرق والتي كانت تتصل بالأستانة عن طريق مصر ، وحتى هذه فقد توقفت بعد أن قامت السلطات البريطانية في مصر بقطع الاتصال البرقي بين مصر وليبيا كما سيأتي بيانه .

ولما كانت معظم أجهزة الاتصال البرقي في وحدات الأسطول العثماني

(١) الرسالة رقم ١٦٦ (سرى) في أول أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من رود (روما) إلى جرائ .

فى أيدى الفنين الايطاليين فقد صار من البهل على قيادة الأسطول الايطالى معرفة ومتابعة جميع تحركات الأسطول العثمانى بحقة ، وهذا ما مكن الأسطول الايطالى من انزال الضربات ببعض قطع الأسطول العثمانى عندما ينفرد بها وبخاصة فى بحر الادرياتيك وبحر ايجة الأمر الذى أثار مخاوف النمسا واحتجاجها :

أما الأسطول العثمانى - وقد كان يربط فى ميناء بيروت - فقد تلقى التعليمات - بعد توجيه الانذار الايطالى - بمغادرة بيروت والانتجاء الى مياه الدردنيل (٢) ، ولم يغادرها بعد ذلك تاركا الحرية كاملة للأسطول الايطالى يصول ويجول فى البحر المتوسط وفى مهاجمة القطر الليبى ، وهذا هو السبب فى عدم أصابة الحملة الايطالية بخسائر فى وحداتها البحرية الحربية أو فى ناقلات الجنود والعتاد ، فوصلت الحملة كاملة ، ولو نشط الأسطول العثمانى فى أثناء الحملة لانزال بعض الخسائر بها حتى ولو لم يؤد ذلك الى اعاققتها عن الوصول الى هدفها ، ولكنها تصل - حينئذ - مرهقة تلحق جراحها فيكون من السهل على قوة الدفاع التركية والوطنية مقاومتها ، تلك القوة التى صار عليها مواجهة القصف من جانب وحدات الأسطول الايطالى دون مساندة بحرية لهم من وحدات الأسطول العثمانى القابع على ضفاف الدردنيل .

والآن نلقى نظرة عاجلة على قوات الطرفين ، لقد كانت الحكومة الايطالية تبغى من وراء الحملة الحصول على نصر سريع ولذلك استعدت لهذه الحملة استعدادا كبيرا كما لو كانت مقدمة على حرب مع دولة كبيرى ، ولذلك فقد تتابعت دفعات وموجات من القوات الايطالية على الميدان حتى بلغ مجموع رجال الحملة مائة ألف رجل ، أما القوات العثمانية النظامية فان عددها - رغم اختلاف آراء الكتاب فى تقديرها - لم يتجاوز سبعة آلاف : خمسة آلاف فى طرابلس وألفان فى برقة ، وبذلك يمكن القول بأن القوة العثمانية كانت أضعف من أن تواجه قوات الغزو الايطالى . ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الأسلحة التى كانت فى أيدي القوات العثمانية من ناحية عددها القليل وطرازها القديم المختلف ، ورغم أن القوات العثمانية تلقت على ظهر الباقرة درنة القى وصلت الى طرابلس فى ٢٦ سبتمبر (أيلول) ١٩١١ بعض العتاد ، الا أن كميته كانت قليلة فى رأى الكثيرين ، وعلى كل حال لم يكن هناك متسع من الوقت .

(٢) الرسالة ٢٢٦ فى أول اكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من لوشى (الاسطانة) الى جرای .

للتدريب عليها والاستفادة منها بسبب تتابع الأحداث وتبعثر الحامية العثمانية في شتى أنحاء القطر وبطء اللواصلات .

ومن وسائل الدفاع كانت التحصينات على الساحل الليبي ، وعلى الرغم من أن بنغازي كانت بدون سور وبدون تحصين فإن مدينة طرابلس - بحكم ماضيها في الصراع البحري بين الاسلام والنصرانية في البحر المتوسط - كانت محصنة تحصينا طيبا ولها سور سميك عليه عدد من القلاع والأبراج . يمكن الدفاع عنها ضد أى هجوم سواء من البر أو من البحر .

ولم يكن السلاح هو كل ما ينقص الحامية العثمانية ، بل انها أيضا كانت تفتقر الى القيادة العامة التي تستطيع التنسيق بين القوات التي تحت أمرتها ، فقد استدعى ابراهيم باشا والى طرابلس الى الأستانة - كما رأينا - وأعفى من منصبه قبل الحملة بحوالى شهر ونصف ولم تعين سلطات الأستانة واليا ولا قائدا عاما يحل محله حتى وصول الحملة . يضاف الى ذلك أن جزاية الولاية كانت خاوية ، لكل هذا فان السلطات الإيطالية - وقد ضربت حصارا مكثرا بالأسطول الإيطالى على شواطئ ليبيا - كانت على يقين من أن قوات الولاية العثمانية لن يكون أمامها الا الاستسلام ، خصوصا وأن الدولة العثمانية لم تستطع تعزيز حاميتها في ليبيا طوال فترة الحرب الا بعد من القيادة الإكفاء مثل أنور وعزيز على المصرى .

خطة الهجوم وخطة الدفاع :

وفتحة الهزائم التي واجهت إيطاليا عسكريا من قبل (فى الحبشة) وسيبازيا (فى تونس) ، علاوة على فزولها الى ميدان الاستعمار متأخرة فلم يبق لها سوى الفتات بالفسبة للإمبراطوريات الاستعمارية الأخرى كالبريطانية والفرنسية والهولندية والبرتغالية ، فقد أصيب سياسة إيطاليا وعسكريها بعقدة النقص جعلتهم يتوقعون لاثبات عظمة إيطاليا سياسيا وعسكريا وذلك بمحاولة الحصول على نصر سريع جاسم يكون له صداه في أنحاء العالم عن طريق احتلال سواحل ليبيا أولا وهو أمر يمكن تحقيقه - في نظر الإيطاليين - بسهولة بمعونة الأسطول الإيطالى وفي غيبة الأسطول العثماني .

أما من ناحية العثمانيين فانه إزاء عجزهم عن امداد حاميتهم في الليبي بالتعزيزات فقد اعتمدوا على بعض القادة الذين أمكن توريثهم الى ساحات المعارك ، وعلى إثارة الحماس الدينى للشعوب العربية والاسلامية من أجل التطوع في صفوف المقاومة ، على أن يكون الاعتماد الأساسى في المقاومة على النصر الوطنى .

وعلى الرغم من قيام الحرب في ٢٩ سبتمبر (أيلول) فان هجوم

الاسطول الايطالى على مدينة طرابلس لم يحدث الا فى الثانى من أكتوبر (تشرين أول) عندما وجه الجنرال فارافيللى انذارا يطلب فيه تسليم المدينة دون قتال بعد اخلائها من كل ما يعوق نزول الجيش الايطالى الى البر ، فجمع نشأت بك رئيس أركان حرب الجيش العثمانى فى طرابلس رجال الحكومة والاعيان وتداولوا فيما يجب عمله واستقر رأيهم على وجوب الدفاع عن البلاد وصد العدو ، كما اتخذ قرار مماثل فى المجلس العسكرى الذى عقده نشأت بك مع ضباط الحامية ، وبناء على ذلك فانه فى الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم ٣ أكتوبر ١٩١١ أمر الاميرال فارافيللى وحداته البحرية بقصف مدينة طرابلس وبذلك بدأ القتال الفعلى ، وردت على القصف بعض قلاع المدينة التى اخذت - لضعفها تصمت الواحدة تلو الأخرى ، ولما رأت حامية المدينة ذلك وجدت انه من الأفضل ان تنسحب ، ويذهب البعض الى ان الحامية انسحبت قبل القصف تاركة قوة ضئيلة فى القلاع وذلك بناء على طلب قناصل الدول حثفا للدماء ، ثم انضمت الى القوات المنسحبة جنود القلاع التى تم احتلالها صباح الخامس من أكتوبر .

وفى صباح الرابع من أكتوبر كانت قوة بحرية ايطاليا قد باغتت ميناء طبرق بعد ان ترددت شائعات بان اسطولا بريطانيا يتجمع فى السلوم لاحتلال طبرق ، وفى مجابهة الاسطول الايطالى حاول قائد الحامية العثمانية - وليس تحت امرته سوى خمسة وعشرون جنديا - مقاومة الغزو ، ورغم المقاومة فقد اضطرت الحامية الى الانسحاب الى خارج المدينة فاحتلها الايطاليون « فكانت أول بقعة من أرض الوطن الليبي تطوؤها أقدام المحتلين الغزاة » .

أما نزول القوات الايطالية الى البر فى طرابلس لاحتلالها فقد تم صباح الخامس من أكتوبر بعد سكوت قلعة الحميدية آخر قلاع المقاومة ، ورغم صمت قوات المقاومة التى انسحبت فان البوارج الايطالية عندما تقدمت الى مدخل الميناء فى صباح ٥ أكتوبر أمطرت المدينة ومبانيها ببوابل من قذائفها دون أن تكون هناك قوة تقاومها .

وفى التاسع من أكتوبر أصدر الاميرال فارافيللى أول منشور عسكرى الى أهالى طرابلس اعلن فيه استيلاءه على المدينة باسم ملك ايطاليا وأنه عين رافاييل بوريا ريتشى حاكما عاما لها مع منحه كامل السلطات المدنية والعسكرية ، وفى محاولة للتقرب الى السكان ادعى ان ايطاليا انما اضطرت للاستيلاء على المدينة بقوة السلاح من أيدي الاترك الذين يسيطرون عليها وعليهم ، ووعدهم بمستقبل زاهر وحياة هانئة فى ظل الحكم الملكى الايطالى الجديد (٣) .

(٣) نص المنشور بالايطالية انظر : بازامة - العدوان ص ٨١ .

وفي صباح اليوم التالي (١٠ أكتوبر) أقيم لتتصيب الحاكم الجديد حفل حضره رجال السلك السياسي كما أرغم على حضوره بعض أعيان المدينة . وقد حاولت مجموعة صغيرة (من الوطنيين أو من الترك) فجر يوم ١٠ أكتوبر التسلل الى معسكر الغزاة لعله يقصد قطع مياه الشرب عن المدينة ، ولكن الايطاليين تصدوا لها بمعونة مدفعية الاسطول مما اضطرها الى الانسحاب وتعرف هذه العملية (بهجوم ابي مليانة الليلي) .

وفي احتفال رسمي جرى بمدينة نابولي في ٩ أكتوبر ١٩١١ استعرض ملك ايطاليا فكتور عمانويل الثالث السفن المحملة بالجنود محييا ومودعا قوات الحملة بقيادة القائد كارلو كانيفا . وفي هذا الاحتفال الرسمي قام رجال الدين من القسس والرهبان بمباركة سفن الحملة بينما كانت نوافيس الكنائس تنفق والصلوات والابتهالات تردد في داخلها ، ووزعت على جنود الحملة وقوادها الصليبان المهداة من البابا (٤) .

مما يؤكد الطابع الديني للحملة ما أعلنه الكاردينال فانوتيلي من أن « ايطاليا تقيم اليوم رسالتها التمدينية ، لأنها ستقيم الصليب في طرابلس حيث خلق الهلال يوما ما » .

ولما كانت الحملة الايطالية كبيرة العدد كثيرة العتاد فقد جرى نقلها على دفعات ، ولم تخرج من نابولي فقط ولكنها خرجت من موان أخرى أيضا ، أما قافلة نابولي فقد كانت الاولى اذ انجرت في نفس يوم الاحتفال (٩ أكتوبر) ، وما أن وصلت طليعة الحملة الى طرابلس حتى سارع حاكم المدينة الى نشر بيان على الشعب (يرف) فيه نبأ وصولها مذكرا بأنها انما « قدمت الى هذه البلاد لكي تجيروكم وايانا وتكف عنكم وعنا غدوكم وعدونا » (٥) . ولم تتجه القافلة الثانية الى طرابلس ولكنها اتجهت الى درنة وبنغازي لاحتلالهما .

وفي يوم ١٢ أكتوبر (تشرين أول) أصدر القائد العام للحملة الجنرال كانيفا منشورا باللغة العربية وزع على الأهالي حاول فيه محاكاة منشور بونابرت الى أهالي مصر سنة ١٧٩٨ . وقد استعمل كانيفا منشوره « بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على كافة الأنبياء والمرسلين صلى الله وسلم عليهم أجمعين » .

(٤) محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ص ١٣٤ .

(٥) بازله : المصدر السابق .

بأمر ملك إيطاليا العظيم فكتور عمانويل الثالث نصره الله وزاده مجده
 أنا الجنرال كارلو كاتينا قائد الجنوش الإيطالية الموكل إليها إنهاء حكم الأتراك
 في طرابلس والقيروان (٦) والمناطق التابعة لها ، الى جميع السكان الذين
 لهم في المناطق المذكورة مقرر من شاطئ البحر الى آخر المناطق الداخلية
 أن العساكر الخاضعة لأمرى لم يرسلها جلالة ملك إيطاليا - حياه الله -
 لاستعانت واستبعاد سكان طرابلس والقيروان (برقة) وفزان والبلاد الأخرى
 التابعة لها التي توجد الآن تحت سيادة الأتراك بل لتعيد اليهم حقوقهم
 وتقتص من المعتدين عليهم سواء كان من الأتراك أو أى شخص كان يريد
 استرقاقهم ، وعليه فأنتم يا سكان طرابلس والقيروان وفزان والبلاد الأخرى
 التابعة لها من الآن سيحكمكم رؤساء منكم موكل اليهم أن يقضوا بينكم
 بالعدل والرافة غملا بقوله تعالى « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل »
 وستكون هذه الأحكام تحت حماية ورعاية ملك إيطاليا السامى خرسه الله .
 واعلموا أنه ستبقى الشرائع الدينية والمدنية محترمة ، ويحترم الأشخاص
 والممتلكات والنساء والحقوق وجميع الالتزامات المختصة بأماكن العبادة
 والبر ، وسيقضى بينكم بالعدل طبقا للشريعة وحسب أومراها
 بواسطة قضاة اشتهروا بالنفقة فى الشرع فالكتاب والقانون
 والسنة فقط تقضى وتحكم بينكم وإذا وجد من لا يخدم الشرائع ويمس حرمة
 النساء أو ينتهك حرمة الملك ، أو يتجاوز أو يثور على إرادة العناية الإلهية
 التى أرسلت إيطاليا الى البلاد فسيكون الانتقام منه عظيما .

يا سكان طرابلس والقيروان والمناطق التابعة لها اذكروا أن الله قال فى كتابه
 العزيز (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم
 أن تبزؤهم وتقسطوا اليهم أن الله يحب المقسطين) وقد جاء أيضا (وأن جنحوا
 للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) ، وجاء أيضا (ولقد كتبنا فى الزبور من
 بعد الذكر أن الأرض يرثها من عبادى الصالحون) أى الذين يصلحون الأرض
 ويفرعون منها الفساد وينشرون فيها العدل وال عمران ، وجاء
 أيضا (قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء ،
 وتعز من تشاء ، وتذل من تشاء ، بيدك الخير ، انك على كل شىء قدير)

فإرادة الله ومشيبته سبحانه قضت أن تحتل إيطاليا هذه البلاد . لأنه
 لا يخرجى فى ملكه إلا ما يريد فهو مالك الملك وهو على كل شىء قدير ، فمن أراد
 أن يظهر فى الكون غير ما أظهره مالك الملك رب العالمين المنفرد بتصرفاته فى ملكه
 الذى لا شريك له فيه فقد جمع الجهل بأنواعه وكان من الممتريين .

وبناء عليه يلزم على كل مؤمن أن يرضى ويسلم بما تعلقت به الإرادة
 الربانية وأبرزته القدرة الإلهية ، فالملك له سبحانه وتعالى يوثنيه من يشاء .

(٦) يقصد برقة ، والقيروان تعريب خاطيء لكلمة قورينيقيا أى برقة .

فايطاليا قريد السلام ، وليريد أن تبقى بلادكم استلاوية تحت حماية
ايطاليا وملكها المعظم ، ويعطى فوقها المسلم المظلة الألوان : ابيض واخضر
واخضر الشجرة الى المحبة والايمن وعشتم الخير » (٧) ،

وقد أردنا من أيراد معظم فقرات نص المنشور ان يستدل القارئ على مدى
ما حواه من مغالطات تتجلى بوضوح في الاستدلال بآيات من القرآن الكريم
دون ادراك مدلول هذه الآيات ، فهو يستخدم قوله تعالى (لا ينهاكم الله عن
الذين لم يقاتلوكم ... الخ) لكي يضع المسلمون في القطر الليبي
تسلخهم ، فان الآية - على العكس - تستحث المسلمين على حمل السلاح ضد
الايطاليين الغزاة الذين جاءوا يقاتلون أهل ليبيا في دينهم ويخرجونهم
من ديارهم ، وكذلك قوله تعالى (وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله)
فهل كان الايطاليون يجنحون للسلم بحملة الغزو الضخمة حتى يسألها أهل
ليبيا ؟ .

كما أراد المنشور الايطالي أن يدخل في روع الأهالي انه يبغى خلاصهم
من نير الحكم التركي ، وعلى الرغم من بعض النفور الذي كان يشعربه
الأهالي من هذا الحكم إلا أنهم لم يفكروا - بدافع من غفيلتهم - في الانسلاخ
عن الدولة العثمانية ، دولة الخلافة ، وإذا كان الحكم التركي سيئا فهل سيكون
الحكم الايطالي لليبيا أفضل منه ؟ ان أقل ما يقال في الحكم العثماني انه حكم
اسلامي كان - رغم سيئاته - يترك الاهلين وشأنهم ويحترم عاداتهم وتقاليدهم ،
ولذلك فهو أفضل من الحكم الايطالي الذي كان معروفا للجميع انه يهدف الى
استعمار البلاد واستغلال خيراتها ، ويسوم أهلها سوء العذاب .

ولقد أراد المنشور أيضا أن يدخل في روع أهل ليبيا أن احتلال ايطاليا
لبلاذهم إنما يرجع الى ارادة الله ومشيئته وعليهم أن يخضعوا لهذه الارادة وهذه
المشيئة ، ولو قاوموا الاحتلال فإن ذلك - في نظر الطليان - يعتبر معاوضة لارادة
الله ومشيئته .

ولكن هذه المغالطات الايطالية لم تنطل على الأهالي الذين وقع عليهم عبء
الدفاع عن القطر الليبي بصرف النظر عن العور الذي تستطيع قوات العمامية
العثمانية القيام به . فقد أدرك الليبيون أنهم هم أصحاب البلاد الشرعيين وأنهم
يجب أن يقاوموا الغزو الايطالي بكل قوة وعناء وأصرار لا لمناصرة القسوات
العثمانية الاسلامية فحسب بل للدفاع عن حقوقهم هم ، وهذه مسألة لم يقتصرها
الايطاليون حق التقدير .

وتؤكد الوثائق قوة المقاومة للغزو الايطالي واصرارهم بشكل لم يكن يتوقعه

(٧) نص المنشور - افتر بازانة من ص ٩٥ - ٩٩ .

الايطاليون أو البريطانيون ، فقد كتب السفير البريطاني في روما الى وزير الخارجية البريطانية بأن طرابلس صارت - بعد احتلالها - مسرحا لاشتباكات قبيحة - حسب المعلومات والأخبار الواردة - على أنها خطيرة وتدل على أن الآمال التي كانت معقودة على ميول العرب (الطيبة) كانت مغرقة في الوهم ، وحذر السفير من الصعوبات التي تنتظر الايطاليين في التعامل مع هذا الشعب (٨) .

وعاد السفير مرة أخرى ليؤكد أنه طبقا لتقرير المحقق العسكري البريطاني يتضح أنه « مازال أمام الايطاليين مهمة صعبة للغاية ، وهذا الرأي يؤيده السفير الألماني في روما (استنادا الى تقرير المحقق البحري الألماني الذي عاد من طرابلس الى روما وكذلك المحقق البحري الفرنسي مما يؤكد أنه رغم كل الظروف التي كانت تجعل من المتوقع استسلام العرب فقد عاد هؤلاء الى الظهور في مؤخرة الايطاليين بل وفي مدينة طرابلس ذاتها » (٩) .

وفي صبيحة ١٤ أكتوبر (تشرين أول) أعاد الأهالي الكرة بالهجوم مرة أخرى على موارد الماء في بومليانة لقطع المياه عن العدو في طرابلس ، ورغم استماتة الأهالي واستخدامهم الحفعية فقد ركز لايطاليون دفاعهم أدراكا منهم لخطورة العملية حتى اضطر الأهالي الى العودة .

وإزاء الاجراءات التي اتخذها الايطاليون لقطع صلات القطر الليبي بالدولة العثمانية بقطع الاتصالات البرقية بينهما وفرض الحصار البحري على السواحل فإن رجال السلطة العثمانية في ليبيا كانوا يتصرفون من تلقاء أنفسهم ودون الحصول على تعليمات من الحكومة في الاستانة تلك الحكومة التي كانت في حيرة من أمرها هي الأخرى ، فالسلطان يستجدي رؤساء الدول من أجل التوسط بفض النزاع دون قتال ، والحكومة تواجه ضغطا من الرأي العام بما في ذلك مجلس المبعوثان مما دفعها الى الاستقالة - كما رأينا - لتخلفها حكومة جديدة لم تستطع هي الأخرى أن تتخذ موقفا محددًا من الأزمة .

ولذلك اتصل نشأت بك ببعض الزعماء الوطنيين مثل سليمان الباروني وفرحات الزاوي من أجل التعاون في الدفاع ضد العدو المغير . واستطاع الزعيمان الوطنيان جمع عدد من المتطوعة كانوا نواة القوة الوطنية التي قاومت الاحتلال الايطالي ، وانتشرت فكرة المقاومة في مختلف البلاد ، وفي الوقت نفسه تلقى نشأت بك أمرا من الاستانة بالاستمرار في المقاومة .

(٨) الرسالة رقم ٢١٦ في ٢٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من رود (روما) الى جرای -

(٩) الرسالة رقم ٢٣٣ (سري) في ٦ نوفمبر (تشرين ثانی) ١٩١١ من رود (روما) الى جرای -

ولما كان الايطاليون قد اختلوا طبرق وطرابلس وبينهما مسافة تزيد على ألف وأربعمائة كيلو متر فقد صارت القيادة الإيطالية ترى من واجبها احتلال مواقع أخرى على الساحل بين طبرق وطرابلس لتقصير المسافة بين المواقع المحتلة ، ولذلك اتجهت قوة إيطالية لاحتلال مدينتي درنة وبنغازي ونزلت جنود البحرية لاحتلال درنة بين ١٩ ، ٢١ أكتوبر .

أما بنغازي فقد بدأت سفن الأسطول الإيطالي تتخذ مواقعها أمامها في ١٨ أكتوبر ، ولما رفض شاكر بك قائد الحامية العثمانية الاستجابة للأنذار الإيطالي بالتسليم شرعت مدفعية الأسطول صبيحة يوم ١٩ أكتوبر في قصف المدينة قصفا مكثفا ، و أنزلت قوة في موقع يسمى جليانه لم تكذ تتخذ مواقعها حتى أخذت القوات العربية التركية تمطرها بوابل من الرصاص وهي متحصنة في مواقع تجعلها في مأمن من مدفعية الأسطول الإيطالي ، وفي الوقت نفسه كانت القوات الإيطالية تحتل وراء الكثبان الرملية على طول الساحل مما مكنها من التكاثر والانتشار ، الأمر الذي أدى الى عجز قوات المدافعين عن التصدي للمدفعية مما أدى الى انتهاء المعركة لصالح الإيطاليين رغم استمرارها يوما كاملا ، فكانت أول معركة بالمعنى الصحيح .

وقد أدت المقاومة التي أبدتها الأتراك والوطنيون الي حرق الإيطاليين فأخذوا في قصف المباني السكنية بالمدينة ، وفي البداية كانت المدفعية الإيطالية تتحاشى قصف الحي الأوربي في بنغازي ، ولكن بعد ذلك عندما استؤنف القصف ردا على الهجوم العنيف والمقاومة الصلبة التي صاففها الجنود الإيطاليون عندما نزلوا الى البر ، شمل القصف الحي الأوربي أيضا (١٠) مما أدى الى تهديم جزء من الجامع الكبير وجانب من القنصلية البريطانية حيث كان يحتل الأوربيون ، مما اضطر القوات الوطنية - انقاذا للأرواح - الي الانسحاب الى جنوب وشرق المدينة . وفي صباح ٢٠ أكتوبر أقيم حفل لرفع العلم الإيطالي على بنغازي حضره القنصلان البريطاني والفرنسي ومرتت السلطنة الإيطالية في تجريد أهالي المدينة من السلاح باعلان عقوبة الاعدام الفوري وتفتيش المساكن .

وقد توالى الصعوبات أمام الإيطاليين في بنغازي بعد احتلالها فزعم أنه كان لهم فيها خمسة وعشرون ألف جندي (أى ما يساوى تعداد أهل المدينة) فقد كانت المنطقة التي يسيطر عليها الإيطاليون أقل اتساعا منها في طرابلس ، وكان الإيطاليون - كما يقول تقرير لنائب القنصل البريطاني - يقيمون في مواقع لا تبعد عن المدينة إلا بمسافة تتراوح بين ميل وثلاثة أميال حيث تستمر هجمات الترك والعرب عليهم . « وعرب برقة يبدو أكثر قوة وتصميما من

(١٠) البرقية ١٢٧ بتاريخ ٢٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من رود (روما) الى جري -
(م - ٦ الرسالة)

عرب طرابلس (كذا) ويعتقدون أن إيطاليا لن تستطيع الاستمرار الى ما لا نهاية في تحمل النفقات وسوف ترغم على التخلي عن محاولة غزو الاقليم (برقة) ، والاهالي هنا (في برقة) من الناحية القبلية واللهجة والعلاقات التجارية يرتبطون بعرب مصر أكثر مما يرتبطون بعرب الغرب (طرابلس) وهم يكتسبون عداوة شديدة للايطاليين ، ويفضلون الانضمام الى مصر ، ويعلن بعضهم أنه لو أبرم السلطان الصلح مع إيطاليا على أساس التنازل لها عن برقة فان العرب سيعتبرون الترك خونة ولن يسمحوا للجند النظاميين من الترك بمغادرة الاقليم . . . » (١١) .

والى جانب تأكيد التقرير لتصميم أهل برقة على مقاومة الحملة الإيطالية فقد وردت فيه عبارات قد تكون لها دلالتها كارتباط أهل برقة بأهل مصر أكثر من ارتباطهم بأهل طرابلس ، وتفضيل أهل برقة الانضمام الى مصر ، ومن المحتمل أن تكون هذه الآراء التي أبداهها نائب القنصل البريطاني مقدمة لتفكير بريطاني في ضم برقة الى مصر الخاضعة للحكم البريطاني على أن تترك طرابلس فقط للملايطاليين .

وقد داهمت القوات الإيطالية مدينة الخمس الواقعة غربى طرابلس واستمر القتال بضعة أيام استطاعت القوات المدافعة التركية والعربية خلالها ارغام القوة المهاجمة على العودة الى السفن من جديد فكانت أول هزيمة حقيقية تلحق بالجيش الإيطالى فى عملية الغزو ، واستمرت مدفعية الاسطول تقصف البلدة دون تمييز مما اضطر المدافعين الى الانسحاب منها وبذلك استطاع الإيطاليون احتلالها يوم ٢١ أكتوبر .

ومما يؤكد عنف المقاومة للغزو وتكبد الإيطاليين لخسائر فادحة ما ذكره السفير البريطاني فى روما من أنه علم من مصدر موثوق به (أن خسائر الإيطاليين من الجرحى لا تقل عن الألف أسبوعيا وأن الذين يعادون الى إيطاليا لا يقل عن ثلاثة آلاف كل شهر وهى نسبة كبيرة » (١٢) . بل لقد اعترف كثير من الإيطاليين أنفسهم بمتاعب إيطاليا وبأنهم ضلوا وخدعوا بشأن الموقف المنتظر من عرب طرابلس « وأن المسئولية فى ذلك الخداع تقع على عاتق أولئك الذين كانت لهم مصالح مالية فى تلك البلاد يريدون استثمارها » (١٣) .

(١١) الوثيقة رقم ٣ (سرى) من فيتنز موريس نائب القنصل البريطانى فى ٢٩ يناير (كانون ثان) ١٩١٢ .

(١٢) الوثيقة رقم ٤٤ بتاريخ ١٣ فبراير (شباط) ١٩١٢ من رود (روما) الى جرای .

(١٣) الوثيقة رقم ١٣٩ (سرى) فى أول يونيو (حزيران) ١٩١٢ من رود (روما) الى جرای .

صدى العدوان في العالمين العربي والاسلامي :

بمجرد أن أعلنت إيطاليا الحرب على الدولة العثمانية ثارت ثائرة العالمين العربي والاسلامي وعبرت الشعوب العربية والاسلامية عن مشاعر التأييد والمساندة لدولة الخلافة، والسخط على إيطاليا الدولة المعتدية ، وتفاوتت مظاهر هذا التأييد بين تأييد معنوي وتأييد مادي محدود ، علما بأن معظم أقطار العالم العربي والاسلامي كانت وقتئذ تئن تحت سيطرة الاستعمار الغربي ، ولم تكن تملك من أمر نفسها شيئا ، وهذا ما جعلها لا تستطيع أن تقدم للدولة العثمانية أو للقطر الليبي العون المادي الكافي والذي كان في حاجة اليه فعلا لشد أزره في كفاحه ضد الغزاة .

فقد أبرق الامام يحيى حميد الدين امام اليمن الى الخليفة معلنا استعداده للقيام بمائة ألف جندي تحت قيادته ، هذا فضلا عن قبوله الصلح مع الدولة العثمانية حتى تستطيع التفرغ لمحاربة المعتدين الغزاة ، كما حاولت السلطات العثمانية أن تقنع السيد الادريسي في عسير باتخاذ موقف مماثل .

كما أبرق عبد العزيز آل سعود أمير نجد الى السلطان بان « مقاطعة نجد تفخر اليوم من كل جوارحها بانها مقاطعة عثمانية ٠٠٠ وأنه وجميع القبائل التي تحت أمره مستعدون للزحف في ظل الاعلام العثمانية الى حيث تأمرهم الدولة العلية » .

بل سارت مظاهرات في جزيرة مورشيوس في المحيط الهندي ورفع المتظاهرون احتجاجا الى وزير خارجية بريطانيا . وتوالى الاحتجاجات من كل أنحاء العالم الاسلامي حتى من الهند والصين ، مما أقلق بعض سياسة الدول الاستعمارية ، فصرح هانوتو (وزير سابق للخارجية في فرنسا) بأن إيطاليا بهجومها على ليبيا لم تنج على نفسها فحسب بل جنت كذلك على بقية الدول الأوروبية جنائيا لا يعرف مداها ، كما أن الحكومة البريطانية أخذت تلح على جيولييتي رئيس وزراء إيطاليا من أجل الاسراع بانتهاء الحرب مع تركيا نظريا لاثارة المشاعر في جميع أنحاء العالم الاسلامي الذي يخضع جزء كبير منه للاستعمار البريطاني ، وذلك بعد أن طالب أحد زعماء المسلمين في الهند الحكومة البريطانية بأن تكف عن سياستها العدائية للدولة العثمانية تقاديا لثورة مئات الملايين من المسلمين (١٤) .

ولم يقتصر السخط على إيطاليا والتأييد للدولة العثمانية على الخطب والمظاهرات بل تجاوزه الى التطوع في صفوف المجاهدين لمقاومة العدوان على هذا القطر الاسلامي حتى ليقدّر البعض عدد المتطوعين في أوائل سنة ١٩١٢ بنسبة عشر ألف متطوع من شتى البلاد العربية والاسلامية .

واذا كان خضوع الحكومات العربية والاسلامية للسيطرة الغربية قد منعها من المشاركة في الدعم والتأييد فان الشعوب العربية والاسلامية سارعت الى نشاط آخر يتمثل في تكوين اللجان لجمع التبرعات وارسالها الى المجاهدين وشراء الأسلحة والذخائر لهم وتهريبها بقدر ما تسمح به الظروف ، بالإضافة الى الأدوية والاسعافات والمؤن والملابس ، وكانت مصر وتونس بنحكم موقعهما المجاور لليبيا من الشرق والغرب هما مركز جمع التبرعات وتهريب المتطوعين ، ولو أن نشاط المصريين كان أوفر ، فتكونت في ١٤ أكتوبر ١٩١١ اللجنة العليا لمساعدة مجاهدي ليبيا برئاسة الامير عمر طوسون ، وكان لهذه اللجنة نشاط جم في جمع التبرعات من البلاد العربية والاسلامية وارسالها الى الليبيين ، كما تكونت في مصر أيضا جمعية الهلال الأحمر المصري برئاسة الشيخ علي يوسف صاحب ورئيس تحرير المؤيد ، وقد قامت هذه الجمعية بتجميع الأدوية والاسعافات الطبية التي تحصل عليها من مصر وسائر البلاد العربية ، بل وقررت انشاء عدة مستشفيات ميدان وتوالت بعوثها الطبية الى ليبيا .

وفي يناير (كانون ثان) ١٩١٢ اقيمت سوق خيرية في حديقة الأزبكية لجمع التبرعات لجمعية الهلال الأحمر .

ولكن الحكومة المصرية بضغط من السلطات البريطانية اتخذت الكثير من الاجراءات لمنع وصول المؤن من مصر الى ليبيا ، فعين انجليز بدلا من المأمورين المصريين في الحدود الغربية ، ومنع أهل برقة وطرابلس من دخول الأراضي المصرية ، وفرضت على الحدود رقابة صارمة مما أثر على التجارة بين مصر وليبيا وأرغمت على العودة كل قافلة جاءت بمتاجر من ليبيا الى مصر ، ورفض اللورد كيتشنر المعتمد البريطاني في مصر ارسال بعض أوط من الجيش المصري لمساعدة الأتراك ، كما رفض الموافقة على تطوع جماعة من الضباط المصريين في الجيش التركي ، وقد كان لكل هذه الاجراءات أثر ظاهر في اضعاف المقاومة ضد الطليان في ليبيا ، رغم تسرب اعداد من الضباط والجنود الأتراك - رغم ذلك وبمعونة بعض المصريين - لمساعدة المجاهدين في مقاومة الغزو الإيطالي .

وقد حفل الشعر العربي في ذلك الوقت بقصائد تلهب الحماسة وتشير
إلى المهمة وتتحد بالعبوان (١٥) .

النشاط الحربي الإيطالي خارج ليبيا :

وإزاء المقاومة الصلبة العنيدة التي صادفتها القوات الإيطالية منذ نزلت
إلى البر على الساحل الليبي سواء من جانب الترك أو من جانب الوطنيين بحيث
صار من المتعذر عليها إنهاء الحرب بسرعة وإرغام تركيا على طلب الصلح
وهو ما كانت ترجوه الحكومة الإيطالية عندما قررت الإقدام على غزو القطر
الليبي ، فقد رأت إيطاليا أن تحاول فتح جبهات جديدة أمام القوات العثمانية
خارج القطر الليبي حتى تسبب الارتباك للحكومة العثمانية فتسعى هذه
إلى طلب الصلح ، كما أن مثل هذه الأعمال العسكرية خارج ليبيا سوف تؤدي
إلى قلق الدول الأوروبية فتعمل من جانبها على إقناع الدولة العثمانية بإنهاء
القتال ، هذا على الرغم من البيان الذي أصدرته السفارة الإيطالية في لندن
وفيه أعلنت إنكارها للشائعات التي ترددت عن نزول قوات إيطالية في أجزاء
أخرى من الإمبراطورية العثمانية غير طرابلس وبرقة ، وأنه ليس لدى إيطاليا
نية لانزاع قواتها في أي جزء من أجزاء الإمبراطورية العثمانية غير طرابلس
وبرقة ، وأن العمليات البحرية التي اضطر الأسطول الإيطالي للقيام بها
في المياه الأوروبية إنما تهدف إلى حماية السواحل الإيطالية والمدن الإيطالية

(١٥) لمؤاد الخطيب :

هبوا فقد صرخت تحت الثرى الرمم	يا آل عثمان من ترك ومن عرب
حامت على أهله العقبان والرخم	صوفوا طرابلس الغرب ارحموا بلدا
أسرع إلى الحرب لا زلت بك القدم	يا صاحب السيف والجال واحدة
بادر إلى البذل لا ضاقت بك اللهم	يا صاحب المال والأموال بائدة

ولاحمد الكاشف :

لبيك حتى يكتفى الداعونا	يا أخت مصر وفي جشاما جمرة
بعثت إليك الجند مبتدرينا	بعثت إليك بزاما وثود لو

ولحافظ إبراهيم :

حرمت (لا هاي) في العهد إحتراما	أحرقوا الدور استحلوا كل ما
فسلوه بآزك القوم علاما	بارك المطران أعضا لهم
أمرا يلقى على الأرض السلاما ؟	أبهدا جتاهم انجيلهم

وللصافي شاعر العراق :

أباحوا حمى الاسلام بالقتل والنهب	ألمست تراهم بين مصر وتونس
ولكن جميع الغرب أقصد بالغب	وما أقصد الطليان بالذنب وحدهم

المفتوحة وتأمين الحملة العسكرية على طرابلس ، والسفن التجارية الإيطالية في الأدرياتيك وبحر ايونيان ضد الغارات التركية المحتملة (١٦) .

ومع ذلك ورغم البيان الإيطالي فقد كانت الحكومة العثمانية تتشعر بأن في نية إيطاليا نقل الأعمال العسكرية العدوانية الى المياه الآسيوية وقصف مدنها الساحلية ، وتحدث في ذلك السفير التركي في باريس مع وزير الخارجية الفرنسية دي سيف ، واقترح السفير التركي ضرورة تدخل الدول لمنع إيطاليا من القيام بأى عمل على ساحل الأناضول وغيرها « مثلما حصلت النمسا على استثناء بحر الأدرياتيك من الأعمال العسكرية » .

ولكن وزير الخارجية الفرنسية أجاب على طلب الدولة العثمانية بأن فرنسا تقف على الحياد ولا تستطيع التدخل في هذا الأمر « ولكن اذا كانت الدول مجتمعة سوف تبحث الموضوع فان فرنسا لن تقف بمنأى عنه » ، وكان من رأى وزير الخارجية الفرنسية بحث هذه المسألة في لندن ، وعندما أحاط توفيق باشا السفير التركي في لندن سير آرثر نيكولسون وكيل الخارجية البريطانية بذلك رد الأخير بأن الحكومة البريطانية لا تعلم شيئا عن نوايا إيطاليا ، « ولا تستطيع ابداء الرأى فى أحداث ما زالت فى نطاق الاحتمال (١٧) » (أى لم تقع بعد) .

كما كان من رأى جرای وزير خارجية بريطانيا أنه ما لم تتأثر الدول الأوروبية ذاتها مباشرة من الأعمال العسكرية الإيطالية فان هذه الدول « لا تستطيع التدخل لدى روما حتى تظهر الدولة العثمانية استعدادها لقبول أساس ممكن للصالح » (١٨) .

وهكذا كان موقف بريطانيا وفرنسا يتفق مع موقفهما العام الذى عبرا عنه منذ بداية الأزمة وحتى قبل أن تنزل القوتل الإيطالية على سواحل طرابلس ، وهو ترك الدولة العثمانية بمفردها تواجه إيطاليا بجحافلها ، وتأييدها الضمنى لإيطاليا ، وعدم بذل أية جهود للتدخل لفض النزاع بين الدولتين ، أو - على الأقل - قصر العمليات العسكرية على المنطقة موضع النزاع - ليبيا) وكانما أرادت الدول الانتاح الفرصة لنجاح دفاع الاتراك عن طرابلس فيضطرون الى .

(١٦) بيان الحكومة الإيطالية ضمن الرسالة ١٦٢ في أول أكتوبر ١٩١١ من روم (روما) الى جرای ، والبرقية رقم ٨٠ الى جرای في أول أكتوبر ومذكورة من التركيز امبريالى بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩١١ الى جرای .

(١٧) الرسالة ٣٠١ في ٣ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١١ من جرای الى لوشين (الاستغابة) .

(١٨) البرقية ٣٠٢ في ٢٢ نوفمبر من بوكالان (سنان بطرسبورج) الى جرای .

طلب الصلح ، أى اتخاذ العمليات العسكرية خارج ليبيا كوسيلة للضغط على الدولة العثمانية حتى تطلب الصلح وهذه هي وجهة النظر الإيطالية ذاتها .

فقد أبلغ السفير الإيطالى فى سان بطرسبورج وزير خارجية روسيا بالنيابة (نيراتوف) أكثر من مرة ، كما أبلغ زميله السفير البريطانى أن إيطاليا تجدد نفسها مضطرة - من أجل الوصول الى نهاية سريعة للحرب - لأن تقوم بعمل عسكرى حاسم فى مكان ما خارج مياه طرابلس، ولو أن السفير الإيطالى لم يفصح عن المكان الذى تتطلع اليه إيطاليا (١٨) .

وقبل ذلك أعلن وزير خارجية إيطاليا « أن الأسطول الإيطالى ، ولو أنه لا يريد ، الا أنه مستعد للأقدام على أى عمل فى بحر ايجة فى الوقت الحاضر ، ولكنه يأمل ن تتدخل الدول الأوربية لدى سلطات الأستانة لاقناعها بقبول ضم ليبيا الى إيطاليا ، ون إيطاليا على استعداد لأن تكون سخية للغاية فى التعويض » (١٩) .

وكانت الحكومة العثمانية تتوقع أن تقدم إيطاليا على القيام بعمل عسكرى حاسم فى جزر ايجة وفى الدردنيل . وبالنسبة للدردنيل كانت الحكومة العثمانية تعتقد أن الهجوم الإيطالى عليه سوف تكون له خطورته على المصالح التجارية للدول الأوربية ولذلك كانت تتوقع ألا تسمح هذه الدول بوقوع مثل هذا الهجوم (٢٠) ، ولا شك أن الحكومة العثمانية فى هذا الاعتقاد كانت متفائلة أكثر مما يجب ، وبالإضافة الى ذلك فقد كانت الحكومة العثمانية تفضل أن يكون الهجوم الذى تتعرض له ممتلكاتها هجوما برياً حيث يمكن أن تحرز فيه القوات التركية نصراً مؤزراً . وعلى كل حال فقد عبرت الحكومة العثمانية - على لسان وزير خارجيتها - الى السفير البريطانى فى الأستانة بأن الأحزاب التركية كلها مجمعة على أنه « حتى اذا ما تعرض الدردنيل للهجوم وتحولت الأستانة الى أنقاض فانهم لن يقبلوا الشروط التى تطالب بها إيطاليا فى الوقت الحاضر » (٢١) .

وكان الكونت اهرنتال - وزير خارجية النمسا - يعتقد هو الآخر أن أى عمل عسكرى من جانب أسطول الإيطالى فى الدردنيل « سيكون بمثابة

(١٩) الرسالة ٢٠٢ فى ١٣ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١١ من جبراي الى لوشو .
(الأستانة) .

(٢٠) البرقية ٣١٣ فى ١٣ نوفمبر ١٩١١ من لوشو (الأستانة) الى جبراي .

(٢١) البرقية ٣٣٥ فى ٦ ديسمبر (كانون أول) ١٩١١ من لوشو (الأستانة) الى جبراي .

كارثة حقيقية على أوروبا » وأن « مطالبة الدولة العثمانية للدول باتخاذ إجراءات لمنع إيطاليا من ممارسة النشاط العسكرى فى الدردنيل طلب معقول » ، ولذلك أمر بأجراء بحث فى المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع الدولة العثمانية لمعرفة ما إذا كان فى بنود هذه المعاهدات ما يبرر التصرف (التدخل) من جانب الفول ، ولكنه فى الوقت نفسه كان يعتقد أن أى إجراء حيال هذه المسألة يجب أن يكون إجراء مشتركاً أو جماعياً ، وأن المساعى يجب أن تبذل فى روما والآستانة معا ولا تقتصر على واحدة فقط من العاصمتين (٢٢) .

وإزاء شعور إيطاليا بالاطمئنان الى أن الدول الأوروبية لن تقدم أية معارضة لنشاطها العسكرى خارج ليبيا فقد قامت عمارة بحرية إيطالية من سفينتين حربيتين بضرب ميناء العقبة « رغم أنه - كما جاء فى مذكرة السفير التركى فى لندن - ميناء مفتوح وغير محصن ، وهذا يخالف القانون الدولى والتعهد الذى وقعت عليه الدول بما فيها إيطاليا بعدم ضرب الموانئ المفتوحة » وقد التزمت الحكومة البريطانية الصمت إزاء الحادث رغم أن كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر أبلغ حكومته بأن حاكم سيناء أكد حادثة القصف (٢٣) .

والى جانب قصف العقبة فقد أبرق نائب القنصل البريطانى فى الحديدة الى السفير البريطانى فى الآستانة بأن السفينة الحربية الإيطالية دوجالى قد قصفت الشيخ سعيد ٣٠ نوفمبر فردت عليها نيران القلعة التركية ، كما قامت سفينة أخرى هى أريتوزا بقصف مخا ودمرت مدينة أخرى جنوب الحديدة (٢٤) .

وفى ١٧ يناير (كانون ثان) ١٩١٢ أطلقت سفينة حربية إيطالية قذائفها على مركز الحدود المصرية عند رفح حيث كان يوجد مركز تركى صغير يتكون من ثلاث خيام على بعد مائتى ياردة وراء حدود مصر ، وقد احتجت دار المعتمد البريطانى فى القاهرة لدى القائم بالأعمال الإيطالى وطلبت منه تفسيراً للحادث ، رغم الاعتقاد بأن الحادث وقع خطأ نتيجة الظن بأن المركز المصرى هو المركز التركى ، إلا أن السلطات البريطانية فى مصر

(٢٢) البرقية ١٢٤ فى ٢٢ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١١ من كارترايت (فينسا) لـ جراى .

(٢٣) البرقية ١٤٩ فى ٢٢ نوفمبر ١٩١١ من رود (روما) الى جراى ، ومذكرة توفيق باشا فى ٢٢ نوفمبر أيضاً الى جراى ، والبرقية ٥٣ فى ٢٤ نوفمبر من كتشنر (القاهرة) الى جراى .

(٢٤) البرقية ٣٣٣ فى ٤ ديسمبر (كانون أول) من لوثر (الآستانة) الى جراى .

كانت تخشى ان يؤدي انتشار نباء هذا الحادث الى ازدياد شعور السخط بين المصريين (٢٥) .

وقد عبرت الحكومة الايطالية عن أسفها لان بعض القذائف قد سقطت داخل الحدود المصرية بينما كان القصف موجهاً ضد الموقع التركي ، وابلغت الحكومة الايطالية بريطانيا بأنها طلبت من ضباطها الحرس والحذر لعدم تكرار مثل هذا الحادث .

ومن العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الايطالية ضد الدولة العثمانية خارج ليبيا مهاجمة بعض السفن الايطالية لميناء بيروت حيث كانت توجد سفينتان حربيتان عثمانيتان ، وقد نتج عن القصف تحطيم السفينتين العثمانيتين ونزول الاضرار بالبناني والممتلكات في المدينة ، وقد سبب هذا الحادث كثيراً من الاستياء بين الاهالي في مختلف أنحاء الشام حتى انه تجمهر جمع كبير من المسلمين خارج دار الحكومة في حلب يطالبون بالأسلحة التي تمكنهم من المحاربة دفاعاً عن الاسلام ، وقد أبلغهم الوالي انه ليست هناك حاجة لخدماتهم في ذلك الوقت ، وانه عندما تكون هناك حاجة اليهم فان الأسلحة سوف توزع عليهم .

وعقدت الاجتماعات في المساجد حيث تذاكر الناس في الحالة وأجمعوا على انه عند الحاجة اليهم يجب ان يهرع كل شخص الى ساحة الحرب دفاعاً عن دينه ووطنه « ولكن هذه الاجتماعات لم تصطبغ بالتعصب العدائى ضد المواطنين المسيحيين » .

كما وصل الى حلب نحواً من ستين رجلاً مدججين بالسلاح من عدة قبائل وأعلنوا عزمهم على التقدم الى العريش ومصر لمحاربة الايطاليين في بنغازي ، وانه اذا أوقعتهم السلطات البريطانية ومنعتهم من العبور فانهم سوف يجمعون عشرين ألف رجل من رجال القبائل ويتقدمون لغزو مصر ذاتها (٢٦) .

أما بالنسبة للهجوم على الدردنيل فقد أنكر السفير الايطالى قى

(٢٥) البرقية رقم ٤ في ١٨ يناير (كانون ثان ١٩١٢ من تشيتام (القاهرة) الى جزي .

(٢٦) الرسالة رقم ٢٢٠ في ١٨ مارس (آذار) ١٩١٢ من لوتر (الاستانة) الى جزي ، ومرفق تقرير من فونتانو قنصل بريطانيا في حلب بتاريخ ٥ مارس ١٩١٢ .

لندن ما يشاع عن تحركات الاسطول الايطالى ضد الدردنيل ، وأعلن أن حكومته لا ترغب فى توسيع نطاق عملياتها العسكرية ، « ولكنها فى الوقت نفسه يجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل ولا تستطيع أن تعطي أى تعهد » يغفل يدها عن أى عملية عسكرية ضد الدولة العثمانية خارج ليبيا بما فى ذلك الدردنيل .

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية البريطانية أكد للسفير الايطالى قلق حكومته لاحتمال اغلاق الدردنيل (فى حالة الهجوم عليه وتهديده) حيث سيؤدى ذلك الى الاضرار بالتجارة البريطانية ، عاد السفير الايطالى فى لندن ليؤكد أن حكومته لا تستطيع أن تعطي أى تعهد فى هذا الشأن خصوصا وأن الوساطة الدولية تبدو فى الافق حيث أنه « اذا اطمأن الترك من ناحية أى عملية ضدهم فانهم لن يذعنوا أو يرضخوا وبذلك تفشل أية محاولة للتوسط » ، ولكنه - فى الوقت نفسه - أسرى وزير خارجية بريطانيا بأن حكومته ليست لديها رغبة فى الاقدام على عملية الدردنيل حيث أن مثل هذا الهجوم يعتبر مغامرة بالنسبة للاسطول الذى سيتقوم بها ، ولكنه سيكون خطأ جسيما اذا أعطت حكومته أى تعهد ، والتمس السفير الايطالى من الوزير البريطانى ألا يقول شيئا للترك بل يدعم انتخابهم المخاوف والهواجس (٢٧) .

وهكذا أرادت الحكومة الايطالية أن تجعل من التهديد بالهجوم على الدردنيل ورقة فى يدها تستخدمها للضغط على الحكومة العثمانية حتى ترضخ وتقبل الصلح على أساس الشروط التى تريدها ايطاليا وتتمسك بها فى صلابه وهى الاعتراف بالسيادة الايطالية على القطر الليبي مع تعويض مادي. واحتمال اعتراف ايطاليا بالصفة الدينية للخليفة .

ومع ذلك ورغم تصريحات الحكومة الايطالية فقد ظهرت أمام الدردنيل سبع وعشرون قطعة من قلع الاسطول الايطالى وبدأت فى ضرب قلاع الدردنيل التى بادلتها النيران واضطرت الحكومة التركية الى اغلاق المضيق وبقي كذلك شهرا كاملا من الخامس من أبريل (نيسان) ١٩١٢ الى الخامس من مايو (أيار) ، وتكرر تصف الاسطول الايطالى لقلاع الدردنيل فى ١٨ أبريل ، وتمسكت الحكومة العثمانية باغلاق المضيق مما عرضها لانتقاد روسيا التى تضررت من الاغلاق ، فاضطرت الحكومة العثمانية الى فتح

(٢٧) الرسالة رقم ٥٣ فى مارس (آذار) ١٩١٢ من جرائ الى رود (روما) .

المضيق على أن تغلقه عند اقتراب الاسطول الايطالى . كما انتهزت الحكومة
الايطالية حالة الاضطراب وأزمة الحكم فى الدولة العثمانية فعادت الى ضرب
الدرنيل فى ١٩ يوليو (تموز) ١٩١٢ لارغام الحكومة العثمانية الجديدة
على عقد الصلح معها .

ثم أقدمت إيطاليا على خطوة أخرى جريئة اذ هددت باحتلال
جزر بحر ايجة التابعة للدولة العثمانية ، وصرح تيتونى سفير إيطاليا
فى باريس بأن الهدف من ذلك هو القيام بعملية تمدين لهذه الجزر
لمصلحة سكانها من اليونان المسيحيين ، ونفذت إيطاليا تهديدها فى
٢٥ من أبريل (نيسان) و ٤ مايو (آيار) ١٩١٢ باحتلال عشر جزر
منها رورس .

الفصل السادس

علاقة مصر بالصراع التركي الايطالي

بصرف النظر عن دور مصر والمصريين في تقدييم العون لاهوانهم الليبيين في مقاومة الحملة الايطالية ، فقد كان لمصر أهمية كبرى تفوق أى قطر عربى أو اسلامى فى خضم أحداث الصراع بين تركيا وايطاليا حول القطر الليبي وذلك لعدة اعتبارات ، منها ان مصر تحت السيادة الاسمية للامبراطورية العثمانية أحد طرفى النزاع ، ومنها أيضا ان مصر فى الوقت نفسه تحت السيطرة الفعلية لبريطانيا ولهذه موقف معين معروف ازاء المشكلة الليبية زمن الحرب بين تركيا وايطاليا ، ومن ثم فلا بد وان تكون سياسته بريطانيا فى مصر صدى لسياستها العامة نحو المشكلة ، ومنها ان مصر مجاورة للقطر الليبي وهناك قبائل فى صحراء مصر الغربية لها اقارب فى برقة ، وهناك حدود بين مصر وليبيا ولا بد وان تكون هناك قضايا ومشكلات نتيجة لهذه الاوضاع فى مصر ، وهى مشكلات ما كانت لتبرز عندما كان كلا القطرين : مصر وليبيا خاضعين للدولة العثمانية ، ومن هذه المشكلات ما يتصل بتخطيط الحدود بين مصر وليبيا ، ومشكلة جنغوب وسلموم ، ومشكلة مرور الضباط والجنود الاتراك والمسؤن والامدادات الى برقة عبر مصر وصلة ذلك بموضوع حياد مصر فى أثناء الحرب التركية الايطالية .

حياد مصر

فقد بدأت ايطاليا من جانبها باصدار تعليمات الى قائده الاسطول الايطالى بوجوب معاملة المياه الإقليمية المصرية باعتبارها محايدة ، وفى مقابل ذلك طلب وزير خارجية ايطاليا من سفير بريطانيا فى روما بان يقابل هذا الموقف بالمثل من جانب الحكومة البريطانية فلا تسمح للدولة العثمانية باستخدام المياه المصرية فى العمليات البحرية (١) .

وفى الوقت نفسه ، وعندما أبلغ السفير الايطالى فى لندن وزير خارجية بريطانيا بقيام حالة الحرب بين ايطاليا وتركيا أبلغه الوزير البريطانى بان حكومته ستصدر اعلانا بالحياد ، فاستفسر السفير الايطالى عما اذا كان سيسمح للقوات العثمانية بالمرور عبر مصر رد وزير الخارجية البريطانية بانه على الرغم من انه لم يبحث هذه المسألة

(١) البرقية ٧٢ فى ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من رود (روما) الى جرای .

فانه يعتقد ان « السماح باستخدام قطر تحت احتلالنا فى العمليات الحربية أمر يتعارض مع اعلان الحياد » (٢) •

كما ابلغت الحكومة البريطانية وزارة الخارجية الايطالية بانه مما لا يتفق مع الحياد السماح باستخدام الاراضى أو المياه الإقليمية المصرية أو أية أرض أو مياه إقليمية أخرى تحت الاحتلال البريطانى كقواعد للعمليات العسكرية فى هذه الحرب (٣) • ولذلك فقد عبر الرئيس دى سان جوليانو وزير الخارجية الإيطالية عن سعادته البالغة وامتنانه الزائد •

وبناء على ذلك فانه عندما وصلت ناقلات الجنود العثمانية الى بورسعيد والسويس تحمل قوات عائدة من اليمن ، ثم أبحرت قبل اعلان الحرب أى فى الوقت المناسب لان الحكومة المصرية - تنفيذا لموقف الحياد - كانت ستنزع سلاح هذه القوات اذا لم تكن قد رحلت قبل اعلان الحرب (٤) •

كما طلب وزير الخارجية البريطانية من كتشز المعتمد البريطانى فى مصر بان الناقلات التركية التى أبلغ القنصل البريطانى العام فى بورسعيد بوصولها يجب ألا تبقى أكثر من أربع وعشرين ساعة ، كما يجب - فى حالة مرورها بقناة السويس - أن تلتزم بالقواعد التى تصفها المادة الرابعة من اتفاقية الأسناتة الخاصة بقناة السويس (٥) •

وقد كان من رأى كامل باشا ان حياد مصر فى أثناء الحرب الطرابلسية كانت له أهميته بالنسبة لبريطانيا ذاتها حيث ان خرق هذا

(٢) البرقية ١٨٣ فى ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩١١ من جرای الى رود (روما) •

(٣) البرقية ١٨٤ فى ٢ اكتوبر (تشرين اول) ١٩١١ من جرای الى رود (روما) •

(٤) البرقية ٢٢ فى اكتوبر ١٩١١ من كتشز (القاهرة) الى جرای •

(٥) البرقية ٢٤ فى ٢ اكتوبر ١٩١١ من جرای الى كتشز (القاهرة) •

وتنص المادة الرابعة المشار اليها من اتفاقية الملاحة فى قناة السويس والمبرمة بين الدول الاوربية والدولة العثمانية فى ٢٩ اكتوبر (تشرين اول) ١٨٨٨ بان تنال القناة البحرية مفتوحة للمرور الحر فى وقت الحرب حتى لسفن الدول المتحاربة ، وتوافق الاطراف الموقعة على عدم القيام باعمال عسكرية أو أية أعمال تعوق الملاحة فى القناة أو موانئها حتى ولو كانت الامبراطورية العثمانية إحدى الدول المتحاربة ، وأنه يجب أن يتم مرور هذه السفن ورحيلها فى أقل مدة ممكنة والا يتجاوز بقاء السفن فى بورسعيد أو السويس مدة أربع وعشرين ساعة الا فى حالة الضرورة •

الحياد قد يضع الحكومة البريطانية في موقف حرج ببل وقد يؤدي إلى قيام مشكلات ومضاعفات دولية (٦) .

كما اعتبر كامل باشا أن حياد مصر حال دون تمكن الدولة العثمانية من إلحاق الهزيمة بإيطاليا ، وقد كان لذلك الرأي أثره في إثارة المشاعر ضد بريطانيا في مصر ، ولو أن المسؤولين البريطانيين اعتبروا ذلك التصريح من جانب كامل باشا « محاولة لالقاء مسؤولية الهزيمة على اكتاف الآخرين » (٧) (بريطانيا) .

إلا أن الحكومة البريطانية من جانبها كان لها مبرر ساقته لتبرير التمسك بحياد مصر وأرادت أن تقنع به الآخرين وبخاصة الحكومة العثمانية ، فقد كانت الحكومة البريطانية ترى أنه يجب إفهام الحكومة العثمانية بأنه إذا حدث خرق لحياد مصر وكان من جانب مصر فإن البلاد (مصر) ستكون عرضة للهجوم من جانب الإيطاليين ، ولذلك « يجب أن تمنع الحكومة البريطانية ذلك حيث أننا - بحكم احتلالنا لمصر - مكلفون بالدفاع عن البلاد ضد الهجوم ، كما أن تمسكنا بحياد مصر حال دون تحمل مصر لآية خسائر خلال الحرب بين تركيا وإيطاليا ، ويجب أن نستمر في التمسك بهذا الموقف » (٨) .

ولكن الأمر الذي لا يمكن إنكاره أو تجاهله هو أن بريطانيا - باصرارها على التمسك بحياد مصر إنما كانت تخشى أن يترتب على عدم وقوف مصر على الحياد في أثناء الحرب الطرابلسية وصول الامدادات العسكرية إلى المقاتلين الترك والمجاهدين العرب في القطر الليبي الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى صمود هؤلاء ولربما انتصارهم ودحر المهاجمين الطليان وأرغامهم على الانسحاب في آخر الأمر مما يؤدي إلى سحق إيطاليا على الحكومة البريطانية واعتبارها المسئولة الأولى عن فشل الحملة وهو أمر ما كانت الحكومة البريطانية لترضى بحدوثه ، حيث أنه يتعارض أيضا مع السياسة التي كانت تتبعها الحكومة البريطانية منذ بداية الأزمة وهي سياسة تقصير على الرغبة في رؤية إيطاليا وقد نجحت في تحقيق مخططاتها في القطر الليبي ، كما رأينا عند استعراضنا لموقف الحكومة البريطانية عند ظهور المشكلة الطرابلسية وقبل الإنذار الإيطالي وبعده .

-
- (٦) البرقية ٥١٠ في ٢٢ أكتوبر ١٩١١ من لوتر (الاستانة) إلى جرای .
 - (٧) للبرقية ٦٣ في ١٧ أكتوبر ١٩١٢ من كتشندر (القاهرة) إلى جرای .
 - (٨) للبرقية ٧٢ في ١٦ أكتوبر ١٩١٢ من جرای إلى كتشندر (القاهرة) .

بل ان ثمة ما يدعو الى الاعتقاد بان الشدة التي أظهرتها السلطات المصرية التي تآتمر بأوامر بريطانيا ازاء الترك المتجهين الى طرابلس عبر مصر مننيين وعسكريين ، والتشدد في مراقبتهم عند الحدود مع برقة. انما يعتبر خرقا للحياد الذي ما فتئت بريطانيا تتشدد به في النزاع ، ذلك لأن هذه الاجراءات من جانب بريطانيا تعتبر ميلا منها الى جانب ايطاليا ضد الطرف الآخر (تركيا) ، ففي الوقت الذي كانت فيه كل الفرص متاحة لايطاليا لكي تثقل من القوات ما تشاء الى جبهة القتال اينما كانت كان الحظر مفروضا على نقل قواتها عبر مصر التي كانت - رغم خضوعها للإدارة البريطانية - لا تزال تعتبر ولاية تابعة للدولة العثمانية .

ومما يدل على شدة السلطات المصرية في تطبيق الحياد انه عندما طلب الممثل البريطاني في مصر من كتشنر السماح لمصرف ومأمور شرطة وهراف بنغازي بالعودة الى هناك عبر حدود مصر - وكانت السلطات الايطالية قد طردتهم عند نشوب الحرب - كان من رأى كتشنر عدم السماح لهم رغم اعترافه بانهم ليسوا عسكريين ، ولو انه كان من رأى وزير الخارجية البريطانية عدم منعهم من عبور الحدود تفاديا للتورط في مشكلة (٩) .

وعلى أية حال فان كاتبنا تركيا هو اسماعيل حقي بايان زاده نشر مقالا في صحيفة طنين عبر فيه عن اعتقاده بان مصر اذا كان قد فرض عليها الحياد بصفة رسمية « فانه لا سبيل الى تحييد قلوب المصريين ، وان الحكومة المصرية يجب ان ترضخ امام اتجاهات الرأي العام » (١٠) .

ومن الامور المتصلة بحياد مصر الموقف من القائم بالأعمال الايطالي في مصر ، فقد استدعى الى دار الممثل البريطاني في القاهرة وابلخ بان الحكومة المصرية ترى انه من الافضل توقفه عن مباشرة مهامه ، ولو انه ليس من الضروري ان يرحل عن البلاد هو أو موظفو القنصلية الايطالية في مصر ، وان كل الرعايا الايطاليين سوف يوضعون تحت رعاية السلطات الألمانية . الا ان دار الممثل البريطاني في القاهرة لم تلبث - في اليوم التالي - ان ابلغت القائم بالأعمال الايطالي بصرف النظر عن البلاغ السابق واعتباره كان لم يكن وترك الامر لكي يسوى بين روما ولندن .

ولقد عبر المركيز دي سان جوليانو وزير خارجية ايطاليا عن « دهشته المؤلمة » حيث انه كان يعتقد انه قد استقر رأى بريطانيا نهائيا على

(٩) البرقية ٦٨ من كتشنر الى جرای في ٢٣ ديسمبر (كانون أول) ١٩١١ ، البرقية ٧٦

من جرای الى كتشنر (القاهرة) في ٢٩ ديسمبر ١٩١١ .

(١٠) الرسالة ٢٦ في ١٠ يناير (كانون ثان) ١٩١٢ من لوشر (الاسفانة) الى جرای .

اعتبار مصر قطرا محايدا ، وانه بعد هذا الموقف صار يعتقد ان بريطانيا ما زالت مترددة في ذلك ، وانه في حالة قطع علاقات إيطاليا مع الحكومة المصرية فان القائم بالأعمال الإيطالي وموظفو القنصلية سوف يغادرون مصر ولن يوضعوا تحت الحماية الألمانية ، وان هذا الاجراء سيقتبر في إيطاليا بمثابة (كارثة) . وعندما نقل السفير الإيطالي في لندن هذا الرأي الى السير آرثر نيكولسون وكيل الخارجية البريطانية أضاف السفير انه اذا قررت بريطانيا وقف الموظفين القنصليين في مصر عن مزاوله مهامهم فان هذا الموقف من جانب بريطانيا سوف يفسر على انه « انحياز الى جانب تركيا وعدول عن قرارنا بحيايد مصر ، وهذا من شأنه الا يحدد من نطاق الحرب أو يقصر من أمدها بل سيؤدي الى اتساع نطاقها وإطالة أمدها » . وهكذا صارت إيطاليا تلوح لبريطانيا بمهددة .

وقد رد نيكولسون على السفير البريطاني بأن الحكومة البريطانية لم تتخذ بعد موقفها النهائي بشأن استمرار قيام القائم بالأعمال الإيطالي بمهامه ، وأشار نيكولسون الى انه في الحرب التركية اليونانية سنة ١٨٩٧ توقف اليونانيون عن مباشرة علاقاتهم الرسمية مع مصر ووضع الرعايا اليونانيون تحت حماية روسيا وفرنسا وإنجلترا ، واعترف وكيل الخارجية البريطانية بأن بريطانيا في سنة ١٨٩٧ لم تعلن حيايد مصر وان الظروف السائدة سنة ١٨٩٧ تختلف عن الظروف القائمة أبان الحرب التركية الإيطالية في ليبيا (١١) .

ومما تجدر الإشارة اليه ان الحالة في أثناء الحرب التركية الإيطالية تختلف في كثير من النواحي عن الحرب التركية اليونانية سنة ١٨٩٧ . فالحرب مع إيطاليا ساحتها الرئيسية القطر الليبي وهو مجاور لمصر التي تخضع للاحتلال البريطاني منذ سنة ١٨٨٢ وهو أمر لم يكن له نظير في أثناء الحرب التركية اليونانية ، يضاف الى ذلك اختلاف سياسة الحكومة البريطانية ازاء الدولة العثمانية في كلتا الحالتين ، حيث صار معروفنا أنه في أثناء الحرب التركية الإيطالية في ليبيا كان النفوذ الألماني قد صار له الفوقان في عاصمة الدولة العثمانية ، ولم تعد الحكومة البريطانية تتمسك بالمحافظة على كيان هذه الدولة ، هذا بالإضافة الى ما كانت تعلقه بريطانيا على كسب إيطاليا الى جانب الوفاق الثلاثي وانتزاعها من المحالفة الثلاثية مع ألمانيا والنمسا .

وعلى أية حال فقد تراجعت الحكومة البريطانية عن فكرة انسحاب

(١١) الوثيقة ١٦٤ في ٩ أكتوبر (تشرين) ١٩١١ من جرای الى رود (روما) .

القائم بالأعمال الإيطالي من مصر « على أساس أن الحكومة البريطانية قد أعلنت حياد مصر ، وأنه على الرغم من انسحاب ممثل اليونان في أثناء الحرب التركية اليونانية إلا أنه في حالة تلك الحرب لم يكن هناك قرار أو تعهد من جانب بريطانيا بحياد مصر » (١٢) .

كما كان بجراى وزير خارجية بريطانيا يرى أنه إذا طلبت الحكومة الإيطالية سحب ممثل إيطاليا في مصر فقد تنشأ مشكلات متعبة (مع إيطاليا طبعاً) قد لا يكون من السهل حلها (١٣) .

ونتيجة لهذا الموقف من جانب بريطانيا ، ومثلما فعل عندما أعلنت بريطانيا تمسكها بحياد مصر ، عبر وزير الخارجية الإيطالية من شكره القلبي للطريقة التي استجابت بها الحكومة البريطانية لرغباته (١٤) .

بعثة الهلال الأحمر المصرية

وإذا كانت بريطانيا قد تعهدت والتزمت ببقاء مصر (العثمانية) محايدة في الحرب الدائرة الرضى بين إيطاليا والدولة العثمانية على الساحة الليبية وقبلت إيطاليا هذا الحياد بل ورحبت به فلا شك أنه لم يكن ثمة مبرر للموقف الذى اتخذته السلطات الإيطالية من بعثة جمعية الهلال الأحمر المصرية ومهمتها الإنسانية بحتة ومن ألتفق عليه دوليا ألا توضع عقبات في وجه تادية البعثات الطبية لمهامها سواء كانت من الجانبين المتحاربين أو من طرف ثالث يتخذ موقف الحياد .

فقد وجه الشيخ على يوسف رئيس تحرير المؤيد رسالة الى صحيفة (الموندنج بوست) البريطانية بان الإيطاليين رفضوا التصريح لبعثة الهلال الأحمر المتجهة الى طرابلس بخبرا بالفضول الى البر (١٥) .

وتأكد ان السلطات الإيطالية قد اتخذت فعلا هذا الموقف الذى جعل كتشز يشعر بكثير من الأسف له ويمير عن اعتقاده بان هذا الموقف من جانب السلطات الإيطالية سوف يزيد من حدة العداء الذى يشعر به المصريون نحو إيطاليا (١٦) ، كما أنه سيزيد من حدة الصراع ومرارته ويصل بالحرب الدائرة الى ذروتها المريرة .

(١٢) البرقية ٢١٠ فى ١١ أكتوبر ١٩١١ من جراى الى رود (روما) .

(١٣) البرقية ٤٠ فى ١١ أكتوبر ١٩١١ من جراى الى كتشنر (القاهرة) .

(١٤) البرقية ١٠٥ فى ١٢ أكتوبر ١٩١١ من رود (روما) الى جراى .

(١٥) البرقية ٥٨ فى ١٦/١١/١٩١١ من جراى الى كتشنر (القاهرة) .

(١٦) البرقية رقم ٥٧ فى ١٢/١١/١٩١١ ، ورقم ٥٨ فى ١٢/١٢/١٩١٢ من كتشنر

(القاهرة) الى جراى .

ولذلك وخوفاً من القلاقل والاضطرابات التي قد تحدث في مصر
فخيجة عتصم السماح لبعثة الهلال الأحمر بالسفر ، ولاختمال أن يقتل
اعتراض المصريين إلى الموقف برمته بما فيه حينئذ مصر ومنع عبور المؤن
والعتاد والضباط إلى القطر الليبي لمساندة أخوانهم المجاهدين ضد الغزو
الإيطالي ، سمعت الحكومة البريطانية - عن طريق سفيرها في روما - لاقناع
الحكومة الإيطالية بإعادة النظر في قرارها الخاص بمنع بعثة الهلال الأحمر ،
ولكن مساعى السفير البريطاني في روما ذهبت هباء ، وكانت الحكومة
الإيطالية تتذرع في موقفها بما جاء في تقرير الجنرال كالميسكا - الثالث
العام للحملة - بأن الأهالي في طرابلس « قد يعتبرون نزول بعثة الهلال
الأحمر في طرابلس في الوقت الحالي بمثابة دليل يؤكد استقرار السيطرة
التركية » بالإضافة إلى التعلل بأن الحكومة الإيطالية تلقت معلومات
من مصادر عدة تؤيد اعتقادها بأن الأمير عمر طوسون وجمعية الهلال
الأحمر المصري لديهم خطة مرسومة ومظومة لأرسال الضباط والمؤن إلى
طرابلس « حيث ما زالت المقاومة مستمرة بفضل التشجيع الذي تلقاه من
مصر » وأن الإيطاليين يشكون في أن أفراد بعثة الهلال الأحمر ما هم
إلا ضباط متنكرون ، رغم أن السفير البريطاني في روما رد على هذه النقطة
الآخيرة بأنه من السهل التأكد من شخصية الأطباء المرافقين للبعثة (١٧)
كفناً أكد كتشنر أنه لا يمكن خروج أسلحة ومعدات ومؤن من مصر بسبب
الاجراءات التي تتخذها فعلا السلطات البريطانية (١٨) .

ومع ذلك فقد تمسكت الحكومة الإيطالية بموقفها وبدأ للسفير
البريطاني في روما « أن الجنرال كافيفا قد قرر اتخاذ موقف بالغ الصرامة
في هذه المسألة » حتى أنه رفض أيضاً السماح لبعثة الصليب الأحمر
الألماني (١٩) .

وقد استمر كتشنر يرسل حكومته لكي يقوم بالاتصالات مع الحكومة
الإيطالية من أجل السماح بسفر بعثة الهلال الأحمر ، وقد استفسرت منه
حكومته عن الاجراءات التي يمكن أن يتخذها لضمان السيطرة على تكوين
البعثة ونشاطها في النهاية بحيث يمكن القضاء على الشكوك الإيطالية (٢٠) .

فرد كتشنر بأنه من أجل الحيلولة دون إخفاء الأسلحة والعتاد
وغيره فإن حقائق أفراد البعثة سوف تخضع لتفتيش دقيق على يد ضباط

(١٧) البرقية ١٥٦ في ١٩١١/١٢/٧ من رود (روما) إلى جرای .

(١٨) البرقية ٥٨ في ١٩١١/١٢/٩ من كتشنر (القاهرة) إلى جرای .

(١٩) البرقية ١٦٠ في ١٩١١/١٢/١٢ من رود (روما) إلى جرای .

(٢٠) البرقية ٧٢ في ١٩١١/١٢/٢٠ من جرای إلى كتشنر (القاهرة) .

بريطانيين ، وبعد الاطمئنان الى ذلك فان افراد البعثة سوف يتسلمون جوازات سفرهم من قومن دان شرطة الاسكندرية أو من وزارة الداخلية ذاتها (. أى تحت اشراف البريطانيين) ثم تراجع مرة أخرى عند السفر من أول محطة على الخط الحديدى (سكة حديد مريوط) (٢١) .

وقد أبلغ سفير بريطانيا فى روما وزير الخارجية الإيطالية بكل هذه الاحتياطات التى سوف تتخذها السلطات البريطانية فى مصر للتأكد من شخصية أفراد بعثة الهلال الأحمر وامتعتهم ومهماتهم ، ومع ذلك أجاب المركيز دى سان جوليانو بأنه لا يستطيع ان يصدق ان أهداف هذه البعثة أهداف إنسانية بحتة ، الا انه « على ثقة من ان الاجراءات التى يتخذها لورد كتشنر ستحول دون استخدامها استخداما سيئا » (٢٢) .

مسألة مرور قنات تركية وعربية عبر مصر .

لقد قررت بريطانيا - وهى الدولة التى كانت تسيطر على مقدرات مصر فى اثناء الغزو الإيطالى لليبيا - ضرورة بقاء مصر على الحياد بين الدولة العثمانية وإيطاليا رغم ان مصر كانت لا تزال من وجهة النظر الرسمية والقانونية ولاية عثمانية تحت الاحتلال البريطانى . وكانت الحكومة البريطانية ترى انه مما يتعارض مع حياد مصر استخدام أراضيها أو مياهها الاقليمية فى العمليات العسكرية بما فى ذلك مرور قنات عثمانية أو عربية من المتطوعين عبر مصر لشد أزر المجاهدين فى مقاومة الغزو الإيطالى .

وقد اتخذت السلطات البريطانية مع السلطات المصرية من التدابير ما يكفل الحيولة دون اتخاذ مصر معبرا للمقاتلين والمؤن الى ليبيا ، ولكن موقف السلطات الحكومية البريطانية كانت أو مصرية لم يكن ليحقق هذا وهدف طالما ان الشعب المصرى نفسه متعاطف مع رجال المقاومة فى ليبيا ، ولذلك لابد وأن يمد يد العون الى هؤلاء ويسهل لهم طريق العبور ، ولو ان ذلك لم يكن أمرا سهلا ميسورا ، كما ان القيود والاجراءات الحكومية جعلت عملية اللور عبر مصر محدودة وبالتالي لم تكن لتحقيق الهدف المرجو منها .

ولذلك فان السلطات الإيطالية كانت تجار بالشكوى من استمرار المرور عبر مصر وتلح على الحكومة البريطانية من أجل التشدد فى الاجراءات ، فهذا السفير الإيطالى فى لندن يبلغ وزير الخارجية البريطانية بأنه علم - نقلا عن القنصل الإيطالى فى تونس - ان ضباطا من الترك ومعهم مبالغ كبيرة .

(٢١) البرقية ٦٦ فى ١٩١١/١٢/٢٢ من كتشنر (القاهرة) الى جرای .

(٢٢) الرسالة ٣٠٢ فى ١٩١١/١٢/٢٨ من رود (روما) الى جرای .

من المال سيحاولون الوصول الى برقة من مصر لشدد أزر المقاومة ضد الايطاليين وبناء عليه طالب السفير الايطالى باتخاذ الخطوات المناسبة لمنع ذلك مثلما فعلت الحكومة الفرنسية في تونس لان ذلك يعتبر خرقا للحياد من جانب مصر (٢٣) .

كما شكوا المركز امبريالى السفير الايطالى في لندن مرة أخرى لوزير الخارجية البريطانية من أن القوات التركية في طرابلس وبرقة مازالت على اتصال بحكومة الأستانة والعكس ، وذلك عن طريق رسل رأكبة بين السلوم ومرسى مطروح ومن ثم تنقل الاخبار من الأستانة واليه (٢٤) .

كما أبلغت الحكومة الايطالية السلطات البريطانية بأن ثلاثة قطارات كانت تنقل حمولة كبيرة أنزلتها سفن في اثناء الليل وأن هذه القطارات غادرت الاسكندرية مساء يوم ٨ أكتوبر ١٩١١ على خط سكة حديد مريوط وأن هذا العمل القصد منه مساندة حركة المقاومة التي يقوم بها العرب ضد الايطاليين (٢٥) .

واستمر المركز امبريالى سفير ايطاليا في لندن في ارسال سيل من الشكاوى الى الحكومة البريطانية ، فعاد ليقرر في مذكرة منه أن عددا من الضباط الترك والمصريين الى جانب بعض البدو المسلمين قد عبروا مصر في طريقهم الى طرابلس ، بل ذهب السفير الايطالى الى حد القول بأن هناك خطة تدبر في باريس بين شخصية تركية وبعض الدوائر الاسلامية لارسال ضباط بريطانيين ممن كانوا في خدمة الحكومة المصرية متتكرين في ملابس بدوية الى طرابلس وبرقة عبر مصر ، وأضاف السفير الايطالى في نفس المذكرة أن الحكومة الايطالية تلقت تقارير تؤكد أن نحو مائة ضابط تركي متتكرين في زي البدو نجحوا فعلا في العبور الى برقة من مرسى مطروح وأن رحلتهم لقيت تسهيلات من رجال خفر السواحل المصريين ، وأن ضباطا آخرين من الترك متتكرين في زي البدو في طريقهم من مرسى مطروح الى برقة (٢٦) .

كما رددت برلين نفس الاخبار ثقلا عن مصادر ايطالية (٢٧) . وكان من الطبيعي أن ينقل جرای وزير خارجية بريطانيا فحوى هذه الشكاوى

(٢٣) الرسالة ٢٩ في ١٩١١/١٠/٥ من جرای الى كتشنر (للقاهرة) .

(٢٤) مذكرة مقسمة من المركز امبريالى في ١٩١١/١٠/١٨ الى الحكومة البريطانية .

(٢٥) الرسالة ٤٣ في ١٩١١/١٠/١٤ من جرای الى كتشنر (للقاهرة) .

(٢٦) مذكرة امبريالى بتاريخ ١٩١١/١٠/٢١ .

(٢٧) الرسالة ٣٢٧ في ١٩١١/١٠/٢٠ من جراففيل الى جرای .

الايطالية الى كتشنر المعتمد البريطاني في مصر يسأله عن مدى صحتها ويطلب منه اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع حدوثها .

ومع أن كتشنر كان يرى أن العبور أمر غير ممكن في ظل القيود المفروضة فقد وعد باتخاذ الاحتياطات اللازمة ، الا انه يعترف مرة بانه تلقى معلومات تفيد بان خمسة من الضباط الترك قد عبروا الى بزقة متكرين ولم يكونوا يحملون أسلحة ولذلك لم يتدخل على أساس ان ذلك لا يتعارض مع الحياد (٢٨) . كما أبلغ أحد موظفي دار المعتمد البريطاني في القاهرة ممثل ايطاليا أن مرور ضباط اترك في مجموعات صغيرة وبدون ان يحملوا معهم أسلحة لا يعتبر خرقا للحياد . وقد نقل السفير الايطالى في لندن هذه المعلومات والآراء الى وزير خارجية بريطانيا مؤكدا ان المرور المستمر المتوالى لمجموعات صغيرة من الضباط لابد ان يكون خرقا للحياد حيث أنه يساعد الاتراك على الاستمرار في القتال في طرابلس وأضاف السفير الايطالى ان مسيو دي سيلف وزير خارجية فرنسا قد أصدر تعليمات مشددة بعدم السماح لاي قوافل او ضباط بالمرور عبر تونس الى طرابلس حتى ولو كان ضابطا واحدا ، فوعد وزير الخارجية البريطانية بتنفيذ ما يفرضه الحياد من التزامات (٢٩) .

ولذلك فقد طلب وزير الخارجية البريطانية من برتى سفيره في باريس ان يتأكد من الاجراءات التي تتخذها الحكومة الفرنسية حيال نقل الأسلحة والمؤن عبر الحدود التونسية الى طرابلس ، وقد رد برتى بان الحكومة الفرنسية فرضت بالقانون منذ سنة ١٨٨٣ حظرا على استيراد ونقل الأسلحة والمؤن الحربية في تونس وهي تنفذ هذا القانون بصرامة (٣٠) ، وقد أمر جرائي ببحث هذه المسئلة على ضوء الاتفاقيات الدولية ، وتوصل الى انه طبقا لاتفاقية لاهاي الخاصة بحقوق وواجبات الدول المجاورة فإن اي نقل منتظم للأسلحة يجب ان تتمتع الحكومة المحايدة ، وكتب جرائي الى كتشنر بان نقل الأسلحة الذي وصفه كتشنر بـ "تحت هذا النوع" (نقل منتظم) « ولذلك فنحن ملزمون بمنعه » ، وعلاوة على ذلك فإننا اذا لم ننفذ التزامات وواجبات مصر كقطر محايد فلن يكون لدينا مبرر للاعتراض على الايطاليين اذا ما قاموا بهراربة سواجل مصر وتخريب التجارة المصرية

(٢٨) رقم ٢٨ في ١٩١١/١٠/٧ ورقم ٣٥ في ١٩١١/١٠/٢٩ من كتشنر الى جرائي .

(٢٩) رقم ١٧٨ في ١٩١١/١٠/٣٠ من جرائي الى رود (روما) .

(٣٠) برقية رقم ٣٨١ في ١٩١١/١٢/١٨ من جرائي الى برثي (باريس) ورقم ٣١٥

في ١٩١١/١٢/٢٠ من برثي الى جرائي .

بممارسة حقهم في التفتيش على نطاق واسع (٣١) . وبناء على ذلك فقد كتب جرائ الى كتشنر بانه « لما كانت الحكومة الايطالية قد شكت مرارا - على لسان سفيرها في لندن - من مرور رجال مسلحين من البدو والضباط الترك والمصريين الى برقة عبر مصر ، وتاكيد الحكومة الايطالية بان ذلك يجرى طبقا لخطية منظمة ، وانه في الآونة الاخيرة ساعد رجال خفر السواحل المصريون نجو مائة من الضباط الاتراك المتفكرين في زي البدو على السفر من مرسى مطروح الى برقة ، فان هذه الاعمال يجب ان تمنح بكل الوسائل التي في مقدورك طالما انه من الواضح ان السماح حتى لضباط اترك غير مسلحين في مجموعات صغيرة بعبور الحدود بطريقة مستمرة امر يتعارض مع الجياد ، وهذا العمل يرقى الى درجة تسهيل استمرار الحرب في طرابلس » (٣٢) .

وهكذا كانت الحكومة البريطانية تريد وقف العون العربي والتركى للقوات المحاربة في ليبيا حتى تضعف المقاومة فيتوقف القتال وهذا هو كل ما يهم بريطانيا ، في الوقت الذى تتدفق فيه طبعيا الامدادات والمؤن والأسلحة والقوات الجديدة على الايطاليين في ليبيا ، فاني تكافؤ الفرص ؟ .

ولكن كتشنر كان يرى ان التقديرات الايطالية لعدد المارين عبر مصر مبالغ فيها ، ويعترف بان سبعة فقط من الضباط الترك وتسعة من الصبية هم فقط الذين تقدموا صوب طرابلس ، وانه لم تقدم أية مساعدة للضباط الترك من جانب حرس الحدود المصريين ، وأكد انه ما من ضابط مصري غادر البلاد ، وانه ليس صحيحا ان مائة ضابط تركى نزلوا الى البر عند بير مطروح وعزا كتشنر هذه البيانات الخاطئة الى الصحف المصرية الوطنية ، « ولكن بناء على تعليماتكم لقد عهدت الى رئيس الوزارة المصرية بان يخطر روف باشا المعتهد العثمانى في مصر بانه لن يسمح للضباط الترك بعبور الحدود وان يطلب من روف باشا ابلاغ حكومة الأستانة بذلك كما نصحت الخديو بمنع استخدام مثل هؤلاء الضباط لخط السكة الحديد الذى يمتلكه (مربوط) ، كما أصدرت تعليمات الى خفر السواحل في هذا المعنى ، وسيتخذ كل الخطوات لضمان تنفيذ رغباتكم ، ولو انه على مثل هذه الحدود الطويلة المتراصة التى تمر كلها عبر الصحراء يتعذر منع عبور أجساد ... »

وسيكون من المفيد جدا لى اذا طلبتم من السفير البريطانى في الأستانة:

(٣١) برقية ٦٧ في ١٩١١/١٢/١٨ من جرائ الى كتشنر (القاهرة) .

(٣٢) برقية ٤٩ في ١٩١١/١٠/٣١ من جرائ الى كتشنر (القاهرة) .

لفت نظر الحكومة العثمانية الى انه من غير المرغوب فيه ارسال ضباط آخرين الى مصر لان وجودهم هنا قد يؤدي الى اشارة مشكلات ولن يسمح لهم بالتقدم الى طرابلس » (٣٣) .

ومن الاجراءات التى اتخذها كتشنر انه كلف هنتر باشا ومعه مائة من الرجال بالتمركز عند السلوم ، والكابتن رويل ومعه عدد مماثل من الرجال بالتمركز فى سيوه ، مع استمرار رجال خفر الحدود بمراقبة الحدود بين المنطقتين ، الى جانب قيام مجموعة من الشرطة ومقتفى الأثر بالمراقبة بين الفيوم والاسكندرية ، أما رجال خفر السواحل فكانوا موزعين فى نقاط بين السلوم والاسكندرية ، هذا الى جانب ثلاث سفن من خفر السواحل لمنع تهريب السلاح ، وفى الوقت نفسه فان المسؤولين فى جمارك الاسكندرية ويرأسهم انجليزى كانوا يراقبون الأمور بيقظة ودقة ، الى جانب عدد من ضباط الشرطة خصصوا لمراقبة خط مريوط .

وقد أشاد كتشنر بموقف المصريين الذين يساعدونه فى تنفيذ هذه الاجراءات والذين « رغم انهم بعملهم هذا يتصرفون ضد المشاعر الاسلامية فانهم ينفذون بطريقة فعالة وبدون تردد ما أراه ضروريا للحفاظ على حياد مصر » (٣٤) .

ومع ذلك فقد كان كتشنر يعترف بان هذه المهمة صعبة التنفيذ وتمثل عبئا كبيرا على موارد الحكومة المصرية المالية ، وفى الوقت نفسه يشعر بالاسف لان هذه الرقابة وكل هذه الاجراءات لم توقف نقل المؤن والعتاد الى الساحة الليبية ، فهذه « كمية كبيرة من الأسلحة أنزلها الترك الى البر فى نقطة ما على الساحل على بعد ستين ميلا غربى الاسكندرية حيث كان فى انتظارها عدد من الابل نقلتها الى الحدود وافلتت من نطاق المراقبة ، وسوف يحاكم رجال خفر السواحل المتورطين فى هذه العملية عسكريا . وهم الآن فى السجن ، واننى احاول التوصل الى معرفة من عاون فى ذلك ، وكذلك أصحاب الابل ، وأقترح ارسال سفينة حربية (بريطانية) لمراقبة الساحل ، لانه رغم أن هذه أول كمية من السلاح يتم تهريبها الا أننى أخشى أن يعاود الترك الكرة مرة أخرى ، وقد أخطرت القائم بالأعمال الايطالى بالموضوع من بدايته وبالخطوات التى اتخذتها للقبض على القافلة » .

وازاء عملية التهريب هذه إتخذت الحكومة المصرية عدة اجراءات

(٣٣) للرسالة ٤٠: فى ١٩١١/١١/٢ من كتشنر (القاهرة) الى جراى .

(٣٤) الوسالة ١٢٦: فى ١٩١١/١١/٢٥ ، ورقم ١٢٩ فى ١٩١١ / ١٢/١٠ من كتشنر الى جراى .

اضافية بحشد رجال من سلاح الهجانة على طول الساحل الشمالى
فى مراكز كل منها تحت امره ضباط انجليز لمراقبة الساحل من الاسكندرية
الى السلوم ، وفرضت قيودا على حركة الابل بين مصر وطرابلس ، كما ذكر
كتشنر انه كان عازفا عن استخدام قوات انجليزية ولكن اذا لزم الامر فانه
سوف يستخدم قوة من الخيالة الانجليزية على طول الحدود الغربية
للوادى النيل وتعزيز خط الساحل .

كما اتخذت السلطات البريطانية فى مصر اجراءات مماثلة على حدود
مصر الشرقية عندما علمت بتجمع قوات تركية ومعها كمية كبيرة من السلاح
والعتاد فى غزة ، وان هذا التجمع سيكون مصدرا لتهريب الاسلحة الى
طرابلس عبر مصر عن طريق بير سبع وقناة السويس ، فوضعت حراسة
انجليزية قوية على القناة ، ومنع رسو القوارب على الجانب الشرقى للقناة
لمنع أى قافلة من العبور كما وزعت قوات الهجانة البريطانية على القناة ،
« وسوف تطلق هذه القوات الرصاص اذا لزم الامر مما يؤدى الى حوادث
مؤسفة على الاراضى المصرية » .

ولما كان ملك بريطانيا وقتئذ فى رحلة الى الشرق ومن المقرر عودته عن
طريق قناة السويس فقد رأى كتشنر أنه من المستحسن ابلاغ هذه الحقائق
الى الصدر الأعظم والى السفير التركى فى لندن « لاثناء الحكومة التركية -
ان أمكن - عن مثل هذه المحاولات غير المجدية والتي لن تؤدى الا الى الاضرار
بهم وحدهم . ولا شك فى ان مكتب المعتمد العثمانى هنا (فى القاهرة) هو
المنظم لهذه المحاولات ولعل لرحلة روف باشا السريعة والاخيرة لسوريا صلة
بهذه المحاولات » (٣٥) .

ومن الاجراءات التى اتخذتها السلطات البريطانية فى مصر وقف الاتصال
البرقى مع طرابلس عبر مصر ، وقد احتجت الحكومة العثمانية على ذلك لدى
الحكومة المصرية التى ردت بان هذا الاجراء اتخذ بسبب « قيام الضباط
الترك بتهريب الاسلحة وبذلك يخرقون حياد مصر ، فكان لابد من اتخاذ
اجراءات عسكرية معينة لمنع احتمال تعرض الحكومة المصرية لضرب بالغ
لسماحها بمرور الاسلحة الى المحاربين ، وهذه الاجراءات التى اتخذت تستلزم
تحويل بعض خطوط البرق للخدمة العسكرية (السرية) ، ولكن اذا تعهدت
الحكومة التركية رسميا بعدم محاولة تهريب اسلحة بعد الآن ، واذا انسحبت
حاميتها من السلوم فانه من الممكن اعادة النظر فى احتمال فتح خطوط
البرق على الساحل مرة أخرى » (٣٦) .

(٣٥) البرقية ٥٩ فى ١٩١١/١٢/١٥ ، ورقم ٦٠ فى ١٩١١/١٢/١٦ ، ورقم ٧٠ فى

١٩١١/١٢/٢٩ من كتشنر (للقاهرة) الى جراى .

(٣٦) البرقية ٦٧ فى ١٩١١/١٢/٢٣ من كتشنر (للقاهرة) الى جراى .

وقد لجأ الصبر الأعظم الى الخديو عباس حلمي الثاني فبعث اليه ببرقية يطلب منه فيها أن يستخدم نفوذه الشخصي مع كتشنر من أجل تخفيف الاجراءات التي اتخذها الاخير لمنع المرور عبر مصر الى برقة وطرابلس ، وقد تحدث الخديو بشأن هذه البرقية مع كتشنر الذي اجاب بأنه رغم ميله لمعاملة الباب العالي « فانه ليست لدى فرصة لتخفيف الاجراءات العسكرية التي اتخذت ، فقد باتت ضرورية لحماية مصر من خرق المادة الخامسة من اتفاقية لاهاي سنة ١٩٠٧ علاوة على قوانين البلاد ذاتها التي تمنع منها باثنا دخول الأسلحة اليها » ولا شك ان عظمة الصدر الأعظم يعلم أنه مؤخرًا سار أربعة من الضباط الاثراك مع قافلة من خمسين رجلا مسلحا لمدة ثلاثة أيام عبر الاراضي المصرية ولم يكونوا يحملون أسلحة فحسب بيل انهم أيضا اخذوا معهم اثنين من الجنود المصريين اسرى ونقلوهم معهم ، وانا متأكد من ان عظمتهم سيوافقني على ان استمرار مثل هذا الامر سيؤدي بالضرورة ان عاجلا أو آجلا الى الصدام بين القوات التركية والقوات المكلفة بواجب المحافظة على النظام الهام والامن في مصر . وسوف يقدر عظمتهم النتائج الوخيمة للغاية والتي يحتمل ان تترتب على مثل هذه المصادمات ، ومهما يكن الامر غير مستساغ فان مصر في هذه الظروف ملزمة باتخاذ اجراءات عسكرية وقائية لحماية البلاد من نتائج انتهاك جريمة اراضيها ، ولكنني ساكون سعيدا ان ابجث كيف يمكن تعديل الاجراءات الحالية بطريقة ترضي رغبات الصدر الأعظم بشرط أن يوقف عظمتهم بطريقة فعالة عملية اذخال أسلحة بشكل يتعارض مع القانون » (٣٧) .

وبطبيعة الحال اذا توقفت عملية اذخال أسلحة عبر مصر فان الاجراءات لن يكون لها مبرر بدون أي تلبازل من جانب السلطات الانجليزية ، وان رد كتشنر ليبدل على المارة في التخليص من المازق :

وهن الامور التي تدعو الى الدهشة والمتصيلة بمسألة مرور القوات التركية عبر مصر ان صحف فيينا وبرلين نشرت يرقيات مفادها ان الحكومة البريطانية سمحت بنقل قوات تركية عبر مصر ، وقد تبهرت هذه الصحف ان تنشر هذا الخبر بشكل بارز ، واخذت تجلجل وتعلل ما يوجب به « هذا التغير المناحي في مسلك بريطانيا المتشدد ودبلوماسيتها المعهية » . وفي مسيل تعليل مسلك بريطانيا (المزعموم) ذكرت احدى هذه الصحف الالمانية انه « كان من الواضح في البداية ان بريطانيا وفرنسيا تشجعان ايطاليا على الاقدام على مغامرتها في طرابلس حيث انه بدون هذا التشجيع

(٣٧) البرقية رقم ١ في ١٩١٢/١/١ من كتشنر (القاهرة) الى جراي :

ومن بريطانيا على وجه الخصوص لم تكن إيطاليا لتجرؤ على التحرك ،
وعلاوة على ذلك فان الدافع وراء التشجيع بريطانيا لايطاليا كان واضحا
الا وهو اضعاف التحالف الثلاثي ووضع ألمانيا في مركز يؤدي الي اضعاف
نفوذها سواء لدى ايطاليا أو لدى تركيا .

ولكن بريطانيا ادركت فيما بعد - كما تقول الصحيفة الألمانية - انها
استخفت بخطر احتمال نشوب ثورة اسلامية ولذلك فقد حاولت اغراء
ألمانيا بالتعاون معها في الآستانة لاحتلال السلام ويبدو ان هذه المحاولة قد
أخفقت » . واستطردت الصحيفة الألمانية فذكرت انه بالنظر الى تغيير الحكومة
في تركيا فقد صار لبريطانيا مرة أخرى اليد العليا والفوقان في الآستانة
ولما كانت محاولتها لجذب ألمانيا نحو عمل مشترك قد فشلت فقد غيرت
بريطانيا سياستها تجاه المسألة الطرابلسية ووضعت نفسها الى جانب
تركيا ، ومما يؤيد ذلك سماحها بمرور القوات التركية عبر مصر ، وسيكون
التأثير الايجابي لهذا التصرف عظيما في الآستانة وفي العالم الاسلامي كله ،
بينما يجتعل ان تكون هناك مزايا أخرى مادية آجلا أو عاجلا ، حيث
ان بريطانيا لا تفعل شيئا بل مقابل ، ويجتعل ان تكون هذه المزايا في
الكريت أو في كريت ، ولكنه من الممكن ان تكون بريطانيا نفسها تتطلع
الى برقة نظرا لاهميتها الاستراتيجية لمصر ، فلن يكون مقبولا لدى
بريطانيا ان تنزل برقة الى ايطاليا ، (٣٨) .

ولا شك ان وجهة النظر التي ابدتها الصحف الألمانية بتشجيع بريطانيا
للمرور عبر مصر وان كانت تبيح في ظاهرها معقولة ، الا ان الوثائق الثانية
في الوثائق والتي أوردناها في هذه الدراسة في الصفحات السابقة تؤكد ان
بريطانيا جازيت بكل شدة مرور الترك عبر مصر لدعم المقاومة في ليبيا ضد
الغزو الايطالي ، وإذا كان قد حدث تسرب وتيسل لبعض المودات والافراد
فقد تم ذلك رغم انهم السبلطات البريطانية وظروف خارجة عن ارادتها ،
خصوصا إذا وضعنا في الاعتبار ان عملية تهريب الضباط والسلاح انهما
كانت تتم بعمومية الاهالي من المصريين ، وهناك وسائل شتى تحولهم
يفلتون من الرقابة ، خصوصا مع اتساع المنطقة الصحراوية بين مصر
وبرقة . ولا شك ان الصحف الألمانية بهذه الانباء انما تحاول الوقعية
بين بريطانيا وايطاليا حتى لا تنسحب الأخيرة من التحالف الثلاثي وتنضم
الى الوفاق ، مثلما حاولت (ألمانيا) الوقعية بين الدولة العثمانية وبريطانيا
عندما عزت الى هذه الأخيرة تحريض ايطاليا على غزو ليبيا ، وهي تهمة
يمكن ان تكون جميع الدول الأوروبية بما فيها ألمانيا مسؤولة عنها ؛

(٣٨) البرقية ٨٠ في ١٠/١٠/١٩١١ ، والرسالة ٣٠٨ في ١٠/١٠/١٩١١ من جنوشن

(برلين) الى جرای .

السلوم :

وكان من الطبيعي ان تستغل بريطانيا الموقف لصالحها ، وتنتهز فرصة رضا ايطاليا عن الموقف البريطاني بصفة عامة لكي تنال شيئا من الغنيمة لنفسها تحت ستار المصالح المصرية ، ويتجلى هذا في موقف الحكومة البريطانية من مسألة السلوم وحدود مصر الغربية عند ساحل البحر المتوسط .

وقد نبعت مسألة السلوم من ظهور سفينة حربية ايطالية بجوار السلوم وأخذت في القيام ببعض مقاييس الاعماق . وكان من عوامل النشاط الايطالي في مياه السلوم - الى جانب منح التهريب - انه كان يوجد بجوار السلوم (على أرض برقة) حامية تركية .

ولذلك صار كتشنر يرى ضرورة تواجد سفينة حربية بريطانية عند السلوم وذلك من أجل الحيلولة دون تهريب الأسلحة الى المقاتلين في برقة من ناحية ، وتفاديا لوجود سفن ايطالية في المنطقة من ناحية أخرى ، وهو أمر لا يرضى به بريطانيا ولا يرضى به كتشنر الذي أحس بسخط الرأي العام المصري على تواجد السفن الايطالية عند السلوم (٣٩) .

وقد طلب جراي وزير الخارجية البريطانية من الاميرالية ارسال سفينة حربية بريطانية الى المياه المصرية ليس فقط لمنع تهريب الترك للسلاح ولكن أيضا لضمان ان حياض مصر لم ينتهك من أى من الجانبين (٤٠) .

كما بذل كتشنر من جانبيه وعن طريق ضباطه العاملين في الحكومة المصرية مثل هنتر باشا وسنوبك جهدا كبيرا لاقناع قائد الموقع التركي عند السلوم بالانسحاب غربا (بعيدا عن الحدود المصرية) وبعد معارضة شديدة انسحبت الحامية التركية الى الغرب من موقعها بميلين فقط ولم تفلح مساعي الضباط البريطانيين في زحزحتها الى الغرب أكثر من ذلك (٤١) .

كما كانت هناك مسألة اثارته قلق البريطانيين ، ذلك انه على الرغم

(٣٩) للرسالة رقم ٣٠ في ١٢/١٠/١٩١١ ، والبرقية رقم ٢٩ في ٢٦/١٢/١٩١١ من

كتشنر (للقاهرة) الى جراي .

(٤٠) البرقية رقم ٧٥ في ٢٨/١٢/١٩١١ من جراي الى كتشنر .

(٤١) للرسالة رقم ١٤٠ في ٣١/١٢/١٩١١ من كتشنر الى جراي .

من اعلان حياد مصر رسميا في الحرب القائمة بين الحكومتين التركية والايطالية فقد أعلنت الحكومة الايطالية فرض الحصار على الساحل الشمالي لافريقية بين خطي طول ١١ر٣٢ ، ٢٧ر٥٤ شرقي جرينتش أى أن الحكومة الايطالية مدت حصارها على طول الساحل المصرى الى نقطة تقع الى الشرق من رأس الكنايس بأكثر من درجة طولية (أى مائة كيلو متر) كما وصل الى اسماعال حكومة البريطانية ان الحكومة الايطالية تعتبر ان اراضى برقة تمتد حتى خط طول ٢٧ شرقا أو الى مرسى مطروح ، ولذلك فقد كتبت الحكومة البريطانية مذكرة بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩١١ سلمتها للمركيز امبريالى بانها لا يمكن ان تسلم بهذا الادعاء (٤٢) .

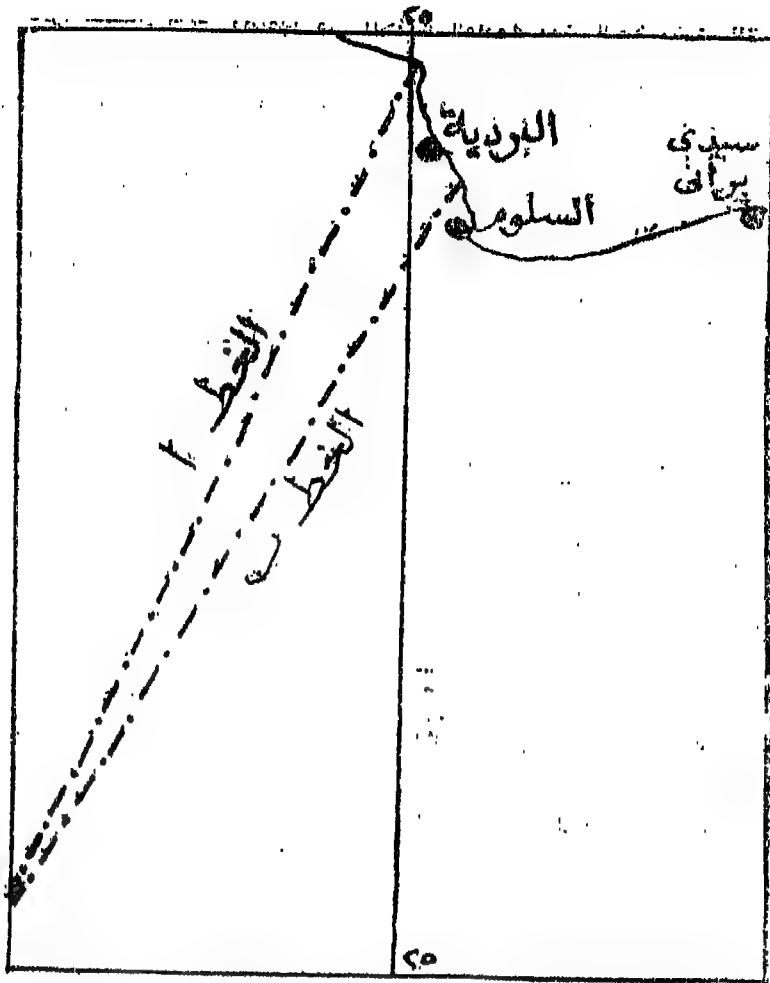
كما علم كتشنر ان الحكومة الفرنسية ابالغت ممثلها في مصر بان الحكومة الايطالية تعتبر ان اراضى برقة تمتد الى مرسى مطروح (٤٣) .

ولكن كتشنر كانت له اهداف أبعد من مسألة التهريب أو التوسع التركى أو تواجد السفن الايطالية ، كان يفكر في المستقبل ، وبعد أن تستقر الامور نهائيا وتناول ليبيا (طرابلس وبرقة) الى ايطاليا ، وما قد يترتب على ذلك من وجود خطر يتهدد الوجود البريطانى في مصر من جانب ايطاليا في برقة ، وبعد النظر هذا من الامور التى اشتهر بها سياسة بريطانيا . فقد كان كتشنر يرى انه من الصعب تحديد الحدود بدقة بين مصر وبرقة عند السلم وأنه يمكن ان يكون هناك خطان يصلحان كحدود : الخط ١ والخط ٢ ، والاول يقع الى الغرب أكثر من الثانى ، ولذلك كان كتشنر يرى انه أفضل من الخط ٢ ، ويقترح على حكومته ان تتمسك به فى أية مراسلات مع الحكومة الايطالية باعتباره يمثل الحدود الحقيقية .

(٤٢) نص المذكرة في اللوائح البريطانية ، الرسالة رقم ١٦٣ في ١٨/١٠/١٩١١ من جرای

الى كتشنر .

(٤٣) البرقية ٣١ (سرى) في ١٥/١٠/١٩١١ من كتشنر الى جرای .



وعندما استفسر وزير الخارجية البريطانية عن الفائدة المادية التي يمكن أن تعود على بريطانيا من امتلاك المساحة الواقعة بين الخطين أ ، ب رد كتشنر بأنه على الرغم من ضآلة هذه المساحة إلا أن لها قيمة كبيرة لمصر (وبالتالي لبريطانيا طبعاً) ذلك أن الخط ب يقع إلى الغرب مباشرة من ميناء السلوم (الصغير) ، أما الميناء الآخر في خليج السلوم وهو ميناء البردية الذي يقع على مسافة بضعة أميال شمال غربي الخط ب فإنه رغم صغره إلا أنه - في رأي كتشنر - أفضل من السلوم . وعلى ذلك فإنه ما لم يتخذ الخط أ كحدود فإن ميناء البردية سيصبح من مصر علاوة على امتداد سيطرة مصر (وبالتالي بريطانيا) على مسافة أطول من الطريق الذي يحتل الاستكثارية بتطرق (بركة) « ولذلك فإنني أعتقد أنه من عفاها يعميل وثقت تخطيط الحدود في المنطقة يجب أن تكلف اللجنة - لاعتبارات استراتيجية وجغرافية - بأن تنقشك بالخط الذي يقع إلى الغرب أكثر » (أي الخط أ) .

وقد أراد سير إلوارد جرای وزیر خارجیه بریطانیاستشارة أهل الاختصاص فی هذا الأمر فكتب فی ١٢ مارس (آذار) ١٩١٢ الى كل من وزارة الحربیه والأمیرالیه البریطانیة ، وقد ردت وزارة الحربیه بانها عند استخدام ميناء السلوم وقت الحرب (بواسطه بریطانیاست) فان امتلاك دولة أخرى لميناء البرديه سسوف يسبب ارتباكاً كبيراً وبخاصة اذا جرى تحصينه واستخدامه كقاعدة لسفن الطوربيد والغواصات (٤٤) .

أما الاميرالية البریطانیة فقد ردت بانها تتفق مع وجهة نظر كتشنر ، فمما يختص بأهمية امتلاك مصر لكل الخط الساحلي لخليج السلوم بما فيه رأس الملح حيث أن امتلاك دولة أخرى لميناء البرديه والربوة التي تشرف على مرفأ السلوم ، سوف يقلل من القيمة لاستراتيجيه للسلوم كمرفأ ، ولذلك فان الاميرالية تعتبر أنه « من المرغوب فيه جدا في أى تخطيط مقبل للحدود الغربيه لمصر أن تحاول الحكومة البریطانیة أن تحصل لمصر على خط للحدود يمتد من رأس الملح ويتضمن ميناء البرديه » (٤٥) .

ومن الأمور التي تدعو للدهشة انه عندما تسربت هذه الاختصار والآراء البریطانیة الى الحكومة الايطالية قام السفير الايطالي في لندن بابلاغ وزير الخارجيه البریطانیة بانهم علموا أن كتشنر يفكر في احتلال ميناء البرديه « وهو خارج حدود مصر » فاذا بجرای يرد على السفير الايطالي بان الخبر « ليس فيه كلمة صدق واحدة بشأن تفكيرنا في التحرك خارج الحدود عند السلوم وأنا لم اسمع من قبل عن اسم البرديه (٤٦) » (١١) .

جغيبوب :

بعد نشوب الحرب العالميه الاولى أرادت بریطانیاست أن تقدم مختلف الأغراض لجنوب إيطاليا التي تصفوت الخلفاء ، ومن تلك الأغراض مشروع الاتفاق البریطاني الايطالي (ملنر / شالويتا) نشأ ١٩٢١ والذي تعهدت فيه بریطانیاست بمساعدة إيطاليا في الحصول على واحة جغيبوب لاتخاذها قاعدة لقاذف الغارات السوفسيين ضد الحكم الايطالي الذي كان قد سيطر على ليبيا . الا أن هذا المشروع لم ينفذ في ذلك الوقت ، خصوصاً وأن بریطانیاست لم يكن لها الحق آنئذ في التصرف في أراضي مصر الخاضعة لحمايتها (٤٧) .

(٤٤) خطاب سري (بدون رقم) بتاريخ ١٩١٢/٤/٣ من وزارة الحربيه الى وزارة الخارجيه .

(٤٥) خطاب سري (بدون رقم) بتاريخ ١٩١٢/٤/١٢ من الاميرالية البریطانیة الى وزارة الخارجيه .

(٤٦) الرسالة ١٤٨ في ١٩١٢/٦/٢٨ من جرای الى رود (روما) .

(٤٧) سامي حكيم : جغيبوب ص ٧ ، ٢١ - ٢٢ .

ولم تلبث بريطانيا - التي كانت لا تزال تتحكم في مصائر مصر وتدير شئونها رغم اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - أن أرغمت الملك أحمد فؤاد ورئيس وزرائه أحمد زيور على تسوية الحدود بين مصر والوجود الإيطالي في ليبيا بحيث تترك جغبوب داخل الحدود الليبية وذلك بموجب الاتفاق الذي أبرم في ٦ ديسمبر (كانون أول) ١٩٢٥ . إلا أننا إذا رجعنا إلى الوراء لوجدنا أنه كان لبريطانيا رأي آخر يناقض رأيها الذي تضمنه مشروع اتفاق (ملنر/شالويا) واتفاق ١٩٢٥ .

وكما جاء في تقرير لإدارة المخابرات بوزارة الحربية المصرية سنة ١٩١٠ عن حدود مصر الغربية - وكانت السلطات البريطانية بطبيعة الحال تشرف على هذه الإدارة - أن مذكرة مؤرخة في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ قدمت إلى الحكومة العثمانية جاء فيها أنه « لا جدال في أن حدود مصر الغربية كانت دائما تعتبر على أنها تبدأ من رأس جبل السلوم الذي يقع إلى الشمال من الميناء ، وتتبع هذه الحدود حافة التلال ثم تسير في اتجاه جنوبى غربى لتضم واجات سيوه وجغبوب » .

وفي سنة ١٩٠٧ فإن الحكومة الإيطالية - وقد افتابها القلق على مصالحها في برقة - عبرت عن رغبتها في الحصول على تأكيد بشأن حدود مصر الغربية التي اعتبر الإيطاليون أنها تمتد من رأس بولان على الساحل إلى نقطة التقاء خط طول ٢٥ شرقا مع خط عرض ٣٠ شمالا ، ومنها على امتداد خط طول ٢٥ شرقا إلى نقطة التقائه مع خط عرض ١٥ شمالا بحيث تضم برقة المنطقة الواقعة إلى الغرب من هذا الخط كل خليج السلوم وواحتي جغبوب والكفرة . ولكن الحكومة البريطانية في ردها على إيطاليا أوضحت أن هذا التحديد تجاوز حتى ما كانت تطالب به الحكومة العثمانية ، وأنه فيما يختص بجغبوب فانت يجب التمسك بما جاء في المذكرة المقدمة إلى حكومة الباب العالي (١٩ نوفمبر ١٩٠٤) : وأن الحدود يجب أن تمر إلى الغرب من جغبوب (٤٨) .

وقبل أن تقدم إيطاليا على غزو ليبيا رد وكيل الخارجية الإيطالية على طلب الإحاطة المقدم من السنيور بيكورارو عضو البرلمان الإيطالي في ٢١ يونيو ١٩١١ بشأن جغبوب . وكان عضو البرلمان قد ذكر أن كل الخرائط بما فيها تلك المطبوعة في إيطاليا تدخل جغبوب ضمن منطقة السيادة المصرية البريطانية ، وجاء رد وكيل الخارجية الإيطالية أنه « ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن

(٤٨) مذكرة لإدارة المخابرات المصرية مرفقة برسالة تشييتهم إلى جرای في ٢٩ أكتوبر .

١٩١٠ .

واحدة جغبوب قد ضمت فعلا الى منطقة النفوذ المصرى البريطانى ، فهى بلا شك ملك لبرقة » (٤٩) .

وما أن وصلت هذه المعلومات الى دار المعتمد البريطانى فى القاهرة حتى بادرت الى الاستفسار من وزارة الخارجية البريطانية عن التعليمات التى تسترشدها اذا ما أثار القوائم بأعمال القنصل الايطالى فى القاهرة هذا الموضوع ، رغم أن دار المعتمد البريطانى اعترفت بأنها تفهم من مراسلات وزارة الخارجية « أننا نعتبر جغبوب أرضا مصرية » (٥٠) .

وقد رد جراى على استفسار دار المعتمد بأنهم « على صواب فى اعتقادكم بان الحكومة البريطانية تعتبر جغبوب أرضا مصرية ، ويجب على الحكومة الايطالية أن تعلم ذلك ، حيث أن صورة من المذكرة التى سلمها السفير البريطانى فى الآستانة الى حكومة الباب العالى فى ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ قد سلمتها الى السفير الايطالى فى لندن مع مذكرتى المؤرخة فى ٢٠ أغسطس (آب) ١٩٠٧ ولم تقدم الحكومة الايطالية وقتئذ اعتراضا على وجهة النظر البريطانية الواردة فى مذكرة ١٩ نوفمبر ١٩٠٤ واذا ما عاد القائم بأعمال القنصلية الايطالية لاثارة الموضوع فانه يكفى أن ننبهه الى أنه حسب معلومات وزارة الخارجية البريطانية فان وكيل الخارجية الايطالية قد ارتكب خطأ جغرافيا فى اجابته على طلب الاحاطة المقدم من السنيور بيكورارو (٥١) .

وبعد أن قامت الحرب التركية الايطالية حول ليبيا عادت الحكومة البريطانية لتؤكد - فى مذكرة مؤرخة فى ١٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ وقدمت الى المركز امبريالى سفير ايطاليا فى لندن - انه « فى هذه الظروف فان سير ادوار جراى يرى أنه من الصواب ومن أجل منع سوء التفاهم مستقبلا تذكير السفير لايطالى لابلأغ حكومته بأن وجهات نظر الحكومة البريطانية بشأن الحدود الغربية لمصر لم يطرأ عليها تعديل منذ المراسلات التى تبولت بين سير ادوار جراى والسفير الايطالى فى سنة ١٩٠٧ وبعد ذلك علمت الحكومة البريطانية أن الحكومة الايطالية قد اعتبرت أنه من المفهوم أن أراضي برقة تمتد حتى خط طول ٢٧ شرقا أى الى مرسى مطروح ، والحكومة البريطانية لا يمكنها بأى حال أن تسلم بهذا الادعاء » (٥٢) .

-
- (٤٩) الوثيقة ١٠٢ فى ١٩١١/٦/٢٤ من ديرنج (روما) الى جراى .
 (٥٠) الوثيقة ٧٦ فى ١٩١١/٦/٢٩ من تشيتهم (القاهرة) الى جراى .
 (٥١) الوثيقة ١٣٩ فى ١٩١١/٨/٢٥ من جراى الى تشيتهم (القاهرة) .
 (٥٢) مذكرة بتاريخ ١٦/١٠/١٩١١ الى المركز امبريالى .

(م - ٨ الرسالة)

يضاف الى ذلك أنه فيما يختص بجغوب جاء في تقرير وزارة الحربية البريطانية المؤرخ في ٣ أبريل (نيسان) ١٩١٢ والمرفوع الى وزارة الخارجية أنه « في ظروف معينة ستكون هناك ميزة عسكرية لضم واحة جغوب لتدخل الحدود المصرية على أساس أن وجود واحة داخل الأرض المصرية قرب الحدود أفضل من وجودها في أرض دولة أجنبية » .

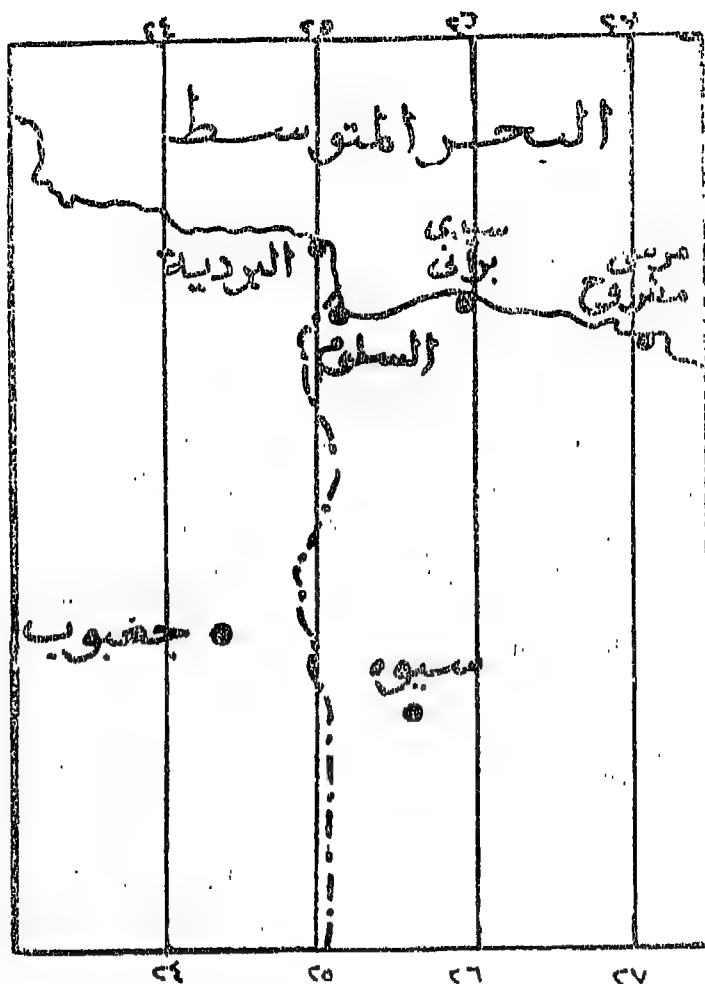
وعندما أبلغ جرای كتشنر بتقارير وزارة الحربية والاميرالية البريطانيتين بشأن حدود مصر الغربية ، طلب من كتشنر أن يضع في اعتباره أنه من الممكن التنازل مستقبلا عن جغوب مقابل المنطقة الواقعة بين خطي الحدود أ ، ب اللذين أشار اليهما كتشنر في رسالته المؤرخة في ١٧ فبراير (شباط) « الا أن مثل هذه المفاوضات لا يمكن أن تبدأ في اللحظة الحالية ، فقد تظهر فرصة أكثر ملاءمة عندما يصير من الضروري تخطيط الحدود بدقة بين مصر وبرقة عند نهاية الحرب الحالية ، ولذلك فانه من الضروري الاحتفاظ بحقوق مصر على واحة جغوب » (٥٣) .

وقد أكد سفير بريطانيا في روما أنه فهم من المراسلات الواردة من القاهرة أن كتشنر يميل الى زحزة الحدود المصرية الى الغرب من النقطة المعروفة برأس جبل السلوم بحيث يصبح كل خليج السلوم أرضا مصرية ، وأن هناك اتجاه لاستخدام جغوب في المساومة لاقتناع إيطاليا بهذا التعديل على الساحل عند الدخول معها في مفاوضات بعد انتهاء الحرب الطرابلسية » (٥٤) . ولو أن السفير البريطاني في روما خرج من محادثاته مع المسؤولين في وزارة الخارجية الإيطالية بانطباع مؤداه ان إيطاليا تريد الحصول على جغوب « ولذلك فهناك صعوبة في اتخاذها أساسا لتسوية الحدود بين مصر وبرقة عند الساحل » (٥٥) .

(٥٣) الوثيقة ٦٠ (سرى) في ١٩١٢/٤/٣٠ من جرای الى كتشنر (القاهرة) .

(٥٤) الوثيقة ١٣٨ (سرى) في ١٩١٢/٦/١ من رود (روما) الى جرای .

(٥٥) الوثيقة ٩٤ في ١٩١٢/٦/٢٣ من جرای الى كتشنر (القاهرة) .



وبمرور الوقت كانت بريطانيا مستمرة في تأكيد تبعية جنوب مصر
سواء في مواجهة الترك أو في مواجهة الإيطاليين ، فعندما ابلغ كتشنر
جراي بأن أنور بك القائد العثماني في طرابلس قد ارسل قوة عربية
لاحتلال جنوب ابلغ جراي ذلك الى سفير بريطانيا في الآستانة وطلب منه
ان يذكر الحكومة التركية بأن « جنوب أرض مصرية ، ويحذروهم من ان أي عمل
من هذا القبيل من جانب أنور بك سوف تعتبره الحكومة البريطانية
خرقا لحياض مصر ... » .

كما أنه عندما ابلغ كتشنر جراي بأن أنور بك ارسل الى جنوب

بعض الأشخاص (مدير واثنين من الضباط وكاتباً وبعضاً من غير النظاميين)
لاقامة مركز في مكان ما بين جغبوب وسيوه طلب جرى من سفيره في
الاستانة ان يطلب من حكومة الباب العالي اصدار التعليمات الى الموظفين
الترك في جغبوب بالانسحاب (٥٦) .

كما انه عندما ابلغت دار المعتمد البريطاني في القاهرة وزارة الخارجية
البريطانية بأنه قد وصلت الى جغبوب مجموعة أخرى من الترك تحمل
الاموال والهدايا من أنور بك الى الشريف السنوسي للاتصال به في
الكفرة ومعرفة ما اذا كان سيحضر الى جغبوب أم لا ، عندئذ ابلغ جرى
هذه المعلومات الى سفيره في الاستانة طالباً الاستفسار عن معنى هذه
البعثة « حيث أنها تتعارض مع حقوق مصر » (٥٧) .

وفي لقاء بين توفيق باشا السفير التركي في لندن مع سير آرثر
نيكولسون وكيل الخارجية البريطانية في ٢٠ مايو (أيار) ١٩١٢ ذكر
الآخر ان « جغبوب أرض مصرية احتلتها خطأ ، أو على وشك ان يحتلها.
خطأ ، أنور بك ، ونحن نطلب ان ينسحب أنور بك وأى قوة تركية أو عربية
(أى ليبية) بدون تأخير ، وحق مصر في جغبوب ليس موضع شك ،
ولما كانت مصر محايدة فأننا يجب ان نتأكد من ان أيا من الجانبين المتحاربين
لم يحتلها » .

وعندما ابلغ لوثر وزير خارجية بريطانيا بان مجلس الوزراء التركي
يعتبر جغبوب جزءاً من ولاية بنغازي رد جرى « اننا ابلغنا حكومة الباب
العالي بطريقة قاطعة في سنة ١٩٠٤ بان جغبوب جزء من الأراضي المصرية
ولم يصادف هذا الرأي اعتراضاً وقتئذ ، وعلى ذلك لا يمكن ان يعتبر المكان
جزءاً من ولاية بنغازي » (٥٨) .

أما في مواجهة ايطاليا فانه عندما اخطر سفير بريطانيا في روما وزير
الخارجية الإيطالية بالظروف التي تحيط بمحاولة أنور بك اقامة مركز
بجوار جغبوب والخطوات التي اتخذتها السلطات البريطانية لضمان انسحاب
الترك انتهن السفير البريطاني الفرصة لتأكيد حق الحكومة المصرية في
امتلاك جغبوب (وذلك حتى لا تطالب بها ايطاليا كجزء من برقة) .

(٥٦) برقية ٢٠٤ في ١٦/٤/١٩١٢ ، ورقم ٢٣٦ في ٢٧/٤/١٩١٢ من جرى الى لوثر
(الاستانة) .

(٥٧) برقية ٣٠٨ في ٣٠/٥/١٩١٢ من جرى الى لوثر (الاستانة) .
(٥٨) الوثيقة ٣٢٤ في ١١/٦/١٩١٢ ، ورقم ٣٣١ في ١٧/٦/١٩١٢ من جرى الى لوثر .

ومن أجل تدعيم وجهة النظر البريطانية فى مواجهة كل من الدولة العثمانية وايطاليا اقترح كتشنر على جراى ان يجرى (كتشنر) اتصالا بالسنوسى لمحاولة الحصول على تأكيد منه بتفضيل بقاء جغبوب تحت الحكم المصرى « فاذا تم ذلك فان الباب العالى لن يقدم على معارضة وجهة نظر الزعيم السنوسى فى هذه المرحلة من تطور الاحداث » (٥٩) لان الحكومة العثمانية يهملها استرضاء السنوسيين فى مواجهة الغزو الايطالى) . كما انه ببقاء جغبوب - ولها مالها من مركز عظيم بين السنوسيين - تحت السيطرة المصرية (البريطانية) ستتجوز من الخضوع للسيطرة الايطالية ، وهذا عامل له اهميته فى ازدياد امل بريطانيا فى الحصول على موافقة السنوسى .

يضاف الى ذلك ما صارت تعتقده السلطات البريطانية فى مصر من احتمال ان تكون لدى الشيخ السنوسى أوراق تثبت حصوله على حقوق فى جغبوب من والى مصر (سعيد أو اسماعيل (٦٠) ، ولذا كان هناك اتجاه بين بعض الساسة البريطانيين يرئد قيام كتشنر بالتأثير على السنوسى - بطريقة غير مباشرة - لمقاومة ادعاءات الترك ، ولربما للحصول على معونة السنوسيين فى طرد الترك من جغبوب « لان أى اتصالات مباشرة معه قد تكون سابقة لاوائها ، حيث ان أمرها قد ينكشف وتصير معروفة وتخلق انطبعا باننا نحاول منعه من الدفاع عن قضية الاسلام » (٦١) .

ومن ناحية أخرى كان جراى وزير خارجية بريطانيا يخشى مغبة هذه الخطوة « حيث ان السنوسى - اذا ما سلمت بريطانيا جغبوب للايطاليين مقابل التسوية عند السلم - قد يشعر باننا خدعناه بعد ان اقنعناه وحرصناه على طرد الترك من جغبوب ، كما ان الحصول على تأييده لمصرية جغبوب يضعنا فى التزام نحوه » (٦٢) (أى يجعل من الصعب علينا التنازل عنها لايطاليا فيما بعد . وقد أيد كتشنر وجهة نظر جراى من حيث الاثر السىء للغاية الذى سوف يحدثه فى نفس السنوسى التنازل عن جغبوب ، « ولا شك فى انه اذا كانت جغبوب ستدخل تحت سيطرة أجنبية فانه (أى السنوسى) يفضل كل التفضيل ان يكون تحت سيادة مصر لا ايطاليا » .

(٥٩) البرقية ٣٥ فى ١٦١٢/٦/٢٠ من كتشنر (القاهرة) الى جراى .

(٦٠) البرقية ٣٧ فى ١٩١٢/٦/٢٠ من كتشنر (القاهرة) الى جراى .

(٦١) البرقية ١٩٦ فى ١٩١٢/٦/٢٠ من لوثر (الاستانة) الى جراى .

(٦٢) الوثيقة ٤٢ (سرى) فى ١٩١٢/٦/٢٧ من جراى الى كتشنر (القاهرة) .

ولا شك انه كان لدى المسئولين البريطانيين هدف آخر من محاولة اثباتصرية جغبوب والحصول على تأييد السنوسى لذلك ولو بطريقة غير مباشرة ، ذلك انه كان من المعروف ان السلطات التركية تتوق لاستخدام جغبوب فى الأعمال العسكرية ضد الايطاليين ، كما صار معروفا ان السنوسى واتباعه قد حملوا السلاح ضد الايطاليين ، ومن ثم فان تأكيد مصرية جغبوب سيحول دون استخدامها فى القتال سواء من جانب الترك أو من جانب السنوسيين على أساس أن استخدامها فى الأعمال العسكرية سيكون خرقا للحياة الذى ألزمت بريطانيا مصر به ، الأمر الذى يضع بريطانيا فى مركز حرج .

وظلت السلطات البريطانية فى مصر تلتقط من هنا وهناك أخبار تواجد الترك فى جغبوب ، وكذلك الموعد الذى سيصل فيه الشيخ السنوسى اليها ، وتوافى بها وزارة الخارجية البريطانية لترسل اليها بالتعليمات التى تقتصر على أساسها ، ونقلها عن تاجر مغربى جاء الى القاهرة من جالو علم كتشنر ان الضابط التركى وكاتبه وحفنة من الرجال من أصل عربى لا يزالون فى جغبوب وأنهم « فى البداية كانوا يرفعون العلم التركى بشكل مستمر ، وعندما احتج مندوب السنوسى على أساس ان جغبوب مركز دينى وليس مركزا سياسيا تخاير الضابط التركى مع أنور بك واستقر رأى على ان يرفع العلم التركى فى أيام الجمعة فقط وذلك لحين وصول السنوسى الى جغبوب وهو أمر من المتوقع حدوثه قريبا » (٦٣) .

ولما كان من المتوقع وصول السنوسى الى جغبوب بين يوم وآخر فقد فكرت السلطات العثمانية فى تدبير لقاء بينه وبين أنور فى مكان ما بالقرب من جغبوب وذلك للتفاهم حول الدور الذى يمكن أن تقوم به السنوسية فى الكفاح ضد الغزاة الايطاليين ، أو على الأقل - كما تصورت السلطات البريطانية فى القاهرة - لكى يدخل أنور بك فى روع العرب أنه حصل على مباركة السيد أحمد السنوسى حتى اذا فشل فى الحصول منه على أية معونة فعالة فى القتال ، على أساس ان ذلك فى حد ذاته « سوف يحدث أثرا فوريا يساعد أنور بك فى تقوية مركزه وتدعيمه بين القبائل التى تشترك حاليا فى الحرب » .

وقد سأل المعتمد العثمانى فى مصر الحكومة المصرية عما اذا كان لديها اعتراض على ذلك اللقاء (بين أنور والسنوسى) فى المكان المقترح (بالقرب من جغبوب) ، واستشارت دار المعتمد البريطانى وزارة الخارجية

(٦٣) الوثيقة ٧٦ فى ١٩١٢/٧/١ من كتشنر الى جراى .

البريطانية التي أفادت بأنها « لا تستطيع السماح باستخدام الأراضي المصرية ولا أن تقدم على عمل له صلة بالترتيبات الخاصة بعقد اجتماع بين أنور بك والسنوسى ٠٠٠ وتسهيل ذلك بأية طريقة سيكون خرقا للحيداد (٦٤) » .

وخوفا من أن يتم التفاهم بين الترك والسنوسى بحيث ينضم الأخير الى المقاومة ضد الغزو الايطالى فكرت دار المعتمد البريطانى من أجل التأثير على السنوسى للبقاء على الحيداد والقيام الهدوء أن يكتب اليه كتشنر بنفسه (شخصيا) رسالة ترسل اليه عن طريق مندوب السنوسى فى القاهرة على أن تقتصر الرسالة على توجيه تحذير عام للسنوسى حتى يلتزم الهدوء (٦٥) أى لى لا يستخدم جغوب كقاعدة ضد الايطاليين ، خصوصا وإن الحكومة الإيطالية - عن طريق سفيرها فى لندن المركز امبريالى - كانت قد طلبت من الحكومة البريطانية أن تعمل من أجل التأثير على السنوسى لى يبقى على الحيداد ، وقد ردت وزارة الخارجية البريطانية بأنها منذ البداية قد اتخذت كل ما يمكن من اجراءات لمنع أى خرق لحيداد مصر أو سوء استخدام الأراضي المصرية وخصوصا بالنسبة لراحة جغوب ، وأنها - حتى قبل أن يتقدم السفير الايطالى بطلبه - أرسلت تعليمات الى القائم بأعمال ممثل بريطانيا وقنصلها العام فى القاهرة بالا تسمح الحكومة المصرية باستخدام الأراضي المصرية ، أو أن تكون لهذه الأراضي صلة بالترتيبات الخاصة بعقد لقاء بين أنور بك والسنوسى ، وأن تسهيل تأثير أنور بك على السنوسى ضد القوات الإيطالية سيكون خرقا للحيداد ٠٠٠ « علما بأن جغوب ليست مقر الطريقة السنوسية ولا هى مقر الشيخ فى الوقت الحاضر ولذلك فإن الحكومة البريطانية ليست فى وضع يسمح لها بالتأثير أكثر من ذلك على انصار الشيخ المنتشرين على نطاق واسع » (٦٦) .

وأخيرا وصل السنوسى الى جغوب فى أوائل سبتمبر (ايلول) ١٩١٢ ، وكانت دار المعتمد البريطانى تعلم حقيقة موقف السنوسى من القتال الدائر على الساحة الليبية وما أسفر عنه اللقاء بينة وبين البعثة التركية فى جغوب ، ولما كانت الأخبار التى وصلت الى دار المعتمد البريطانى فى القاهرة تشير الى رحيل البعثة التركية عن جغوب فى ٢٤ سبتمبر ، فقد استنتج المسئولون البريطانيون فى القاهرة أن رحيلها كان استجابة لأوامر

(٦٤) البرقية ٤٦ فى ١٩١٢/٨/١٢ من تشيتمام (القاهرة) الى جراى ، والبرقية ٥٣:

فى ١٩١٢/٨/١٤ من جراى الى تشيتمام .

(٦٥) البرقية ٥٩ فى ١٩١٢/٨/٣١ من تشيتمام (القاهرة) الى جراى .

(٦٦) مذكرة من سير لويس مالت الى المركز امبريالى فى ١٩١٢/٩/٥ .

السنوسى وفسرت السلطات البريطانية ذلك على ان السنوسى سيقف على الحياد بين الترك والاطليان ولن يقدم أية معونة فعالة لاي من الجانبين (٦٧) .

وقد اثبتت الحوادث خطأ هذا الاستنتاج ، فقد قام السنوسيون بدورهم فى حركة المقاومة فالقطر الليبى مقرهم ، وهو فى الوقت نفسه جزء من العالم الاسلامى من واجبهم الدفاع عنه .

البحر الأحمر وارتربة :

أما كانت الحكومة الإيطالية ترحب باستثناء البحر الأحمر من مجال الأعمال العسكرية أى تحييده ، ولا شك ان ذلك كان فى مصلحة إيطاليا أكثر من كونها فى مصلحة الدولة العثمانية ، لأن هذه الأخيرة كانت تستطيع الاستفادة من قوات حمايتها فى شبه الجزيرة العربية ونقلها الى ميدان القتال فى ليبيا خصوصاً بعد ان عقد الصلح بين الدولة العثمانية والامام يحيى فى اليمن ، كما كان فى استعادة الدولة العثمانية أن تتخذ من السواحل الشرقية للبحر الأحمر قواعد للانارة على ارتربة ، ولقد علمت السلطات الإيطالية أن الترك يجمعون عملاً فى مخا وموان أخرى قوارب مسلحة للانارة على ارتربة . وحياد البحر الأحمر من شأنه أن يحول بين الترك وبين نقل قواتهم من شبه الجزيرة العربية عن طريق البحر الأحمر (٦٨) .

أما من ناحية إيطاليا فانها لم تكن بحاجة الى البحر الأحمر لأنها تستطيع اعداد قواتها المقاتلة فى ليبيا بمزيد من الجنود والعقاد من إيطاليا ذاتها . الا ان الحكومة الإيطالية كانت تفضل ألا تقترح هى فكرة تحييد البحر الأحمر ولكنها ترحب بها اذا تقدمت بهذا الاقتراح دولة ثالثة وبشرط ان تلتزم به الدولة العثمانية أيضاً (٦٩) .

وأرادت الحكومة الإيطالية ان تدخل فى روع الحكومة البريطانية أنها تقبل تحييد البحر الأحمر من أجل خاطر بريطانيا والحفاظ على مصالحها

(٦٧) الوثيقة ٥٩ فى ١٩١٢/٩/٢٨ والرسالة رقم ١٠٦ فى ١٩١٢/٩/٢٩ من تشيتهم

الى جرائى .

(٦٨) الوثيقة ٢٨١ فى ١٩١١/١٠/١٦ من جرائى الى لوتر (الاستانة) .

(٦٩) الوثيقة ٩٤ فى ١٩١١/١٠/٩ من رود (روما) الى جرائى .

«فانه لخدمة أغراض الحرب تود الحكومة الإيطالية بطبيعة الحال أن تدمر الاسطول التركي وكل الناقلات التركية في البحر الأحمر ، ولن يكون لذلك أثر معنوي فحسب ولكنه أيضا سوف يقضى على كل خطر من جانب القوات التركية التي يمكن أن تنتقل من اليمن الى طرابلس ، ولكن الود الصادق الذى تكنه إيطاليا لبريطانيا جعل إيطاليا تلبى رغبتنا (أى رغبة بريطانيا) فى ان يبقى البحر الأحمر حرا للتجارة ، ولذلك فان الحكومة الإيطالية على استعداد للموافقة على حياد البحر الأحمر بشروط معينه ٠٠٠ » .

وقد طلب السفير البريطانى فى روما من وزير الخارجية البريطانية ان يكون اتصال بريطانيا بالترك فى هذا الشأن بطريقة لا تضر مركز إيطاليا ، أى انه يرغب فى أن « نتجنب اعطاء أى انطباع فى الأستانة بأن إيطاليا قد قدمت الاقتراح من أجل مصالحها هي ، خوفا ان يؤخذ ذلك كمظهر على ضعف إيطاليا » . كما كانت الحكومة الإيطالية ترى ان تمتنع عن تقديم مقترحات حول هذا الموضوع لانه اذا صدر هذا الاقتراح عن دولة محايدة فان الترك سوف يوافقون عليه (٧٠) .

وكانت الشروط التى ذكرتها إيطاليا فى مذكرتها الى الحكومة البريطانية تتضمن انه يجب الا تجرى أية عمليات فى البحر الأحمر « سواء من جانبنا أو من جانب الترك ، ويمكن ترك الأنوار فى هذا البحر مضاءة ، ويجب ان تتعهد تركيا بالآلا تقوم بعمليات نقل للقوات أو الأسلحة والمؤن فى هذا البحر فى أى اتجاه ، فلا تدخل الى البحر المتوسط سواء عن طريق قناة السويس أو بواسطة خط سكة حديد الحجاز أو بأى طريق آخر ، كما لا يسمح بان تخرج من هذا البحر صوب الشمال أية سفينة حربية أو ناقلة عسكرية حتى ولو كانت فارغة » (٧١) .

وعلى الرغم من أن سفير بريطانيا فى روما كان يعتقد انه من الصعب تحديد أى من الدولتين (تركيا أو إيطاليا) سوف تستفيد من قرار تحييد البحر الأحمر أكثر من الأخرى ، الا انه مما لا شك فيه ان إيطاليا ستكون أكثر فائدة كما سبق القول .

وكانما ارادت إيطاليا أن ترغم الدولة العثمانية على قبول اقتراح تحييد البحر الأحمر اذا ما قامت الحكومة البريطانية بعرضه عليها ، فقد قامت سفينتان إيطاليتان فى الثانى من أكتوبر (تشرين أول) بإطلاق إحدى

(٧٠) الوثيقة ١٨٥ فى ١٠/٩/١٩١١ من رود (روما) الى جرای .

(٧١) الوثيقة ١٦٢ فى ١١/١٠/١٩١١ من جرای الى رود (روما) ومرفق بها مذكرة المكيذ

امبريالى الى وزارة الخارجية البريطانية .

وعشرين قذيفة على ميناء الحديد في اليمن ، الأمر الذي أدى الى سحق القبائل اليمنية وتجمعها في الداخل صوب الساحل ، وقرار الامام يحيى باعلان الحرب الدينية ، الأمر الذي دفع رتشاردسون نائب القنصل البريطاني في الحديد الى تحييد اقتراح بان ترسل الاميرالية البريطانية سفينة حربية ترابط بجوار الحديد (٧٢) •

وقد طلب وزير الخارجية البريطانية من سفيره في الآستانة ابلاغ الحكومة العثمانية بان « الحكومة البريطانية - وقد ألتابها القلق على مصلحة التجارة البريطانية - تتوق الى ضمان حياد البحر الأحمر في الحرب الحالية » (٧٣) •

ويبدو أن الحكومة الإيطالية كانت تدرك ان الحكومة العثمانية لن توافق على حياد البحر الأحمر لأنه سيكون عديم الفائدة لتركيا ما لم يساعدوا على نقل قواتها دون التعرض لها ، ولذلك فكرت إيطاليا - بدعوى الرغبة في ارضاء الحكومة البريطانية - في المطالبة بافشاء الأنوار ذات الأهمية للملاحة العالمية والتي تخدم في ارشاد السفن المتجهة من المحيط الهندي الى البحر المتوسط والعكس وقد نقلت الحكومة البريطانية هذه الرغبة - رغبة الحكومة الإيطالية - عن طريق السفير البريطاني في الآستانة من أجل الحصول على موافقة الحكومة العثمانية • ولكن حتى هذا الاقتراح الإيطالي لم تكن الحكومة العثمانية تستطيع قبوله ، فقد كان عاصم بك وزير الخارجية التركي يرى ان « تركيا ليس في متناولها سوى سلاح واحد في البحر الأحمر وهو اطفاء الأنوار ، وان التخلي عن هذا السلاح لا يضمن لتركيا مزايا الحياد التي ستتوفر للآخرين - أي إيطاليا » بل واشدد السخط في الدولة العثمانية على موقف الحكومة البريطانية لأنها تتبنى شروطا في صالح إيطاليا وحدها (٧٤) •

وكان من رأى وزير الخارجية العثمانية أيضا ان الحكومة العثمانية لن تستفيد شيئا بالموافقة على الاقتراحات المقدمة ، كما كان يرى ان الحالة الراهنة اذ تسبب المتاعب والصعوبات لتجارة العالم قد تجعل من المحتمل ان تحاول الدول الضغط على إيطاليا •

(٧٢) البرقية ٢٥٨ في ١١/١٠/١٩١١ من لوثر (الآستانة) الى جرای •

(٧٣) البرقية ٣٧٧ في ١٢/١٠/١٩١١ من جرای الى لوثر •

(٧٤) مذكرة امبريالى في ١٨/١٠/١٩١١ ، الوثيقة ٢٨٨ في ٢٥/١٠/١٩١١ من لوثر الى جرای •

ولكن المسألة انتهت عند هذا الحد فلم يتقرر حياد البحر الأحمر كما لم يتقرر اطفاء الأنوار على سواحله •

أما عن اترتية ومصوع ، فقد قامت ايطاليا بنقل قوات اسلامية من مصوع لاستخدامها في ليبيا ، ونقلت هذه القوات طبعاً عن طريق قناة السويس ، وكان لهذه المسألة جانبان ، الجانب الأول يتمثل في السماح بريطانيا بمرور هذه القوات عبر قناة السويس مما يعتبر خرقاً لحيازة القناة ، خصوصاً وان بريطانيا كانت تمنع مرور السفن العثمانية المحملة بالجنود والعتاد من هذا الحق ، مما يجعلنا نرى ان بريطانيا بهذا الموقف انما كانت منحازة الى جانب ايطاليا •

أما الجانب الثاني فيتمثل في مدى حق ايطاليا في استخدام القوات اترتية ضد الدولة العثمانية ، وفي هذا الشأن كانت الحكومة المصرية ترى ان « مصوع عندما انتقلت الى أيدي الايطاليين لم تكن أرضاً بلا صاحب بل كانت تديرها مصر ولم تنقطع علاقتها بالحكومة المصرية التي ظلت على صلة بها عن طريق قناة السويس ، وان ايطاليا اعترفت بالسلطة المصرية هناك ورفعت العلم المصرى الى جانب العلم الايطالى ، حقا انه بعد ذلك لم يعد العلم المصرى يرفرف ولكن ذلك كان موضع احتجاج في حينه من جانب الحكومة المصرية • وازاء ذلك ، وحيث أن مصر لم تتنازل رسمياً عن حقوقها فان الوزراء المصريين يرون أن ايطاليا لا يحق لها ان تجند قوات اترتية للقتال ضد تركيا صاحبة السيادة على مصر » •

وقد أثار هذا الأمر سخط الشعب المصرى الذى اعتبره تصرفاً غير شرعى وخرقاً للحيازة ، كما أثار حملة صحفية عنيفة حيث هاجمت المؤيد وغيرها من الصحف الوطنية الحكومة المصرية « لاهمالها المصالح الوطنية واذعانها للايطاليين ، وهناك اتجاه لمطالبة بريطانيا بتأييد وجهة النظر المصرية » • ولما كان مركز بريطانيا في مصر قد يتأثر نتيجة لذلك ، فقد كان كتشنر يحبذ تدخل الحكومة البريطانية بأن تقترح على السلطات الايطالية عدم الاعتماد على المجندين من اترتية ، ووقف نقل مزيد من القوات الاسلامية من مصوع (٧٥) •

وعندما علمت الحكومة الايطالية - عن طريق القائم بالأعمال الايطالى

(٧٥) الرسالة ١٥ في ١١/٢/١٩١٢ من كتشنر الى جراى ومرفق بها مذكرة من الحكومة المصرية ، البرقية ٩ في ١٤/٢/١٩١٢ ، رقم ١٧ في ١٨/٢/١٩١٢ من كتشنر الى جراى •

فى مصر - بان لورد كتشنر والحكومة المصرية تلحان على القائم بالاعمال الايطالى لكى يوصى حكومته بالامتناع عن استخدام قوات ارترية فى ليبيا ، عبر وزير الخارجية الايطالية للسفير البريطانى فى روما عن اعتقاده وثقته فى ان الحكومة البريطانية لن ترد على أية احتجاجات تتقدم بها مصر » وقد تترتب عليها نتائج تضر بالعلاقات التى ترغب الحكومة الايطالية فى الاحتفاظ بها مع بريطانيا » • وكانت الحكومة الايطالية ترى انها لا يمكن ان تسمح بان تكون سيادتها على ارترية كاتليم ايطالى محلا للمناقشة وبالتالي حقها فى استخدام قوات من ارترية فى ليبيا أو أى مكان آخر ، وانها مصممة على الاستخدام حتى فى المستقبل مثلما استخدمته فى الماضى ، وادعت ايطاليا ان الامس الذى تبنى عليه مصر ادعاءها غير سليم (٧٦) •

وفى الوقت نفسه قدم المركز امبريالى سفير ايطاليا فى لندن وجهة نظر الحكومة الايطالية الى ادوار جراى وزير خارجية بريطانيا • فذهب السفير الايطالى الى القول بان « مصر تستند فى احتجاجها على تجنيد قوات ارترية للعمل فى ليبيا على أساس ان الوضع فى ارترية هو نوع من الحكم الثنائى المماثل لوضع بريطانيا ومصر فى السودان ، وان مصر لا تزال لها حقوق من نوع ما فى ارترية ، وأشار السفير الايطالى ان كتشنر ذكر للفنصل الايطالى فى مصر ان ارترية ليست مستعمرة حقيقية ، لأن العلم المصرى كان فى العادة يرغف الى جاذب العلم الايطالى ولو ان ذلك الاجراء قد أوقفه الايطاليون فى الوقت الحاضر ، وان كتشنر لا يرغب فى اقدام على تصرف قد يثير مزيدا من الجدل والنقاش فى الصحف المصرية حول ارترية أكثر مما اثير فعلا ، واستطرد السفير الايطالى فقال ان كتشنر يعتقد انه من الأفضل ان توقف ايطاليا ارسال قوات ارترية الى ليبيا • وذكر السفير الايطالى فى لندن أن وزير الخارجية الايطالية كلفه بابلاغ جراى بأنه يثق فى نظراته العادلة للمسألة ، وأنه ليس على استعداد لبحث أى موضوع يتصل بحقوق ايطاليا فى ليبيا •

وأخذ السفير الايطالى يسرد على جراى المعاهدات والاتفاقيات التى تثبت حق ايطاليا فى امتلاك ارترية ، فقال ان « تحفظ مصر سنة ١٨٨٥ م كان يتصل بمصوغ نقلا عن كل بقية ارترية قد منحتها مصر للحبشة ، وان هناك معاهدة بتاريخ ٣ يونيو (حزيران) ١٨٨٤ م بين انجلترا ومصر والنجاشى وفيها اعادت مصر الى الحبشة أرض بوغوص ، كما حصلت ايطاليا على معظم أراضي ارترية بالغزو أو الشراء من النجاشى • وأضاف السفير

(٧٦) البرقية ١٥ فى ١٨/٢/١٩١٢ من رود (روما) الى جراى •

الايطالى أن أى تحفظات قدمتها مصر بشأن مصوع قد سقطت باعتراف مصر بأن اترية أرض ايطالية ، حيث أن اتفاقا فى هذا الشأن قد وقع فى ٢٥ يونيو (حزيران) ١٨٩٥ م بين الجنرال باراتيريى واللورد كتشسندر (الذى كان وقتئذ سردارا للجيش المصرى) كما اعترفت انجلترا فى سنة ١٨٩١ م بالمنطقة الايطالية فى بروتوكول بشأن حدودهما فى شرق افريقية ، وأن هناك اتفاقا عقد بين مصر (وكان يمثلها بارسونز) وايطاليا وكان يمثلها حاكم اترية فى ٢٥ ديسمبر (كانون أول) ١٨٩٧ م تم فيه الاعتراف بالحكومة الايطالية فى اترية ، علاوة على اتفاق سنة ١٩٠٥ م وقع فى اديس أبابا بين انجلترا (ويمثلها سيرجون هارنجتون) وايطاليا (ويمثلها الكولونيل تشيكوديولا) والحبشة (ويمثلها الامبراطور منليك) وتم فى هذا الاتفاق الاعتراف بالحدود الاترية ، وأنه فى ١٣ ديسمبر (كانون أول) ١٩٠٦ م وقعت اتفاقية فى لندن بين سير ادوار جراى وسفيرى فرنسا وايطاليا تم الاعتراف فى المادة ٤ ب فيها بمصالح ايطاليا المترتبة على امتلاكها مستعمرة اترية .

واستطرد الوزير الايطالى فقال انه « لا يصدق عينيه عندما يقرأ أن لور كتشسندر يناقش حقوق ايطاليا فى اترية » ، وأكد السفير مرة أخرى أن الحكومة الايطالية لا تستطيع مناقشة هذه الحقوق ، وأشار الى الأثر السئ الذى سيحدث فى ايطاليا اذا ما أثارت بريطانيا هذا الموضوع .

وقد رد وزير الخارجية البريطانية على السفير الايطالى بأنه لم يسبق له الاطلاع على المعاهدات التى استشهد بها السفير ، « ولذلك فالأمر جديد بالنسبة لى ، ولا أستطيع أن أقول فيه شيئا قبل بحثه ودراسته » (٧٧) .

ولم يلجأ جراى أن سلم بوجهة نظر ايطاليا ، فطلب من سفيره فى روما أن يطمئن الحكومة الايطالية بشأن اترية وأن يبلغها انه ليس هناك نية للوقوف فى وجه مرور القوات عبر قناة السويس ، كما ارسل الى كتشسندر فى نفس المعنى مشيرا الى أن احتجاج الحكومة المصرية غير مقبول (٧٨) .

(٧٧) الوثيقة ٤٦ فى ١٩١٢/٢/١٩ من جراى الى رود (روما) ، والوثيقة ٥٢ فى ١٩١٢/٢/٢٠ من رود الى جراى .

(٧٨) الوثيقة ٥١ فى ١٩١٢/٢/٢٢ من جراى الى رود ، والبرقية ١٢ فى ١٩١٢/٢/٢٢ من جراى الى كتشسندر .

والاتفاقيات التي أوردتها السفير الإيطالي للتدليل على تنازل مصر عن حقها في ارتزية إنما هي اتفاقيات عقدت بين إيطاليا من جهة والحكومة البريطانية أو الحكومة المصرية من جهة أخرى ، وهذه الأخيرة كانت في تلك الفترة لا تملك من أمر نفسها شيئا ، بل كانت تسيطر عليها وتوجه سياستها الحكومة البريطانية ، حتى أن ممثل الحكومة المصرية الذي وقع على هذه المعاهدات كان موظفا بريطانيا (كشنر وبارسونز) ، ولذلك فإنه يمكن القول بأن مصر لم تتنازل عن حقها وحق الدولة العثمانية صاحبة السيادة العليا ، والدليل على ذلك أنه رغم سيطرة بريطانيا على مقدرات مصر فإن الحكومة المصرية احتجت رسميا على احتلال إيطاليا لهذه المناطق التي كانت توجد بها حامية مصرية عندما نزل بها الإيطاليون الذين رفعوا علم مصر عليها فترة من الزمن إلى جانب العلم الإيطالي اعترافا منهم بأنها من ممتلكات مصر ، بل أن مصر استمرت في دفع الجزية السنوية عن مصوع للباب العالي بعد احتلال الإيطاليين لها .

وإذا كانت بريطانيا قد غضت النظر عن احتلال إيطاليا لارتزية بل وشجعتها على ذلك ، فإن ذلك يرجع إلى ما كان سيعود على بريطانيا ذاتها من فوائد من وراء الاحتلال الإيطالي لارتزية (٧٩) .

موقف الخديو عباس الثاني إبان الحرب :

يذهب البعض إلى أن الخديو عباس حلمي استطاع في البداية إرسال بعض المساعدات إلى المجاهدين في ليبيا ، ولكنه لم يلبث أن غير موقفه ، مستندين إلى ما ذكره الأمير شكيب أرسلان في رسالة منه إلى الشيخ محمد الأخضر العيساوي في ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٣٦ ، وفيها ذكر أرسلان أنه في أثناء مروره بمصر في أغسطس (آب) ١٩١٢ في طريقه من طرابلس إلى الآستانة علم أن الخديو كان قد اتفق مع إيطاليا على أن يبيعها خط سكة حديد مربوط بمبلغ كبير ، وفي مقابل ذلك يساعدها في اخماد الحرب المشتعلة في ليبيا ، ويؤكد هذه الصفقة أحمد شفيق فيذكر أنه أشيع بعد عقد الصلح بين الاتراك والطلليان بثلاثة شهور أي في أوائل سنة ١٩١٣ أن الخديو باع خط سكة حديد مربوط إلى بنك درسدن الألماني ، ولم يلبث أن اتضح بعد ذلك أن عقد البيع قد أبرم في الحقيقة مع بنك إيطاليا ، رخص له الخديو أيضا بمد هذا الخط إلى نهاية حدود طرابلس عند السلوم ،

(٧٩) لمزيد من التفاصيل انظر : السيد رجب حراز : ارتزية - الفصل الخامس ،

محمد صبرى : الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر ص ١٦٣ - ١٧٠ ،

شمقى الجمل : سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

ص ص ١٠٧ - ١١٦ .

فأشار عقد هذه الصفقة اهتمام الانجليز وتدخل كتشنر في الأمر وهدد الخديو واضطره الى العدول عن بيع الخط لاطاليا وألغى عقد البيع مع البنك الايطالى وباع السكة للحكومة المصرية (٨٠) .

وقد أكدت الوثائق البريطانية خبر هذه الصفقة بين الخديو والمهندس الدون امبرون من رعايا ايطاليا فى الاسكندرية وممثل المؤسسة الايطالية لسكة حديد شمال افريقية المنشأة بمقتضى المرسوم الصادر فى ٦ مايو (أيار) ١٩١٠ (٨١) .

وكلف وزير خارجية بريطانيا سفيره فى روما للسعى لدى الحكومة الايطالية لالغاء العقد بين المؤسسة الايطالية والخديو وطلب من السفير ابلاغ قلق الحكومة البريطانية عندما علمت ان الحكومة الايطالية قد دخلت فى مفاوضات مباشرة مع الخديو وتتصل بأمور تؤثر على أمن وسلامة مصر دون اخطار الحكومة البريطانية أو المصرية ، وان الدهشة استولت على الحكومة البريطانية لتصرف الحكومة الايطالية وخصوصا بعد الموقف الذى وقفته الحكومة البريطانية والحكومة المصرية خلال النزاع التركى الايطالى . وهددت الحكومة البريطانية بان هذا الموقف من الحكومة الايطالية سيجعل من الصعب منع الخديو من إقامة علاقات مع زعماء برقة فى اثناء مقاومتهم للاحتلال الايطالى (٨٢) .

وعلاوة على ذلك فقد وسط الايطاليون الخديو لى يفتنح السنوسيين بضرورة الاخلاص الى السكينة ويجزل لهم الوعود الطيبة اذا هم قبلوا الأمر الواقع وكفوا عن القتال والجهاد ، فقبل الخديو الوساطة وأرسل الى السنوسيين وزعيمهم السيد أحمد الشريف السنوسى فى أواسط ١٩١٣ وفدا كان من أعضائه عبد الحميد شديد بك من رجال المال فى مصر ويحمل الوفد كتابا خاصا من الخديو الى السنوسى ، ولكن الأخير كان مصرا على ضرورة جلاء ايطاليا عن البلاد كلية قبل التفاهم فى شىء ، فأخفقت الوساطة وعاد الوفد الى مصر .

ويذكر أحمد شفيق انه كان من مهمة عبد الحميد شديد الاتصال بالسيد محمد ادريس السنوسى لاغرائه بالاتفاق مع ايطاليا حسما للحرب مقابل ان ينسعى الخديو لدى الايطاليين لى ينصبوا ادريس على السنوسيين

(٨٠) شكرى : السنوسية صص ١٥٢ - ١٥٤ ، أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ ص ٢٦٦ .

(٨١) البرقية ٢٣ فى ١٢/٣/١٩١٣ من كتشنر الى جراى .

(٨٢) البرقية ١١ فى ٢٤/٣/١٩١٣ من جراى الى رود (روما) .

رئيسا بدلا من عمه الشيخ أحمد الشريف السنوسي ، وكان الثمن الذي سيحصل عليه الخديو هو بيع خط سكة حديد مريوط بالثمن الذي يرتضيه لولا أن كتشنر نسف مشروع بيع هذا الخط (٨٣) •

ولم يقف نشاط الخديو لمصلحة الطليان عند هذا الحد ، بل أنه تدخل للوقيعة بين عزيز المصري والسنوسي في اثناء الجهاد عقب توقيع معاهدة الصلح بين تركيا وإيطاليا كما سيأتي بيانه (الفصل العاشر) •

(٨٣) أحمد شوقي : المرجع السابق •

الفصل السابع

إيطاليا تعلن ضم ليبيا

وبعد أيام قلائل من الغزو الإيطالي لليبيا أخذت الحكومة الإيطالية تفكر في إعلان ضمها إلى إيطاليا ، ولو أن رئيس الوزارة الإيطالية كان يسود الانتظار إلى أن تتمكن القوات الإيطالية من إنجاز عمل عسكري حاسم ، إلا أنه لم يكن من المتوقع - في رأي السفير البريطاني في روما - أن يطول انتظار إعلان قرار الضم ، حتى إذا لم تسنح الفرصة لتحقيق هذا العمل العسكري بسرعة ، بل توقع أن تقدم الحكومة الإيطالية على إعلان الضم ، وكان هذا الانطباع موجودا كذلك لدى سفيرى فرنسا وروسيا في روما ، وقد أبلغ السفراء الثلاثة حكوماتهم بهذا الاحتمال حتى تكون لدى الحكومات الثلاث فرصة كافية لبحث الموقف الذى يستتخذه إزاء هذه الخطوة من جانب إيطاليا .

وفي الخامس من نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١١ وقع ملك إيطاليا مرسومة ملكيا أعلن فيه وضع طرابلس وبرقة تحت السيطرة التامة المطلقة لملكة إيطاليا (١) .

دوافع إيطاليا :

ولا شك في أن إيطاليا عندما أقدمت على هذه الخطوة كانت تريد وضع الدولة العثمانية والدول الأوربية أمام الأمر الواقع : الدولة العثمانية لكي تفقد الأمل نهائيا في الاحتفاظ بهذه الولاية فتضطر إلى الكف عن المقاومة على أساس أن المقاومة صارت بهذه الخطوة عديمة الجدوى ولا أمل فيها كما تضطر بالتالى إلى قبول الصلح مع إيطاليا على أساس التسليم بالأمر الواقع والتنازل عن القطر الليبي ، وبذلك يخفف العبء العسكري عن إيطاليا ، وهو العبء الذى كان أثقل مما توقعته الحكومة الإيطالية ، بعد أن صادفت قواتها مقاومة عنيدة للغزو بحيث لم تستطع أن تثبت أقدامها إلا فى النقاط الساحلية دون أن تتمكن من التوغل فى الداخل . رغم أنها تكبدت الكثير من الخسائر فى الأرواح . وقد اعترف وكيل الخارجية الإيطالية للسفير البريطانى في روما بأن قرار الضم اتخذ على أمل أن يؤدي إلى تسهيل عقد الصلح (٢) ، وبالإضافة إلى ذلك كانت الحكومة الإيطالية تهدف إلى إضعاف المقاومة الشعبية بعد أن يوقن الأهالى أنه لم يعد ثمة أمل فى الإفلات من هذا المصير .

(١) البرقية ١٣٨ فى ١٩١١/١١/٤ ، ١٤٠ فى ١٩١١/١١/٥ من رود (روما) إلى جرائ .

(٢) البرقية ١٤٢ فى ١٩١١/١١/٧ من رود (روما) إلى جرائ .

(م - ٩ الرسالة)

ومن ناحية أخرى كانت الحكومة الإيطالية تهدف الى وضع الدول الأوروبية أمام الامر الواقع فلا يكون ثمة احتمال للتدخل من جانب احداها لعقد صلح بين إيطاليا والدولة العثمانية على أساس آخر غير تنازل الأخيرة عن القطر الليبي ، بعد أن صار رسميا تحت السيادة الإيطالية . ولا يمكن أن نغفل في هذا المجال أيضا الأثر الذي سوف يحدثه قرار القسم على رفع معنوية الشعب الإيطالي حين يدخل في روعه أن قواته قد أحرزت نصرا مؤزرا مما أدى الى إعلان هذا القرار .

« وأن الحل الذي اتخذناه هو الحل الوحيد الذي يحافظ بكل دقة على مصالح إيطاليا وأوروبا كلها وتركيا ذاتها ، فان صلحا يبرم على هذا الأساس سوف يقضى على كل سبب للخلاف بين إيطاليا وتركيا . . . »

ولم تعد طرابلس وبرقة جزءا من الدولة العثمانية ، ولكننا على استعداد لأن نبحث بروح مسئلة واسترضائية وسيلة لتنظيم النتائج بطريقة مريحة ومشرفة لتركيا ، ومن المؤكد أننا لن نستطيع الاحتفاظ بمثل هذه الروح الاسترضائية اذا ما أصرت تركيا على اطالة أمد الحرب ، ولكننا واثقون من أن العمل المشترك من جانب الدول الكبرى سوف يقنع تركيا بالاقدمام - دون تأخير - على اتخاذ القرار الحازم والحكيم الذي يتفق مع مصالحها ومع مصالح كل العالم المتحضر » (٣)

وأخذت إيطاليا تسوق المبررات التي تجعل من الضروري أن تقبل تركيا ضم ليبيا « لأنه اذا استطلت الحرب حتى ربيع العام القادم فإن لنفسنا سوف تستولى على صنّجق ونوى بازار ، كما أن تطورات أخرى قد تتولى وتفقد تركيا كل ما تبقى لها في أوروبا ، وترغب إيطاليا على تجنب القلاقل والحروب التي تنشب في حالة تحطم تركيا » . وأخذ السفير الإيطالي في لندن يلح على وزير الخارجية البريطانية لكي يوضح الحكومة العثمانية بطريقة أو بأخرى حكمة الاستسلام (٤) .

محتوى القرار الإيطالي بضم ليبيا :

في الدولة العثمانية :

قوبل إعلان إيطاليا ضم ليبيا بدهشة بالغة وبسخط عظيم ، واعتبرته بعض الصحف التركية صغرة مهينة لا مثيل لها في التاريخ الأوربي ، وقد

(٣) مكتوبة من السفير الإيطالي في لندن مرفقة برسالة جاري الى روه (روميا)

على ١٩١١/١١/٦ .

(٤) الرسالة ١٨٨ في ١٩١١/١١/٢٠ من جاري الى روه (روميا) .

فوجيء الرأي العام التركي بهذا القرار بعد أن كان الأمل يحدوه في استرداد هذه الولاية على ضوء ما كانت الصحف التركية تملأ به أعمدتها من أخبار الهجمات التركية على مواقع الإيطاليين في ليبيا ونجاح العمليات التركية العبرية المشتركة التي كان الرأي العام التركي يتصور أنها سوف تؤدي إلى طرد الإيطاليين من الولاية سريعاً .

ولقد أدت هذه الخطوة من جانب إيطاليا إلى تقوية مركز أولئك الذين كانوا يطالبون منذ بداية الحرب باتخاذ إجراءات انتقامية (مقطوعة) ضد إيطاليا ، والتي كان من أهمها إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وإخضاع كل المقيمين داخل الامبراطورية العثمانية ، بالتزامهم بخفض الضرائب كاملة ، وفرض رسوم جمركية على البضائع الأجنبية بما يتفق والمصالح القومية والاقتصادية لتركيا ، ولتعويض الخسائر المترتبة على ضم ليبيا « وحتى تجبرك إيطاليا أن طرابلس ما هي إلا بندقة أصلب من أن تحطم » (٥) .

أما الحكومة العثمانية فقد احتجت بشدة على القرار الإيطالي واعتبرت أنه لا قيمة له وكان لم يكن ، لأنه - كما جاء في المذكرة التركية - ما زالت تركيا وإيطاليا في حالة حرب ، وما زالت تركيا تواصل الدفاع عن سيادتها بقوة السلاح ولم تنهزم بعد لكى ينتزع منها الأقليم ، كما أن هذا الاعلان الإيطالي الذى ابلغ للدول يمثل خرقاً للالتزامات المتفق عليها في معاهدات دولية وبخاصة معاهدة باريس ١٨٥٦ ومعاهدة برلين ١٨٧٨ ، والالتزامات الدولية بشأن المحافظة على تكامل الامبراطورية العثمانية وتناميتها . (٦) .

في بريطانيا :

لقد كانت إيطاليا تقدر أهمية موقف بريطانيا من هذا القرار وقد اعترف وكيل الخارجية الإيطالية للسفير البريطاني في روما بأن الموقف البريطاني يسبب كثيراً من القلق للحكومة الإيطالية ، ويعبر عن مخاوفه من أن تبادر بريطانيا بالرد رداً غير مناسب على التبليغ الخاص بضم ليبيا ، وعمد وكيل الخارجية الإيطالية إلى التهديد بأنه « في هذه الحالة فإن الرأي العام الإيطالي سيقبض بنفسه في أحضان ألمانيا » (٧) وهكذا أرادت الحكومة الإيطالية أن تستغل انقسام أوروبا في ذلك الوقت إلى معسكرين متنافسين للحصول على تأييد دولي لموقفها في ليبيا .

- (٥) الرسالة ٨٢٠ في ١٥/١١/١٩١١ من الوزير (الاستاذ) إلى جرای .
(٦) مذكرة بتاريخ ١٧/١١/١٩١١ من توليف جافس : السفير لتركى في لندن إلى جرای .
(٧) البرقية ١٤٢ في ٧/١١/١٩١١ من روم (روما) إلى جرای .

ومما يلفت النظر أنه عندما قام سفير إيطاليا في لندن بإبلاغ جرای وزير الخارجية البريطانية بالقرار الإيطالي أعرب الوزير البريطاني أنه لم يكن يتوقع إصدار هذا القرار بهذه السرعة ، وأنه يجب أن يتشاور مع الدول الأخرى ، وأن يبحث ما إذا كانت حقوق بريطانيا وخاصة التجارية قد تأثرت بهذا القرار . ومعنى هذا أن وزير الخارجية البريطانية لم يعترض على هذا الإجراء في ذاته أي من ناحيته القانونية من حيث أثره على الدولة العثمانية قدر إهتمامه بمدى تأثير حقوق بريطانيا التجارية بهذا الإجراء الإيطالي (٨) . أما بالنسبة لأثر هذا الإجراء الإيطالي على المعاهدات الدولية فقد كان جرای يعتقد أن معاهدة باريس ١٨٥٦ هي المعاهدة الوحيدة ذات الصبغة الدولية التي تتأثر بإعلان الضم .

وقد رد السفير الإيطالي في لندن على هذه الملاحظة الأخيرة للوزير البريطاني بأن معاهدة ١٨٥٦ قد حلت محلها معاهدة برلين ١٨٧٨ وهذه بدورها اختفت نتيجة العمل الذي أقدمت عليه النمسا قبل ثلاث سنوات عندما قامت بضم البوسنة والهرسك سنة ١٩٠٨ . أما فيما يختص بحقوق بريطانيا التجارية فقد أعرب السفير الإيطالي عن تأكده من أن حكومته سوف تحافظ عليها بكل وسيلة (٩) .

في النمسا :

أما النمسا فقد اعترف وزير خارجيتها الكونت اهرنتال بخطورة الخطوة التي أقدمت عليها إيطاليا على اعتبار أنها سابقة لأوانها وليس لها ما يبررها قانوناً ، حيث لا يمكن القول بأن الإيطاليين قد امتلكوا طرابلس فعلاً ، كما أن هذه الخطوة قد تؤدي إلى صعوبات وتعقيدات دولية ، وكان من رأى وزير خارجية النمسا أنه ما دامت الدول الكبرى قد اتخذت موقف الحياد من المشكلة فإنها يجب ألا توافق على هذه الخطوة من جانب إيطاليا (على أساس أن الموافقة على القرار الإيطالي بضم ليبيا معناه - في رأى الوزير النمساوي - الانحياز إلى إيطاليا وتخلي الدول عن حيادها) . كما كان الوزير النمساوي يرى أن هذه الخطوة من جانب إيطاليا سوف تجعل السلام أمراً بعيداً (١٠) .

(٨) الرسالة ١٧٩ في ١٩١١/١١/٦ والبرقية ٢٤٤ في ١٩١١/١١/٦ من جرای إلى رود .

(٩) الوثيقة ١٧٩ في ١٩١١/١١/٦ من جرای إلى رود (روما) .

(١٠) البرقية ١٢٠ في ١٩١١/١١/٦ من كارترايت (فيينا) إلى جرای .

فى الملتيا :

أما الحكومة الألمانية فقد كان موقفها مائعا للغاية إذ أبلغ وزير خارجيتها السفير البريطانى فى برلين بأن الحكومة الألمانية قد أحيطت علما بالبلاغ الإيطالى ، دون أن يبدي أية ملاحظات على هذا البلاغ ، وأنه سيفعل نفس الشيء (أى لن يبدي أية ملاحظات) إزاء الاحتجاج التركى . وأعرب وزير خارجية ألمانيا عن اعتقاده بأنه لا يوجد ما يمكن قوله فى الموضوع حتى تتوقف الأعمال العسكرية (١١) ، أى أن الحكومة الألمانية أرادت أن تلتزم الصمت حتى لا يؤدى إعلان رأيها الى اغضاب أى من الطرفين ، وفضلت أن تنتظر الى أن تنتهى العمليات العسكرية لترى ما تفسر عنه ، وعندئذ تعلن رأيها بما يتفق والوضع القائم عندئذ .

البرلمان الإيطالى يوافق على قانون الضم :

بعد عطلة طويلة عاد البرلمان الإيطالى الى الاجتماع فى ٢٣ فبراير (شباط) ١٩١٢ ، وافتتح رئيس مجلس النواب الجلسة بخطبة بليغة اقترح فيها توجيه رسالة شكر وعرفان الى الجيش والاسطول للأعمال البطولية التى قاموا بها « والطريقة التى حافظوا بها على شرف إيطاليا » ، وقد قوبلت خطبته بتصفيق حاد ، وتمت الموافقة على اقتراحه بالاجماع .

ثم قدم السنيور جيوليتى رئيس الوزارة الإيطالية مشروع قانون بالموافقة على مرسوم ٥ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١١ بضم اقليمى طرابلس وبرقة ، فقرر تشكيل لجنة من واحد وعشرين عضوا لدراسته .

واستؤنف الاجتماع فى اليوم التالى (٢٤ فبراير - شباط) وفيه سرد رئيس اللجنة الأسباب التى أدت الى الحرب والدوافع لاصدار المرسوم باعلان ضم الاقليمين . وتحديث البارون سونينو زعيم المعارضة الدستورية وأعلن نيته فى تأييد سياسة الحرب ومرسوم الضم ومنح الحكومة كل معونة وتأييد للوصول بالمشروع الى نهاية ناجحة .

أما السنيور بيسولاتى زعيم الاشتراكيين المعتدلين ، فعلى الرغم من أنه كان - كما قال - لا يوافق على الحرب ، فإنه يرى أن الحقيقة الوحيدة التى يمكن ذكرها لتبرير الحرب هى الخوف من أن تكون لدولة أخرى مخططات فى طرابلس وهو أمر لا تستطيع إيطاليا احتماله ، ولكنه لم يكن مقتنعا بعجز الوسائل الدبلوماسية عن إبعاد مثل هذا الخطر ، وعبر عن عدم

(١١) البرقية ١٠٠ فى ٧/١١/١٩١١ من جوشن (برلين) الى جرای .

موافقته على قرار الضم الذي اعتبره سابقا لأوانه وعقبة أخرى في سبيل السلام ، وفي الختام أعلن انه سيصوت ضد القانون عن اقتناع بان « المغامرة الطرابلسية » كانت غير ضرورية وشابكة لأوائها ، ولو انه عاد ليقول بانه اذ يعترف بان الحرب فرضتها على الحكومة موجة عارمة من الخماس الذي أعظم البلاد ، فائه وأنضاراه لا يريدون خلق صعوبات للحكومة في ذلك الوقت .

أما السنيور توراني زعيم الجناح المتطرف من الاشتراكيين فقد أعلن أنه ينوي التصويت ضد القانون كاحتجاج على سياسة المغامرة التي سارت عليها الحكومة في الوقت الذي كان يجب عليها فيه ان توجه كل طاقتها لتحسين الأحوال الاجتماعية في البلاد ، وعبر عن أمله فقط في ان يفلت المشروع (مشروع المغامرة الطرابلسية) من الكوارث التي صادفتها المغامرات الافريقية السابقة (يقصد هزيمة عدوه في الحبشة) . وقد أثار حديث توراني عاصفة من الاحتجاج من كل جنبات المجلس باستثناء اليسار المتطرف .

وفي الختام أشار السنيور جيوليتي - مبررا الحملة - بأنها تمت من أجل مصلحة المدنية ، وأضاف ان إيطاليا ما كانت لتسمح دولة أخرى باحتلال طرابلس ، وان السيادة الإيطالية سوف تمارس بطريقة تسلام مع الأحوال المحلية والمشاعر الدينية للأهلين ، وان مرسوم الضم كان ضروريا « لنوضح لأصدقائنا وحلفائنا وأعدائنا المدى الذي لا تستطيع تنازلاتنا ان تتجاوزه » ، وأعلن ان إيطاليا لم تصادف معارضة من جانب أية دولة ، وأنها اذا كانت قد قصرت عملها العسكري داخل نطاق معين فقد فعلت ذلك من تلقاء نفسها وبدافع من تقدير مصالحها هي (أي بدون ضغط أو تدخل من جانب دولة أخرى) .

وبعد المناقشة ، وفي اقتراح سرى ، تمت الموافقة على القانون بأغلبية ٤٣٢ صوتا مقابل تسعة أصوات عارضته ، وكان المجلس غاصا بالحضور ، الذين غمرتهم موجة من الحماس الدافق ، وتكرر المشهد الحماسي في خارج مبنى المجلس ، وفي أثناء خروج الوزراء ، وكان الحماس في مجلس الشيوخ - كما يقول السفير البريطاني في روما - لا يقل عنه في مجلس النواب (١٢) .

ويبدو أن الحكومة الإيطالية أدركت مغبة هذا القرار وما قد يحدثه من أثر على الأهالي المسلمين، وهم يرون أنفسهم وبلادهم تحت سيطرة دولة

مسيحية وسيادتها ، مما قد يؤدي الى اشتداد مقاومتهم واستماتتهم في
الدفاع عن بلادهم وعقيدتهم ، ولذلك ، ومن أجل تهدئتهم ، فقد عبر
السناتور جيوليتي - في اثناء اجتماع تم في مدينة البندقية بين الامبراطور
المانسي وملك ايطاليا - أن مرسوم ضم طرابلس يعني السيادة فقط على
طرابلس وبرقة بلا قيود ، ولا يعني الضم بالمعنى الدقيق للكلمة والذي
بمقتضاه يصير السكان المسلمون خاضعين للقانون الايطالي ، وقد أكد
الملك الايطالي وجهة نظر رئيس وزرائه (١٣) *

(١٣) الرسالة رقم ٧٤ (سرى) في ١٢/٦/١٩١٢ من رود (روما) الى جرای -

الفصل الثامن

الوساطة الدولية بين تركيا وإيطاليا

قبل أن يمضى أسبوع على وقوع الغزو الإيطالي لليبيا أخضت الحكومة العثمانية تسمى لدى الدول الأوروبية لكى تتوسط فى النزاع ، وكانت الأسس التى تأمل الحكومة العثمانية عقد الصلح على أساسها أن يتم الصلح فى وقت مبكر بقدر الامكان وذلك قبل أن تحرز القوات الإيطالية انتصارات حاسمة تستحوذ بمقتضاها على نطاق واسع من الأراضى الليبية حتى لا يكون من الصعب اقناع إيطاليا بالجلء عنها بعد أن صارت ملكا لها بقوة السلاح ، لأن الحكومة العثمانية فى ذلك الوقت كانت ترفض الدخول فى مفاوضات للصلح مع إيطاليا إذا جعلت هذه امتلاك ليبيا أساسا لهذه المفاوضات ، حيث كانت الحكومة العثمانية تخشى رد الفعل السيئ الذى سيحدثه تنازلها عن ليبيا فى العالم الإسلامى الذى سيعتبر الحكومة العثمانية مسئولة عن ضياع هذا القطر الإسلامى وتركه لقمة سائغة للاستعمار الأوروبى النصرانى .

وبالإضافة الى ذلك فإن الحكومة العثمانية كانت تخشى أن تمد إيطاليا عملياتها الحربية وتوسع نطاقها خارج ميدان القتال فى طرابلس وبرقة للحصول على نصر حاسم اذا أعوزها ذلك فى الجبهة الليبية ، ونقل ميدان القتال الى مناطق أخرى قد يؤثر على الامبراطورية وقد يؤدي الى فقدانها ممتلكات أخرى فى مكان آخر غير ليبيا وخصوصا فى البلقان .

لكل هذه الأسباب اتجهت الحكومة العثمانية الى الحكومة البريطانية قبل سواها من الحكومات الأوروبية طلبا للتوسط فى النزاع ، وكان البعض يعتقد أنه كان يجدر بالحكومة العثمانية أن تلجأ الى ألمانيا لا الى بريطانيا فى طلب التوسط ، بحكم الصداقة الوطيدة التى كانت تربط بين الدولة العثمانية والامبراطورية الألمانية فى ذلك الوقت ، ولكن المسئولين العثمانيين قدروا ان الاتجاه الى بريطانيا قد يحقق نتائج أفضل لأسباب معينة فى مقدمتها أن إيطاليا عضو فى التحالف الثلاثى مع ألمانيا (١) مما قد يؤدي الى حرج موقفها فى الوساطة فلا هى تستطيع ان تتوسط على أساس تنازل الدولة العثمانية عن ليبيا لإيطاليا ، ولا على أساس عدول إيطاليا عن امتلاك ليبيا ، ولا تستطيع ألمانيا ان ترغم إيطاليا على اتخاذ

(١) الوثيقة رقم ١٠١ (سرى) مؤم ١٩١١/١٠/٥ من كارترايت (فينا) الى جبراي .

موقف معين في صالح الدولة العثمانية خصوصاً وإن إيطاليا رغم عضويتها في التحالف الثلاثي - لم تكن منحازة إليه قلباً وقالباً ويشوب ولاها للتحالف شك يتزايد سعيها وراء فصلها عنها .

الاقتراجات التركيبية :

وعندما بدأ الترك يتحدثون مع المسؤولين البريطانيين عن الوساطة تحدثوا بطريقة سرية وغير رسمية ، وكان في مقدمة الأسس التي اقترحها المسؤولون الترك ما عرضه توفيق باشا سفير الدولة العثمانية في لندن على سير آرثر نيكولسون الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية في ٩ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١١ من أنه يمكن تحويل ليبيا الى ولاية تتمتع بالحكم الذاتي ويحكمها خديو مصر عن طريق نائب له ، مع منح كل الضمانات والأمنيات الاقتصادية الممكنة لإيطاليا ، وكان هذا يعني بطبيعة الحال ، وكما أكد توفيق باشا ، جلاء القوات الإيطالية عن طرابلس وبرقة (٢) .

ولربما كانت الحكومة العثمانية تريد أن تجذب الحكومة البريطانية الى جانبها بهذا الاقتراح ، لان وضع ليبيا تحت حكم خديو مصر معناه أنها ستصبح تحت حكم بريطانيا شأنها شأن مصر في ذلك الوقت . وعلى أية حال فقد كان من رأى وكيل الخارجية البريطانية أن إيطاليا لن توافق على التخلي عن ليبيا لمصر .

ولم تكن هذه هي المحاولة الوحيدة من جانب الحكومة العثمانية للتوصل الى صلح مع إيطاليا وانهاء الأزمة حول ليبيا ، كما ان الحكومة العثمانية لم تكثف بهذا الاتصال السرى مع الحكومة البريطانية ، ولكنها حاولت في الوقت نفسه تقريبا أن تجس نبض دول أخرى من دول الوفاق مثل فرنسا . ويبدو أن ما عرضته الحكومة العثمانية - على لسان السفير التركي في باريس - على وزير الخارجية الفرنسية لم يخرج عن المقترحات التي عرضتها على الحكومة البريطانية ، ولذلك فإن الوزير الفرنسي أبلغ السفير التركي بأن رسائل حكومة الباب العالي لا تزال غامضة ولا تصلح أساسا للتوسط لدى روما ، وأنه ليس من المنتظر أن يقنع الإيطاليون بامتيازات اقتصادية وهم على هذه الحال العقلية ، حيث يتمسكون بأصرار بامتلاك ليبيا امتلاكاً تاماً كاملاً ، وأنه لا فائدة ترجى من إتصال بالحكومة الإيطالية ما لم تتممكن الدول الأوربية من معرفة ما يمكن أن تتنازل عنه الحكومة العثمانية . ولذلك فعلى هذه الأخيرة أن تعرض ما تراه كحل للمشكلة مع إيطاليا .

(٢) الوثيقة ٢٧٩ في ١٠/٩/١٩١١ من جرای الى لوتنر (الاستانة) .

وقد لاحظ وزير خارجية فرنسا من حديثه مع السفير التركي أن الحكومة العثمانية تدرك أن إيطاليا لن تنسحب من ليبيا تحت أي ظرف من الظروف ، وإن الحكومة العثمانية لا تستطيع الاستمرار في الوضع الحالي (المقاومة) ولكنها تريد أن تظهر أمام الرأي التركي وكان الخلل الذي تقبله إنما تقبله لأدعانا لضغط الدول .

وقد حاول الوزير الفرنسي معرفة وجهة النظر الإيطالية أيضا وقد أدرك - من حديثه مع السفير الإيطالي في باريس - أن الحكومة الإيطالية قد تقبل بعض أشكال أو مظاهر السيادة التركية من الناحية الدينية ، ولو أن السفير الإيطالي ذكر أنه ثمة اعتراض في الأوساط الإيطالية على ذلك (٣) .

وأخذت المقترحات التركية تتوالى ، فقد أرسلت الحكومة الفرنسية إلى سفيرها في الأستانة لكي يحاول معرفة شروط الصلح التي تبدي الحكومة العثمانية استعدادا لقبولها ، وقد ألمح المصدر الأعظم للسفير الفرنسي أن الحكومة العثمانية قد تقبل الصلح على أساس إقامة أسرة حاكمة عربية في ليبيا تحت السيادة الاسمية للسلطان العثماني وتحت الحماية الإيطالية أي على نمط وضع الخديوية في مصر (٤) .

ولكن معظم المساعي العثمانية كانت موجهة إلى بريطانيا مما يدل على ثقة الحكومة العثمانية في أن بريطانيا هي الدولة الوحيدة القادرة على حل المشكلة سنوياً تدخلت بمفردها أو بالاشتراك مع الدول الأوربية الأخرى . ولذلك فإنه في ١٣ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١١ عرض المصدر الأعظم على السفير البريطاني في الأستانة الأسس التي يمكن على أساسها عقد هدنة تمهيدا لانعقاد مؤتمر دولي تتضمن إليه إيطاليا ، ويتضمن الاقتراح العثماني إقامة حكم ذاتي في القطر الليبي مع الاحتفاظ بسيادة السلطان عليه ، وتعيين نائب محلي للسلطان ، ومنح إيطاليا امتيازات اقتصادية واسعة النطاق ، وميناءين لاستخدامهما كقواعد بحرية (٥) .

وبعد ثلاثة أسابيع جرى حديث بين السفير البريطاني في الأستانة وبين حلمي باشا المصدر الأعظم السابق ، والذي يعتبر - في رأي السفير - من الساسة المعتدلين ، ودار الحديث بينهما حول احتمالات الصلح ، فذكر حلمي باشا أنه في المرحلة المبكرة من الحرب كان يرى أنه من الممكن الوصول

(٣) الوثيقة ١٧١ (سرى) في ١٣/١٠/١٩١١ من برتي (باريس) إلى جرای .

(٤) الوثيقة ١١٨ (سرى) في ٣١/١٠/١٩١١ من كارترايت (فيينا) إلى جرای .

(٥) البرقية ٣١٦ في ١٣/١١/١٩١١ من لوتر (الأستانة) إلى جرای .

الى تسوية على أساس استبدال طرابلس مقابل اترية ، حيث أن ايطاليا -
في رأيه - لم تحقق شيئا في اترية منذ احتلالها لها ، ونفقات ادارتها
باهظة ، وتنفيذ هذا التبادل قد يؤدي - في رأى السياسى التركى - الى
ارضاء رأى العام الاسلامى ، ولكن اعلان ايطاليا ضم ليبيا جعل
هذا الحل بعيدا .

وقد علق السفير البريطانى - فى تقريره هذا - فأورد حقيقة مؤداها
أن معظم الضباط الذين يحاربون فى ليبيا متطوعون ومن المحتمل - لاسباب
وطنية ودينية - ألا يطيعوا أوامر الحكومة بوقف القتال ، اذا صدرت مثل
هذه الأوامر من الحكومة العثمانية .

وعلاوة على ذلك فإن الحكومة العثمانية - وهى متهمة من قبل ذلك بأنها
متطرفة فى عثمانيتها (يقصد تركيتها) وبأنها تميل كثيرا الى اهمال
مصالح العناصر والأجناس الأخرى فى الامبراطورية وخصوصا العرب ، لا تستطيع
أن توافق على التنازل عن ولاية عربية اسلامية الى دولة مسيحية ،
« فان ذلك يعنى ثورة عارمة وعامة فى كل الولايات العربية فى الامبراطورية
ضد الحكومة » (٦) .

ومن الاقتراحات التى ظهرت لعقد الصلح على أساسها أن تقوم الدولة
العثمانية بمنح الاستقلال لعرب ليبيا ، وترك هؤلاء يتعاملون مع ايطاليا
وبذلك تتجنب الدولة العثمانية الاعتراف من جانبها بالتنازل عن هذه الولاية ،
وقد قيل أن هذا الاقتراح ورد الى روما من بعض المصادر فى العاصمة
التركية (٧) . وبعد أيام قلائل ظهر اقتراح قيل أن من الغاى مختار باشا ،
ويقوم على أساس تسليم برقة لصر وطرابلس لتونس ، ثم تقوم ايطاليا بتسوية
أمورها مع هاتين الدولتين ، وبذلك يمكن تجنب تنازل الخليفة عن ولاية
اسلامية لدولة مسيحية ، ولكن كلا الاقتراحين كانا لا يحظيان بالقبول
من الدوائر السياسية فى الحكومة الإيطالية ، التى تعترض على الاقتراح
الأول بدعوى أنه لا توجد فى القطر الليبى أسرة يمكن أن يعهد اليها بالحكم
بعد الاستقلال عن الحكم العثمانى ، وتعترض على الاقتراح الثانى على أساس أن
الخديو فى مصر لن يقبل أن يجلب على نفسه الخزي والسخط بالتنازل
عن برقة لايطاليا (٨) .

وهناك اقتراح آخر عرضه وزير الحربية التركى على السفير

(٦) الوثيقة ٨٩٣ (سرى) فى ١٤/١٢/١٩١١ من لوشر (الاستانة) الى جرای .

(٧) البرقية ١٧٦ فى ٢٨/١٢/١٩١١ من رود (روما) الى جرای .

(٨) البرقية ٥ فى ١/٢/١٩١٢ من رود (روما) الى جرای .

البريطاني في الاستانة حول الاسس الممكنة للصلح ، على أنه رأيه الشخصي ، فقال انه يعتقد ان ايطاليا لن تستطيع إلغاء مرسوم ضم مقاطعتي برقة وطرابلس ، وفي الوقت نفسه فان تركيا لا تستطيع طرد الايطاليين من ليبيا ولكنها من ناحية أخرى ، وازاء المقاومة الشديدة التي جوبه بها الغزو الايطالي ، لا تستطيع أن تتنازل عن كلا الاقليمين أو أن تعطى أوامرهما لضباطها بوقف القتال حيث ان هؤلاء سوف يستقبلون من مناصبهم وينضمون الى العرب في المقاومة ، كما كان الوزير التركي يعتقد أن سحق المقاومة العربية في القطر الليبي قد يستغرق من الايطاليين خمس سنوات ، وعلى ضوء هذه الحقائق جميعا كان الوزير التركي يرى انه يمكن ايجاد أساس للتسوية بترك طرابلس لايطاليا واحتفاظ تركيا ببرقة ، ولكنه كان يرى أيضا أن هذا الاقتراح يجب ألا يصدر عن أى من الجانبين المتحاربين ، ولكنه يجب أن يقدم من الدول الأوروبية مجتمعة وأن تصر عليه هذه الدول وتمسك به .

وقد أبدى السفير البريطاني للوزير التركي ملاحظة على هذا الاقتراح بأن ايطاليا قد تضار بترك برقة لتركيا ، فتكون برقة المجاورة لطرابلس مصدر تهديد دائم لطرابلس الايطالية ، وقد رد الوزير التركي على هذه الملاحظة بأن احتفاظ تركيا ببرقة لا يمكن أن يمثل خطرا على ايطاليا في طرابلس حيث أن تركيا لا تمتلك اسطولا كبيرا .

وقد تحدث وزير الحربية التركي في نفس المعنى الى السفير النمساوي في الاستانة ، ولما كان الوزير التركي عضوا بارزا في الوزارة ، فقد اعتبر السفير البريطاني أن حديثه يمكن أن يكون تعبيرا عن وجهة نظر كل مجلس الوزراء التركي (٩) .

وبعد أيام تحدث وزير الخارجية التركي مع السفير البريطاني في الاستانة في نفس اتجاه حديث وزير الحربية ، مؤكداً هو الآخر أن ذلك هو رأي الشخص ، وأن تركيا ستوافق فقط على هذه الاسس إذا ما أصرت عليها الدول الأوروبية بلا استثناء ، وأن تركيا لا تستطيع أن تذهب الى أبعد من ذلك ، وأنه إذا لم تبرم ايطاليا الصلح على أساس هذه الشروط فان الحرب يجب أن تستمر . وقد علم السفير البريطاني أن وزير الخارجية التركي تحدث في هذا المعنى مع السفير الفرنسي (١٠) .

هذه هي الأفكار والمقترحات التي عرضتها الحكومة العثمانية بصفة

(٩) البرقية ١٢٠ في ١٩١٢/٤/٢٢ من لوشر (الاستانة) الى جرائ .

(١٠) البرقية ١٤١ في ١٩١٢/٥/١ من لوشر الى جرائ .

رسمية أو عرضها بعض رجالها على أساس أنها آراؤهم الشخصية ، فماذا كان صدى هذه المقترحات لدى الدول الأوربية المختلفة التي عرضت عليها ، وما موقف الدول الأوربية عموما من الوساطة بين تركيا وإيطاليا ؟

موقف بريطانيا :

أما بريطانيا فإنها عندما تلقت رسالة الحكومة العثمانية بطلب التدخل ورد وزير الخارجية البريطانية على السفير التركي بضرورة بحث الأمر مع الدول الأخرى . ولم تلبث الحكومة البريطانية أن كشفت النقاب عن حقيقة موقفها وتجلي هذا في أكثر من مناسبة ، فعندما وجه أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني سؤالاً إلى وزير الخارجية عما إذا كان سوف يستخدم مساعيه الحميدة ونفوذ الملكة المتحدة لوضع حد لقتل العرب رجلاً ونساء وأطفالاً على أيدي الإيطاليين في طرابلس ردت الحكومة بأن « العمليات الحربية التي تقوم بها الحكومة الإيطالية في طرابلس أمر لا تستطيع الحكومة البريطانية أن تتدخل فيه ، وإن أي موقف غير ذلك لن يكون متفقاً مع الحياد الذي أعلنته الحكومة » ، كما استنكر وزير الخارجية البريطانية بشدة إدراج أسئلة في جدول أعمال المجلس بشكل قد يسيء إلى حكومات أخرى (يقصد إيطاليا) ، أي أن الحكومة البريطانية لم تملص فقط من التدخل والوساطة بل أنها أيضاً انبرت للدفاع عن أعمال إيطاليا في ليبيا رغم ما أجمع عليه المراقبون من وصفها بالقسوة والفضاعة .

وعندما اتصل توفيق باشا السفير التركي في لندن ببركيل الخارجية البريطانية آرثر نيكولسون سعيًا وراء التوسط رد الأخير بأن سياسية بريطانيا هي عدم التدخل ، ولو أنه أضاف أنه إذا رغبت الدول جميعاً في اتخاذ خطوات من أجل الصلح « فسيبرها مشاركتهم » ، كما عير عن اعتقاده بأن الدول المؤهلة أكثر من بريطانيا وفرنسا للاتصال بروميا هم خلفاء إيطاليا (أي دول التحالف الثلاثي) « لأن النصيحة في مثل هذه المسألة الحساسة - إذا جاءت منهم - ستكون طبيعية أكثر مما لو جاءت منا » (١١) .

كما أبدت الخارجية البريطانية رأياً مماثلاً للحكومة الفرنسية ، فاعتبرت أن الحل العملي يتمثل في أن تضع تركيا قضيتها بدون تحفظ في أيدي الدول الخمس التي تستطيع عندئذ استخدام نفوذها لإقناع إيطاليا بعقد هدنة تتيح لها الفرصة لبحث إمكانية الوصول - بواسطة هذه

(١١) الوثيقة ٣٠٢ في ١٣/١١/١٩١١ من جرائد الليوشن (الأستانية) .

الدول - الى تسوية تتفق مع كرامة وشرف ومصالح كلا الدولتين المتنازعتين (١٢) ، وكان وزير الخارجية البريطانية يرى ان هذا الاقتراح قد يجعل من الممكن ان يكون هناك بعض التنازل من جانب إيطاليا ، وفي الوقت نفسه قد يجعل تركيا تقبل شروطها لم يكن من الممكن ان تقبلها كل دولة من الأخرى (١٣) .

وعندما علم وزير الخارجية البريطانية ان الحكومة الإيطالية تقترح ان تقوم بريطانيا بالاشتراك مع ألمانيا باقتناع الحكومة العثمانية بقبول هزم إيطاليا للخطر الليبي وانتهاء الحرب على هذا الأساس رد جزأي بأنه يعلم ان تركيا ليست مستعدة للرضوخ والاذعان والتنازل عن ليبيا ، وأنه عندما تكون تركيا على استعداد للاذعان فالدول الخمس سوف تسعى من أجل أرضاء مشاعر تركيتها ، وكرامتها ، « فطلى تركيا ان تصح قضيتها في أيدي الدول لبحثها ، ثم تقبل نصيحة هذه الدول . . . » وعلى كل حال فأننى اعتقد أنه من الضروري ان تعمل الدول الخمس معا » (١٤) .

وعندما ابلفت الحكومة الفرنسية الحكومة البريطانية برغبتها في الاتفاق معها ومع الحكومة الروسية على تقديم اقتراح الى الأستانة لوضع نهاية للحرب ، رد وزير الخارجية البريطانية بأنه « لا كان الإيطاليون قد أبلغونا بأنه لا مجال لبخس فكرة تنازلهم عن ليبيا فأننى أرى أنه لا فائدة من أي اقتراح يمكن ان يقدم ، الذى الأسفالة إلا اذا كان اقتراحنا قائما على أساس نخلى تركيا عن ليبيا ، ولن يشين الأتراك مثل هذا الاقتراح . . . » (١٥) ، « ولن نجيب رضا تركيا وودها اذا نصحتنا بقبول احتلال إيطاليا لليبيا ، وهذه النصيحة - وهى كل ما نستطيع تقديمه - لن تكون مؤثرة أو فعالة » (١٦) .

وهكذا اتخذت بريطانيا من صعوبة التوفيق بين وجهتى النظر التركية والإيطالية ذريعة لرفض الوساطة لعقد الصلح بين الطرفين ، بل أنها - كما تكشف الوثائق - كانت تميل الى الأخذ بوجهة النظر الإيطالية القائلة بان يكون أساس الصلح قبول تركيا التنازل عن ليبيا لإيطاليا ، كما تمسكت بريطانيا بان يكون التوسط جماعيا من جانب الدول الخمس الكبرى حتى لا تقع عليها وحدها مسئولية إعصاب أي من الطرفين .

(١٢) البرقية ٣١١ فى ١٩١١/١١/٢٥ من جرای الى برتسى (باريس) .

(١٣) الوثيقة ٤٢ فى ١٩١٢/٢/٨ من جرای الى بوكاتان (أبطورينبورج) .

(١٤) الوثيقة فى ١٩١٢/٢/٩ من جرای الى جوشن (برلين) .

(١٥) الرسالة ٤١٥ فى ١٩١١/١٠/٥ من جرای الى برتسى (باريس) .

(١٦) الرسالة ٣٦٢ (برسى) فى ١٩١١/١٠/٥ من جرای الى لوشير (الاستانبول) .

موقف فرنسا :

أما الحكومة الفرنسية فقد كانت أكثر صراحة من حليفها البريطانية ، وإن كانت لم تشأ أن تسير في طريق الوساطة بمفردها وبدون بريطانيا ، ويتجلى هذا فيما أبلغه دي سيف وزير خارجية فرنسا لرفعت باشا السفير التركي في باريس من أن « وجهات نظر تركيا وإيطاليا مختلفة في الوقت الحاضر بدرجة لا تتيح أية فرصة لنجاح التدخل والوساطة ، ودعا الباب العالي إلى ضرورة ترويض نفسه على قبول استيلاء إيطاليا على ليبيا وإدارتها مع احتفاظ السلطان بالسيادة على البلاد ، فإن إيطاليا قد تقبل مثل هذا الحل ... » .

وكان حديث دي سيف مع رفعت باشا يهتدى بحديث أجراه دي سيف مع السفير الإيطالي قبل ذلك ، وفهم دي سيف من الحديث مع السفير الإيطالي تيتوني أنه يحتمل أن توافق الحكومة الإيطالية على احتفاظ السلطان بشكل من أشكال السيادة على ليبيا من أجل تجنب مزيد من الصعوبات والمشاكل .

وقد كان للحكومة الفرنسية دافع قوي يدفعها إلى الرغبة في التدخل والوساطة حيث كان وزير الخارجية الفرنسية يرى أنه من الأهمية البالغة أن تكون حكومات بريطانيا وفرنسا وروسيا (الوفاق الثلاثي) على استعداد لتقديم مساعيها الحميدة في أول لحظة مناسبة لتحقيق تسوية بين تركيا وإيطاليا لأحباط أية محاولة قد يقوم بها الامبراطور الألماني للعمل (كوسيط شريف) ، وبذلك يكسب ود كلا الدولتين (تركيا وإيطاليا) ، وكذلك كل المكاسب السياسية المترتبة على عقد الصلح « ومسيو دي سيف تواق لأن تعمل السفارتان البريطانية والفرنسية في الاستئناس مع محاولة موازنة النفوذ الطاغى للسفير الألماني » (١٧) .

موقف روسيا :

أما روسيا فقد كان لها موقف مختلف تماما يمكن تفسيره بسياسة روسيا التقليدية نحو الامبراطورية العثمانية ، وهي سياسة تقوم على الرغبة في انهيار هذه الامبراطورية حتى تحقق روسيا أطماعها التقليدية في أجزاء معينة من ممتلكاتها وفي مقدمتها المضائق .

فعندما طلب السفير التركي من الحكومة الروسية التدخل لدى الحكومة

(١٧) الوثيقة ١٦٤ (سري للغاية) في ١٩١١/١٠/٤ من برقي (باريس) إلى جرای .

الايطالية أبلغت وزارة الخارجية الروسية السفير التركي بأن الأساس الوحيد الذى يمكن على أساسه التوصل إلى حل سلمي هو السماح بأن تحتل إيطاليا ليبيا « ويبدو أن الحكومة العثمانية ليست على استعداد لقبول هذا الحل » .

ومن ناحية أخرى أبلغ الوزير الروسى طورخان باشا السفير العثمانى بأن روسيا ستكون راغبة فى التعاون فقط من أجل اتخاذ الخطوات التى تهدف إلى الحيلولة دون تصدع السلام فى شبه جزيرة البلقان .

كما أعلنت الحكومة الروسية أنها لا تستطيع التدخل أو إحداث أى دور فعال فى النزاع التركى الإيطالى لأنه كان من الواجب على تركيا أن تقدم مقترحات يمكن أن تكون مقبولة لدى إيطاليا ، وأنه إذا امتدت الأعمال العسكرية إلى شبه جزيرة البلقان فإن الموقف برمته سوف يتغير ، وعندئذ ستنتصرف روسيا على ضوء الظروف .

وقد أوضحت الحكومة الروسية أن مصالح روسيا فى النزاع القائم مقصورة أساسا على الرغبة القوية فى الحيلولة دون المساس بالوضع القائم فى البلقان ، وأن روسيا لا تشعر بقلق خاص من أجل تخليص تركيا من صعوباتها الحالية .

كما عبرت الصحف الروسية عن وجهة النظر نفسها على أساس أن نظام الاتحاديين ليس لديه من الأسباب ما يجعله يتوقع عطفاً من جانب روسيا « ومنذ سنتين كان يبدو ثمة بعض الأمل فى تحسن العلاقات الروسية التركية ولكن رجال تركيا الفتاة أظهروا نحو روسيا نفس الكراهية والشك المتأصل اللذين كانا من سمات العهد الحميدى ، وقد اختارت تركيا أن تنحاز إلى دول الوسط ، واتبعت سياسة معادية ومثيرة لحق روسيا فى الشرقيين الأدنى والوسط » (١٨) .

موقف ألمانيا :

أما الامبراطورية الألمانية فقد كان لها وضع خاص وفريد لا تشاركه فيه دولة أخرى من الدول الأوروبية ، فمن ناحية هى زعيمة التحالف الثلاثى وإيطاليا عضو فيه ، ومن ناحية أخرى فهى صديق حميم للدولة العثمانية ، أخذت تتبع نحوها سياسة ودية تقوم على أساس دعمها ومساندتها فى مواجهة الأخطار التى تحيق بها من أجل فائدة ألمانيا ذاتها ومصالحها

(١٨) البرقية ٢٣٠ فى ١٠/١٠/١٩١١ ، والرسالة رقم ٢٨٨ فى ٥/١٠/١٩١١ من أوبيرن)

(بطرسبورج) إلى جرای .

(م - ١٠ الرسالة)

السياسية والعسكرية والاقتصادية • وكان من المتوقع ان تنبرى ألمانيا لانقاذ الدولة العثمانية في محتتها خصوصا وان الأخيرة صاحبة حق حرييد ان تختار منى ايطاليا ، الا انه يبدو ان الحكومة الألمانية أثرت للصمت والسلبية ولم يكن الصمت أو السلبية في مصلحة تركيا ، واذا فكرت ألمانيا في اتخاذ موقف ايجابي في النزاع فقد فضلت جانب ايطاليا حرصا على ابقائها ضمن التحالف رغم انها هتجنسية ، وازاء الحرج الذي صارت ألمانيا تشعر به حاولت اقناع الحكومة التركية بان العمل المتسرع الذي أقدمت عليه ايطاليا (في ليبيا) انما يرجع الى نشاط ومساعي بريطانيا وفرنسا •

وعندما طلبت الحكومة التركية من الحكومة الألمانية التوسط على أساس الاحتفاظ بسيادة السلطان على ليبيا مع حماية مصالح ايطاليا وتركيا أصدر وزير الخارجية الألمانية تعليمات الى سفراء ألمانيا لدى الدول الكبرى بان يحاولوا الحصول على التأييد لاقتراح بعقد هدنة ما دامت الحملة المرسله من ايطاليا قد نجحت في النزول الى البر (أى ان هذا النجاح في رأى ألمانيا يمكن استخدامه للضغط على تركيا) ، ويقوم الاقتراح على الأسس التالية : تحتل ايطاليا مدينة طرابلس ونطاقا من الأرض حولها ، ويرتب لعقد اجتماع بين المنوبين الترك والاطليان على أرض محايدة لبحث شروط الصلح على الأسس السابقة (أى الاحتفاظ بشكل من أشكال السيادة العثمانية على ليبيا) ، واقتراح وزير الخارجية الألمانية مألطة أو اثينا مكانا لاجراء المفاوضات بين الترك والاطليان (١٩) •

ومعنى هذا أن ألمانيا كانت ترى ان الوساطة ممكنة اذا ما تم لإيطاليا احتلال طرابلس وذلك لوضع حكومة الباب العالى أمام الأمر الواقع ويصير لامندوحة عن استمرار هذا الاحتلال ، وعندما أبلغت الحكومة الألمانية الحكومة الروسية وافقت هذه على الفكرة بشرط موافقة بريطانيا وفرنسا ، على ان يترك أمر اقتراح الهدنة رسميا لألمانيا حتى تتحمل وحدها مسئولية الرفض من جانب حكومة الأستانة (٢٠) •

ولم تقبل الحكومة العثمانية وقتئذ هذا العرض الألماني ، فان الحرب كانت لا تزال في بدايتها ولم تفقد الأمل في امكانية دحر الايطاليين ، مما دعا الحكومة الألمانية الى التخلي عن هذه الفكرة مؤقتا •

(١٩) الوثيقة ٨٣ في ١٩١١/١٠/٩ ورقم ٨٥ في ١٩١١/٢٠/١٠ من جرانفيل (ملرين) الى جرای •

(٢٠) البرقية ٢٤٢ في ١٩١١/١٠/١٢ من اوبيرن (بطرسبورج) الى جرای •

موقف امبراطورية النمسا والمجر :

أما امبراطورية النمسا والمجر فقد كانت ترى استحالة التدخل للتوسط في المشكلة التركية الإيطالية في ذلك الوقت ، شأنها شأن الحكومة البريطانية ، وقد ردت في هذا المعنى على طلب الحكومة التركية (٢١) .

فقد كان الكونت اهرنتال وزير خارجية النمسا لا يرى أي أمل في العثور على أساس مشترك للاتفاق بين إيطاليا وتركيا ، ولكنه في الوقت نفسه كان قلقا بشأن مصالح النمسا التي تتأثر في حالة انتقال العمليات الحربية الى بحر ايجه ، واحتمال ظهور رد فعل سيء في البلقان إذا جرت مثل هذه العمليات قبالة الشاطئ التركي (الشرقي) للادرياتيك ، ولذلك كان اهرنتال يتمنى إعلان حياد بحر الادرياتيك (٢٢) .

وثمة دولة أخرى لم تكن الأضواء مسلطة عليها ولا الانظار متجهة اليها في هذه المساعي الدبلوماسية ولكنها أرادت - مع ذلك - أن تدخل بدلوها في مساعي الوساطة بين تركيا وإيطاليا ، تلك الدولة هي هولندة .

ففي خلال شهر نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١١ ، وبينما كان وزير خارجية هولندة مارا بباريس التقى بوزير خارجية فرنسا واستشاره فيما إذا كانت هولندة تستطيع التوسط ، وكان يعتبر أن دولته مؤهلة لهذا العمل أو هذا الدور على أساس أنه لا تحيط بها الشكوك في أن لها أغراضا سياسية تريد تحقيقها مثلما هو قائم بالنسبة لدول أخرى ، كما أن وجنود محكمة العدل الدولية في لاهاي يضمن على هولندة مركزا وصفة تناسب مهمة التوسط ، وإلى جانب ذلك فهي تحكم عشرات الملايين من الرعايا المسلمين (أندونيسيا) مما يبرر اهتمامها بابرار المصلح بين الدولة العثمانية المسلمة وإيطاليا .

ولكن منسيو دي سيلف وزير خارجية فرنسا رد على تساؤل وزير خارجية هولندة بأن الوقت ليس مناسباً للتوسط حيث أن إيطاليا مصرّة على ألا يكون لتركيا أية سيادة على ليبيا مما يحول دون اتفاق الدولتين (٢٣) .

وإذا كنا قد تعرضنا في بداية حديثنا عن موضوع الوساطة لموقف الحكومة العثمانية ومحاولاتها وجهة نظرها في الأسس التي يجب أن تجري

(٢١) الوثيقة ٦٦ في ١٠/١٠/١٩١١ من جرای الى كارترايت (لينا) .

(٢٢) البرقية ١٠٩ في ١٩/١٠/١٩١١ من كارترايت الى جرای .

(٢٣) الوثيقة ٨٢ (سرى) من جرای الى جونسنتون في ١٣/١٢/١٩١١ .

عليها الوساطة ودوافعها لذلك ، فاننا لا نستطيع ان نختتم هذا الحديث دون التعرض لموقف الحكومة الايطالية - وهي الطرف الآخر في النزاع - من مبدأ الوساطة في ذاته ، ثم وجهة نظرها في الأساس التي يجب ان تجري عليها الوساطة ودوافعها لذلك أيضا .

لقد كانت الحكومة الايطالية لا تمنع في ان تجري مفاوضات بينها وبين الحكومة العثمانية ، ولكن بعد ما يتم احتلالها لليبيا ، ولذلك كانت تعتبر التوسط قبل ذلك أمرا سابقا لاوانه ، وذلك حتى تواجه تركيا بالأمم الواقع ولا يصير ثمة مجال للحديث عن انسحاب ايطاليا من ليبيا بعد ان صار احتلالها لها حقيقة واقعة .

ومن ناحية أخرى كانت ايطاليا تريد أن تتجنب قيام حالة شاذة في ليبيا كالحالة القائمة في مصر (أى سيادة اسمية للدولة العثمانية مع سيطرة فعلية للدولة المحتلة) ، ولذلك فهي لا تقبل ان يكون التوسط الأعلى أساس نقل ملكية ليبيا الى ايطاليا بدون قيد أو شرط .

وعرضت الحكومة الايطالية استعدادها لان تقدم لتركيا تعويضا ماديا وأديبيا مقابل انتزاع القطر الليبي منها ولكن بشرطين أولهما أن تمتنع الحكومة العثمانية عن القيام بأعمال من شأنها إثارة مشاعر الأهالي في الولاية وتشجيعهم على مقاومة الايطاليين ، وثانيهما عدم اطالة أمد الحرب ، وفي أى الحالات فان ايطاليا مصررة على عدم مناقشة مبدأ ملكيتها المطلقة غير المقيدة للقطر الليبي .

وعلى ضوء هذه الأفكار الايطالية وجد السفير البريطاني في روما أن ايطاليا لن ترحب بالوساطة الى أن يتم احتلال ليبيا عسكريا ، كما فهم السفير أن الحكومة الايطالية تبحث مسألة ارضاء تركيا ماديا وأديبيا بتعويضها ماديا بالمال أو اقليميا في اترية ، وأديبيا بالاعتراف بسلطة الخليفة الروحية في ليبيا ، مع الموافقة على التحكيم بينها وبين تركيا في المسائل الأخرى المتعلقة أو التي يختلفان عليها (٢٤) .

وقد أكد امبريالى - سفير ايطاليا في لندن - بشدة لوزير خارجية بريطانيا أن ايطاليا يجب أن تتول إليها الملكية التامة لليبيا دون أى حقوق من أى نوع لتركيا ، كما ذكر أن ايطاليا قد تعطي لتركيا تعويضا ماديا وأديبيا اذا وافقت تركيا فورا على امتلاكهم ليبيا على هذا الأساس ، ولكن ايطاليا لن

(٢٤) الوثيقة ٢٠٤ في ١٤/١٠/١٩١١ من جرائد الى جوشن (برلين) .

تقدم لتركيا أى تعويض بالمرّة إذا طردت تركيا الإيطاليين من إمبراطوريتها
أو أطالت أمد الحرب (٢٥) .

كما أكد وزير الخارجية وجهة النظر ذاتها للسفير البريطاني فى
روما ، فاعتبر ان الوقت غير مناسب للوساطة ، وانه عندما يكون احتلال
ليبيا بالقوات العسكرية قد صار حقيقة واقعة فان إيطاليا ستكون فى
مركز أفضل فى المفاوضات ، وستكون تركيا أكثر ميلا للاذعان والاعتراف
بالأساس الوحيد الذى لا مندوحة عنه والذى يعتقد الوزير الإيطالى ان بلاده
ستقبله الا وهو نقل ملكية ليبيا الى إيطاليا دون أية تحفظات .

فقد كان التركيز دون سان جوليانو وزير خارجية إيطاليا هو الآخر
يتوقع انه قبل ان تحقق إيطاليا نصرا عسكريا حاسما فانه لن يكون هناك
ميل لدى الرأى العام التركى لقبول مثل هذا الصلح ، لان اعتقاد الترك
بان المقاومة قد نجحت فى وقف التقدم الإيطالى سيزيد من اصرار الترك
وتمسكهم خصوصا وان القوات الإيطالية لم تستطع التقدم وراء مدينة
طرابلس ، كما أكد السفير البريطانى فى روما مسألة التعويض المالى ،
والتعويض الاقليمى (فى اترية) والاعتراف بالخلافة ، والفرضية الادبية
بالموافقة على مبدأ التحكيم (٢٦) .

وقد عرض السفير الإيطالى فى لندن وجهة نظر اعتبرها شخصية
ولا تعبر عن رأى حكومته التى لم يكن قد استشارها بعد ، وتقوم وجهة
نظر السفير الإيطالى على تقديم ترضية لتركيا من الناحية الدينية بالاعتراف
بالزعامة الدينية للسلطان العثمانى ودفع مبلغ سنوى لشيوخ الاسلام بحيث
لا يؤخذ على انه جزية ، وقد فهم وزير خارجية بريطانيا فيما بعد من
السفير الإيطالى فى لندن ان حكومته لا تعارض اقتراحه من حيث المبدأ
ولكنها لا تستطيع أن تتقدم هى بهذا الاقتراح حيث كانت ترى انه اذا
قدم هذا الاقتراح من جهة أخرى اليها (الى إيطاليا) ثم تظاهر بانها
تقوم بدراسته ففى هذا حفاظ على هيبتها .

وقد رأى جراى وزير خارجية بريطانيا انه يستطيع الاستعانة بهذا
الاقتراح ضمن الاقتراحات الأخرى عندما يبحث مع بقية الدول الأوروبية مسألة
التوسط (٢٧) .

(٢٥) البرقية ٢٠٩ فى ١١/١٠/١٩١١ من جراى الى رود (روما) .

(٢٦) البرقية ١٠٣ فى ١٢/١٠/١٩١١ من رود (روما) الى جراى .

(٢٧) الوثيقة ٨٤ فى ٢٩/٤/١٩١٢ من جراى الى رود (روما) .

وظلت بريطانيا متمسكة برأيها في أن يكون التوسط - عندما يحين أوانه - جماعيا ، ووافقت الحكومة الإيطالية - على لسان سفيرها في لندن امبريالي - على وجهة النظر القائلة بأن احتمال قبول الاتراك لوجهة النظر الإيطالية اذا اتخذت خطوة مشتركة من جانب الدول ، أكثر من احتمال قبولها لو تقدمت بها دولة واحدة .

أما الحكومة العثمانية فقد تركت انطبعا لدى السفير البريطاني في الآستانة بأنها لن تقبل - في الفترة الاولى من الحرب على الأقل - الوساطة المشتركة اذا كانت على أساس ضم ليبيا الى إيطاليا « حيث ان أهالى هذه البلاد (الدولة العثمانية) يعتقدون ان الحرب الحالية انما هي نتيجة اتحاد المسيحية وتكتلها ضد الاسلام » ، وأن العمل المشترك في الوساطة على أساس التخلي عن ليبيا لاييطاليا سيؤكد هذا الاعتقاد « والفكرة السائدة التي يترزايد أنصارها انه باطالة أمد المقاومة قد يمكن الحصول على شروط أفضل » (٢٨) .

(٢٨) البرقية ٢٩٠ في ٢٥ / ١٠ / ١٩١١ من لوثر (الآستانة) الى جرای .

الفصل التاسع

الصلح

الاتصالات التمهيدية :

لا شك في أن كلا الطرفين (تركيا وإيطاليا) كانا يعتقدان بتعذر الاستمرار في الحرب ، فإيطاليا - رغم سيطرة قواتها على بعض المناطق وبخاصة على السواحل في طرابلس وبرقة - إلا أنها اصطدمت بمقاومة شديدة من جانب الأهالي يدعمهم المتطوعون من بعض الأقطار وبخاصة مصر . وكذلك بعض القوات التركية ، وتحول بينهم وبين التوغل في داخل ليبيا أو حتى الشعور بالأمان في المناطق التي سيطروا عليها .

ذلك أن المجاهدين العرب قد بثوا الرعب في قلوب الطليان مما جعل هؤلاء يلزمون خنادقهم ويحتمون خلف خطوطهم المحصنة بدلا من الزحف ، كما أن الطليان تركوا القتال جانبا منتظرين ما سوف تحدثه منشوراتهم ونداءاتهم من نتائج قد تكسبهم الحرب دون ما حاجة إلى الاشتباك في معارك ، ولكنهم بما أظهروه من ضروب الاستهتار بأرواح الأهلين وعقائدهم وشعائيرهم وتقاليدهم ، وما ارتكبوه من فظائع جعلوا العرب يخفون إلى ميدان الجهاد زرافات ووحدانا ، خصوصا وأنه بعد قرار إيطاليا ضم طرابلس وبرقة في نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١١ صار الطليان يعتبرون المجاهدين عصاة خارجين على الحكومة الشرعية (أي الإيطالية) يستحقون العقاب مما جعلهم يقتلون الكثيرين دون محاكمة (١) .

ولعل من أعظم أخطاء الإيطاليين التي أدت إلى عنف مقاومة الأهلين أنهم حاولوا أن يكسبوا حملتهم على ليبيا صبغة دينية ، فقد بارك قساوستهم أساطيل الحملة عند خروجها ، ودقت النواقيس وأقيمت الصلوات ووزع رجال الكنيسة الصليبان المهداة من البابا إلى هؤلاء (الصليبيين الجدد) ، وأفرط الطليان - عند كل مناسبة - في الاحتفال بالنصر في كنائسهم مهما كانت هذه الانتصارات قليلة القيمة ، بل أنهم كانوا يقيمون هذه الاحتفالات ليس فقط في بلادهم بل وفي مدينة طرابلس ذاتها ، يقدمون الشكر لله الذي أعانهم على انتزاع الهلال وأعلاء الصليب مكانه فاثارت هذه الحماسة ثائرة المجاهدين ، وأشعلت في نفوسهم الكراهية للغزاة المعتدين ، وقد اعترف بعض الكتاب ومراسلي الصحف الأوربيين.

(١) محمد نؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة ص ١٢٩ - ١٣٢ .

الذين شهدوا الحرب الإيطالية الليبية أن هذا التصرف من جانب الطليان كان العامل الحاسم في اشتداد مقاومة العرب لهم (٢) .

وعلى الرغم من وجود بعض الخلاف بين السيد أحمد الشريف السنوسى وبين العثمانيين الذين حرصوا على ما يبدو فى أثناء الحرب الإيطالية الليبية على أن تظل قيادة الجهاد فى برقة ، وبالأحرى فى طرابلس ، فى أيديهم ، مما اضطر السيد السنوسى الى البقاء فى الكفرة خصوصا وأن النضال كان لا يزال دائرا فى الجنوب بينه وبين الفرنسيين ، ومع ذلك فإن اعتداء الطليان على طرابلس وبرقة سرعان ما أزال كل أثر للخلاف بين الكفرة والأستانة ، ومن الكفرة أصدر السيد أحمد الشريف السنوسى فى منتصف يناير (كانون ثان) ١٩١٢ نداءه المشهور يحث فيه الطرابلسيين والبرقاويين على الجهاد ، ويعلن فيه نبأ اعتزله النزول بنفسه الى الميدان على رأس قوة من المجاهدين ، وقد نقش هذا النداء على راية من الحرير حملها المجاهدون من مكان لآخر بين القبائل المضاربة فى الجنوب خصوصا ، وكان من أثر هذا النداء ان تحفقت جموع المجاهدين والمتطوعين على المعسكرات العثمانية وعلى مراكز العرب .

ولم يكن الطليان يتوقعون ذلك ، بل على العكس كانوا يتوقعون أن يتقاعس السنوسى عن الجهاد بسبب خلافه مع العثمانيين ، وقد اعترف السلطان العثمانى نفسه بهذه الجهود التى قام بها السيد أحمد الشريف من أجل مقاومة الغزو الإيطالى للقطر الليبى ، فأهداه فى مارس (آذار) ١٩١٢ سيفا ونيشانا مرصعا بالجواهر تقديرا لجهوده ، وكانت زعامة السنوسى وجهود السنوسيين أكثر وضوحا وأعمق أثرا فى سير الجهاد ضد الإيطاليين فى برقة خصوصا ، حيث ظهرت أيضا شخصية السيد عمر المختار (٣) .

ومن ناحية الدولة العثمانية فإنها كانت تشعر بحرج موقفها ، وعدم حصولها على أى دعم مادى أو معنوى من الدول سواء الصديقة أو غير الصديقة ، كما كان النظام فى الدولة غير مستقر ، ونذر الشقاق فى البلقان تبدو فى الأفق . فإنه ازاء صمود السنوسيين تؤيدهم جموع المتطوعين ، بالإضافة الى مجموعة الضباط العثمانيين أمثال أنور ومصطفى كمال وعزيز علي (المصرى) ، وتكبد الإيطاليين خسائر فادحة ، وجهت إيطاليا اهتمامها - كما رأينا - الى ضرب الموانئ العثمانية على ساحل البحر الأحمر خلال

(٢) المرجع السابق ص ١٣٤ .

(٣) المرجع نفسه ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

«الفترة من يناير (كانون ثان) الى يولية (تموز) ١٩١٢ ، كما شجع
الايطاليون ثوار عسير ضد الدولة العثمانية .

وفي الوقت نفسه كانت الحكومة العثمانية ترى انه من الصعب
الاستجابة لطلب الايطاليين التنازل عن القطر الليبي خوفا من سخط الرأي
العام الذى لا يوافق على ذلك ، وقد كانت هناك فعلا حركة قوية تعارض
التسليم بمطالب ايطاليا ، وكان يتزعمها فى برقة السيد أحمد الشريف
السنوسى الذى بعث بخطاب مشهور الى أنور بك فى درنة يعلن فيه
انه لن يقبل الصلح على أساس تسليم البلاد للعدو ، وحذره من أثر
ذلك فى نفوس المسلمين ، كما كان يتزعم هذه الحركة فى طرابلس سليمان
البارونى الذى ارسل برقية الى مجلس المبعوثان يعارض باسم المجاهدين
عقد أى صلح مع ايطاليا لا يتضمن جلاء الغزاة عن البلاد .

الا ان الحكومة العثمانية صارت مع ذلك تهتم بانهاء الحرب الطرابلسية
بسرعة بعد أن رأت ان الحرب تمتد الى الشواطىء التركية ذاتها وممتلكات
الدولة على البحر المتوسط ، كما كانت تتوقع اندلاع الحرب فى شبه جزيرة
البلقان ، ولذا فهى تريد ان تتفرغ لمواجهة الاخطار الجديدة . وقد رأينا
كيف حاول الاسطول الايطالى اقتحام مضيق الدردنيل ولو ان نيران
العثمانيين ردت الطليان على أعقابهم ، كما اتجه هؤلاء الى الهجوم على جزر
بحر ايجيه (الدوديكانيز) فاحتلوا رودس والجزر القريبة منها . وساعات
حالة الدولة أكثر بوجود الانقسامات الداخلية بين الائتلافيين والاتحاديين
مما دعا الاتراك الى التكاثر لمعالجة هذه المشكلات فسقطت الوزارة
وتألفت (الوزارة الكبرى) لأنها كانت تضم كبار القوم وذلك فى ٢٣ يولية
(تموز) ١٩١٢ برئاسة أحمد مختار باشا الغازى الذى كان يتولى فى عهد
السلطان عبد الحميد وخلال السنة الأولى من العهد الدستورى منصب
القومسييرية العثمانية (المعتمد العثمانى) فى مصر . وقد حدث هذا التغيير
الوزارى فى الوقت الذى كانت لا تزال فيه مفاوضات الصلح جارية بين تركيا
وايطاليا ، وهى المفاوضات التى بدأت فى لوزان (بسويسرا) فى ١٢ يولييو
(تموز) ١٩١٢ .

لذلك كله لم يكن غريبا أن يميل الطرفان الى الصلح . وكان لابد
من اجراء اتصالات استطلاعية سرية بين الطرفين ولو بصفة شخصية
فى سويسرا (٤) ، وقد طلب بوانكاريه رئيس الوزارة الفرنسية ووزير خارجيتها
من بومبار (سفيره فى الآستانة) أن يستفسر من الصدر الأعظم عن الشائعات

(٤) البرقية ٨٠ فى ١٣/٧/١٩١٢ من رود (روما) الى جرای .

التي ترددت حول مباحثات الصلح الجارية بين الطرفين ، وقد ذكر المصدر الأعظم للسفير الفرنسي أنه أدرك أن الحكومة الإيطالية تميل للدخول في مباحثات حول الصلح ، وأن الحكومة العثمانية كانت على استعداد لبحث هذه الفكرة ، واعتبرت الحكومة العثمانية أن أفضل حل في نظرها هو أن تتكون من برقة وطرابلس ولاية تتمتع بالحكم الذاتي تحت حكم أمير مسلم تختاره حكومة الباب العالي بالاشتراك مع الحكومة الإيطالية ، على أن يجري بحث الاصلاحات التي يراد ادخالها في ليبيا بين الأمير الحاكم والحكومة الإيطالية (أى دون أى تدخل من جانب الحكومة العثمانية) ، مع ضرورة منح امتيازات اقتصادية لإيطاليا التي ستستمر - طبقا للمشروع العثماني - في احتلال سواحل طرابلس على أن تقوم بإخلاء برقة .

وقد نقل بوانكاريه هذه الشروط العثمانية الى كل من الحكومة البريطانية ، والحكومة الإيطالية ، عن طريق سفيرها في باريس ، الذي سخر من هذه المقترحات (٥) .

كما أنه بعد وصول بوانكاريه رئيس الوزارة الفرنسية ووزير خارجيتها الى سان بطر سبورج في زيارة رسمية تلقى من سفيره في الآستانة برقية تفيد بأن اثنين من الوزراء الترك أجريا محادثات غير رسمية قدما خلالها اقتراحا بأن ترسل تركيا بعثة الى طرابلس عبر مصر أو عبر تونس « بقصد تهدئة العرب في ليبيا » ، ولو أنه طبقا للمعلومات التي استقها السفير البريطاني في روما من زميله الفرنسي فإن هدف البعثة التي اقترحتها الحكومة العثمانية هو معرفة رأى أهالي ليبيا في الشروط التي يوافقون على وقف القتال على أساسها (٦) .

وقد رحب كل من وزير الخارجية الروسية ورئيس الوزارة الفرنسية بالاقترح على أساس أنه يتيح الفرصة لوقف القتال ، تمهيدا للتوصل الى صيغة معينة للصلح تحفظ ماء وجه الترك وكرامتهم ، وفي الوقت نفسه تعترف بالأمر الواقع (أى الاحتلال الإيطالي) . ولكن الوزير الروسي ورئيس الوزارة الفرنسية أصيبا بخيبة أمل عندما علما أن الحكومة الإيطالية أبلغت الحكومة الفرنسية بأنها لا يمكن أن توافق على البعثة التركية المقترحة الى ليبيا الا بشرط أن تعترف تركيا أولا بضم ليبيا الى إيطاليا أو - كما يقول السفير البريطاني في روما - كانت الحكومة الإيطالية تريد أن يكون هدف البعثة التأكد من الشروط التي يقبل بها عرب ليبيا السيادة

(٥) الرسالة رقم ٣٤٠ في ١٦/٧/١٩١٢ من جرای الى كارنيجي .

(٦) البرقية ٩٢ في ١٥/٨/١٩١٢ من رود (روما) الى جرای .

الايطالية (أى ان هذه السيادة أمر مفروغ منه) ، وعلاوة على ذلك فان الحكومة الايطالية كانت تفضل بحث مسألة السيادة بين الحكومات وعدم عرضها على عرب ليبيا .

وقد اتفق وزير الخارجية الروسية مع بوانكاريه على ان يحاول الأول اقناع الحكومة الايطالية - عن طريق القائم بالأعمال الايطالى فى سان بطرسبورج - بقبول الاقتراح التركى بإرسال بعثة الى ليبيا بدون شروط مسبقة ، على أن يحاول بوانكاريه - من ناحية أخرى - اقناع الترك بتقديم اقتراحهم بطريقة رسمية حتى تستطيع الدول ان تتخذ خطوة مشتركة .

وقد احيط السفير البريطانى فى سان بطرسبورج علما بهذا كله ، وأبقر به الى وزير الخارجية البريطانية الذى رد بأنه لا يستطيع أن يعطى رأيا فى الاقتراح التركى اذا كان هذا الاقتراح يخلو من أى ايضاح بشأن المقصود من البعثة التركية الى عرب ليبيا ، ولكن اذا كان الترك يقصدون وقف القتال واقناع عرب ليبيا بفعل ذلك ، فانه - بالتاكيد يرى انه يجب على الايطاليين عدم التمسك بضرورة الحصول على اعتراف الترك بالضم ، « فقد كانوا (الايطاليون) يقولون دائما انهم لا يطالبون بأكثر من قبول ضمنى للأمر الواقع » (٧) .

ولم تلبث الأمور أن تكشفت عندما أبلغ وزير الخارجية التركى القائم بالأعمال البريطانى فى الأستانة بان الحكومة العثمانية ليس لديها نية ايفاد بعثة الى عرب ليبيا فى ذلك الوقت ، وانه من السابق لأوانه فعل ذلك قبل التوصل الى أساس صالح للتفاوض ، واعترف الوزير التركى بانه اتخذت فعلا خطوات لجس نبض الحكومة الايطالية بشأن أساس للتفاوض (٨) .

ولما كانت الحكومة البريطانية قد عبرت عن استعدادها للاعتراف بأى نظام جديد تتفق عليه ايطاليا والدولة العثمانية فى ليبيا اذا توفرت للمصالح التجارية البريطانية الحماية الكافية ، فان المركيز دى سان جوليانو وزير خارجية ايطاليا كان يرى أن هذه العبارة غير محددة أو دقيقة بما فيه الكفاية ، وطالب وزارة الخارجية البريطانية بأن تعلن صراحة اعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة الايطالية على ليبيا . وقد رد وكيل

(٧) البرقية ٦٦٦ فى ١٧/٨/١٩١٢ من جرای الى بوكانان (سان بطرسبورج) .

(٨) البرقية ٢٩٩ فى ١٩/٨/١٩١٢ من مارلنج الى جرای (الأستانة) الى جرای .

الخارجية البريطانية على هذا الطلب الذى عرضه السفير الايطالى فى لندن بأنه من الصعب ان يكون للحكومة البريطانية رأى محدد وقاطع فى مسألة تجهل تفاصيلها (أى تجهل الشروط التى على أساسها سيبرم الصلح) ، ولكن اذا قبلت تركيا صراحة السيادة الايطالية على ليبيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فان الحكومة البريطانية لن تثير صعوبات أو عقبات فى وجه ايطاليا « ولن نكون أتراكا أكثر من الترك » • وفسر سير آرثر نيكولسون للسفير الايطالى المقصود من عبارة ضمان الحماية لمصالح بريطانيا التجارية ، بأن المقصود هو الباب المفتوح والمساواة فى المعاملة ، وأضاف وكيل الخارجية البريطانية بأنه اذا طلبت ايطاليا من بريطانيا الموافقة على الغاء الامتيازات فى طرابلس وارتضينا ذلك ، فان بريطانيا نتوقع موقفا مماثلا من ايطاليا ، أى لا تثير هذه صعوبات اذا رغبت بريطانيا فى الغاء الامتيازات فى مصر أو تعديلها (٩) •

وعلاوة على ذلك فقد كانت الحكومة البريطانية تعتبر وضع جزر بحر ايجيه أمرا يهم الدول الأوروبية جميعا ، وقد رد السفير الايطالى فى لندن على هذه الملاحظة الأخيرة بأنه فى الصلح النهائى سوف تعيد ايطاليا هذه الجزر الى الدولة العثمانية بشرط تعهد الأخيرة بمنح بعض الضمانات والامتيازات لأهالى هذه الجزر (١٠) • أما بشأن الملاحظة البريطانية المتصلة بالامتيازات الأجنبية فقد أوضحها السفير البريطانى فى روما لوزير الخارجية الايطالية وقد رد هذا الأخير بأنه يعتقد ان نقل السيادة فى ليبيا (من تركيا لايطاليا) وإدخال « العدالة الأوروبية » أى تطبيق القوانين الأوروبية يعنى تلقائيا اختفاء الامتيازات التى تعتبر « أمرا استلزمه الحكم الاسلامى » • وعرض وزير الخارجية الايطالية استعدادا لعقد اتفاقية سرية مرضية مع بريطانيا اذا عرض مشروع محدد للاحتتمالات المقبلة فى مصر على ألا يرد ذكر هذه الاتفاقية السرية فى اعتراف بريطانيا بالسيادة الايطالية والذى سستبلغ به الدول (١١) •

مقترحات ايطالية للصلح :

وقد عرض تيتونى سفير ايطاليا فى باريس على الحكومة الفرنسية مقترحات لكى تتولى الأخيرة بدورها عرضها على الحكومة العثمانية كأساس للصلح بين الطرفين ، وتتضمن المقترحات الايطالية وقف القتال وسحب

(٩) الرسالة ٢٣١ فى ١٩١٢/١٠/٥ ، ٢٣٦ فى ١٩١٢/١٠/٨ من جرای الى درنج (روما) •

(١٠) الرسالة ٢٣٩ فى ١٩١٢/١٠/١٤ من جرای الى درنج •

(١١) البرقية ١٤١ فى ١٩١٢/١٠/١٨ من رود (روما) الى جرای •

تركيا لقواتها العسكرية من ليبيا واعتراف الدول باستحواذ إيطاليا عليها مع عدم الإشارة إلى السيادة العثمانية على ليبيا .

وقد رد بوانكاريه رئيس الوزارة ووزير الخارجية الفرنسية بأن الحكومة الفرنسية سوف تفي بالتزاماتها التي تنص عليها الاتفاقيات مع إيطاليا فيما يتصل بطرابلس الغرب ، ولكن الحكومة الفرنسية - بدون أن تعلم ما إذا كانت الحكومة العثمانية تقبل هذه الشروط أم لا ، وما إذا كانت الدول الأوروبية الأخرى توافق على الاشتراك في تزكية هذه الشروط وتوصية الباب العالي بقبولها - فإنها (أى الحكومة الفرنسية) لا تستطيع أن تقوم بعرض هذه المقترحات على سلطات الآستانة كما طلب تيتونى (١٢) .

المفاوضات :

ولم تلبث الاتصالات التمهيدية أن تحولت إلى مفاوضات رسمية فى أوشى (لوزان) بسويسرا ، وإذا كانت الوزارة التركية قد سقطت وتشكلت وزارة أحمد مختار باشا الغازى فى ٢٣ يوليو (تموز) ١٩١٢ فقد سارت الوزارة الجديدة قدما فى المفاوضات رغم احتجاج السنوسيين على ذلك ، كما أن أحد المجاهدين العرب وهو الأمير شكيب أرسلان - وهو من أشد خصوم إيطاليا وكان قد ذهب إلى برقة للاشتراك فى النضال - قد رأى أن خير خدمة يمكن أن يسديها للقطر الليبي هى الذهاب بسرعة إلى الآستانة لذكره رجال الوزارة الجديدة فى أمر طرابلس الغرب واثنائهم عن التساهل مع الطليان ، إلا أن هذه المساعي والاحتجاجات لم تؤثر فى تعطيل أو وقف مفاوضات الصلح التى استمرت طوال شهرى أغسطس (آب) وسبتمبر (أيلول) وخلال الأسبوعين الأولين من شهر أكتوبر (تشرين أول) ، وقد حاول المندوبون العثمانيون خلال هذه الفترة الظفر بصلح مشرف يمكن أن يحصل على موافقة البرلمان التركى .

ومن ناحية أخرى كانت الحكومة الإيطالية تصر على موقفها المتصلب العنيد وتحاول إملاء شروطها ، وفى الوقت نفسه شنت الحكومة الإيطالية حرب أعصاب من أجل إرغام الحكومة العثمانية على التعجيل بانتهاء المفاوضات بما يتفق والشروط الإيطالية ، فأخذت تهدد بأن المفاوضات الإيطالية لن يستطيعوا البقاء فى أوشى أكثر من ذلك ، وصمم جيوليتى على قطع المفاوضات عند منتصف ليل ١٥ أكتوبر ١٩١٢ أيا كانت النتائج التى سوف تترتب على ذلك « فقد أثير رأى العام الإيطالى بما فيه الكفاية ، فإذا كانت الحكومة العثمانية تتوق حقا إلى اتفاق فما عليها إلا أن تفوض

(١٢) البرقية ١٦٩ (سرى) فى ١٣/١٠/١٩١٢ من برتى (باريس) إلى جرای .

مندوبيها بجزيرة قبل منتصف الليل بالموافقة على مقترحات إيطاليا التي لم ولن تتغير أو تتبدل » .

وعندما سأل القائم بالأعمال البريطاني في روما عما إذا كان - في حالة قطع المفاوضات - يستطيع أن يعرف كيف يمكن أن تستأنف إذا أبلغت الحكومة العثمانية بعد ذلك برغبتها في قبول شروط إيطاليا ، رفض جيوليتي أن يعد بشيء ، ولا حتى ما إذا كان المفاوضات الإيطاليون سيظلون في أوشى أم لا ، وطلب من القائم بالأعمال البريطاني أن تستخدم بريطانيا نفوذها لإقناع الحكومة العثمانية بأن تبرق إلى ممثليها في الساعة الأخيرة .

ومن ناحية أخرى لاحظ القائم بالأعمال البريطاني في روما أن نشاطا ضخما جرى في وزارة البحرية الإيطالية ، وأنه يجري استدعاء للضباط من أجازاتهم بسرعة ، وأن ثمة شائعة بأن السفينتين الحربيتين الإيطاليتين الباقيتين في سبيليا وهما (بندتو برن) ، (فيتوريو أمانويل) على استعداد للإقلاع وانهما في انتظار التعليمات لهما فقط .

كما أشار القائم بالأعمال البريطاني إلى أن هناك حديثا يتردد في الصحف والدوائر السياسية في إيطاليا حول الخطوات التي سوف تتخذها الحكومة الإيطالية إذا ما توقفت مفاوضات الصلح نهائيا ، والرأي موزع بين قصف أزمير وغيرها من المواقع على الساحل الآسيوي ، والهجوم على سواحل تركيا الأوروبية ، ومحاولة اقتحام الدردنيل مرة أخرى ، وبين الاستيلاء على ما تبقى من جزر بحر إيجه . وتوقع القائم بالأعمال البريطاني في روما أن يكون العمل الذي ستقوم به إيطاليا ضد تركيا عملا بحرياً حيث لم يكن لدى إيطاليا قوات برية تستطيع إرسالها إلى الخارج بسبب ازدياد الأعمال العسكرية في ليبيا مما لا يسمح بسحب أي قوات منها (١٣) .

وقد كان للظروف الداخلية والخارجية التي تمر بها الدولة العثمانية علاوة على حرب الأعصاب التي شنتها عليها الحكومة الإيطالية أن انتدبت الوزارة العثمانية أحد أعضائها للسفر إلى مؤتمر الصلح مزودا بسلطات واسعة مما أدى في النهاية إلى توقيع معاهدة الصلح في أوشى (لوزان) في الساعة ٣٤٥ من بعد ظهر يوم ١٨ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٢ .

وقبل التوقيع النهائي على معاهدة الصلح بيومين أي في السادس عشر من أكتوبر كلفت الحكومة الإيطالية سفيرها في لندن بأبلاغ وزير خارجية

(١٣) الرسالة ٣٢٢ في ١٥/١٠/١٩١٢ من درنج (روما) إلى جرای .

بريطانيا بتوقيع الصلح بين تركيا وإيطاليا (حيث كان قد تم التوقيع على معاهدة الصلح بالأحرف الأولى في ١٥ أكتوبر) ، وأن يعبر للحكومة البريطانية عن شكر الحكومة الإيطالية للدور الذي قامت به بريطانيا من أجل الوصول إلى الصلح .

وقد عبر جرای وزير خارجية بريطانيا عن رضائه الشديد عن هذه النتيجة لأنها « في مصلحة تركيا كما هي في مصلحة إيطاليا ، علاوة على أنه من مصلحة المجتمع الأوربي ألا تتدخل أية دولة من الدول الكبرى في حرب في هذه اللحظة » (١٤) .

وفي اليوم التالي (١٧ أكتوبر) بعث القائم بالأعمال البريطاني في روما إلى وزير الخارجية ملخصا للمواد الأربع التي يتكون منها المرسوم الملكي الإيطالي بشأن ليبيا والذي نشر في مساء ذلك اليوم في الجريدة الرسمية الإيطالية ، ووعد بإرسال النص الكامل في اليوم التالي ، وفي بعث درنج بترجمة لنص المرسوم الملكي الإيطالي المؤرخ في ١٧ أكتوبر حول إدارة طرابلس وبرقة (الملحق ٢ من المعاهدة) .

وفي الوقت نفسه ، وبدون انتظار التبليغ الرسمي بالتوقيع النهائي على معاهدة الصلح عبرت معظم الدول الأوربية (النمسا والمانيا وروسيا) وبدون تحفظ عن استعدادها للاعتراف بالسيادة الإيطالية على ليبيا بمجرد توقيع الصلح (١٥) . واعترفت فعلا هذه الدول الثلاث .

ويلاحظ أن اعتراف كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية بالوضع الجديد في ليبيا قد تأخر بضعة أيام عن اعتراف الدول الأوربية الأخرى ، لا لعدم رضا الحكومتين عن الصلح وشروطه ولكن لأسباب ترجع إلى مصالح هاتين الدولتين الغربيتين (بريطانيا وفرنسا) .

فقد قدم المركز امبريالي سفير إيطاليا في لندن مذكرة مؤرخة في ١٩ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٢ إلى جرای وزير خارجية بريطانيا يبلغه فيها بأن حالة الحرب بين إيطاليا وتركيا قد انتهت بمقتضى معاهدة الصلح التي وقعها مندوبو الدولتين في لوزان بتاريخ ١٨ أكتوبر وفيها تمهدت الحكومة العثمانية بسحب قواتها من طرابلس وبرقة اللتين

(١٤) الرسالة ٢٤٢ في ١٦/١٠/١٩١٢ من جرای إلى درنج (روما) .

(١٥) البرقية ١٣٨ في ١٨/١٠/١٩١٢ من رود (روما) إلى جرای ، والرسالة ٢٤٣ في

١٨/١٠/١٩١٢ من جرای إلى رود .

وضعتا تحت السيادة الإيطالية طبقا للمرسوم الصادر في ٢٥ فبراير (شباط) ١٩١٢ ، وبناء عليه طلب السفير الإيطالي باسم حكومته ان تعترف الحكومة البريطانية بالسيادة الإيطالية على طرابلس وبرقة . وقد شعر جرائ بانها من الصعب ومن غير المرغوب فيه ان تقف بريطانيا وحدها ولا تعترف بسيادة إيطاليا على ليبيا ، ولكنه من باب التسوية وعد باستشارة زملائه الوزراء (١٦) .

وفي ٢٢ أكتوبر عاد السفير الإيطالي في لندن ليؤكد باسم حكومته لوزير الخارجية البريطانية ان التجارة البريطانية سوف تتمتع بمعاملة متساوية مع تجارة الدول الأخرى ، وأنه عندما تتفق الدول على تعديل الامتيازات الأجنبية في مصر أو الغائها فان الحكومة الإيطالية ستكون مستعدة للمشاركة في ذلك ، فرد وزير الخارجية البريطانية بان الحكومة البريطانية عندما تطلب من إيطاليا المشاركة في أمر يتصل بالامتيازات في مصر (التعديل أو الإلغاء) فإنه يجب على الحكومة الإيطالية ألا تطالب بشروط خاصة لم تطلبها الدول الأخرى (١٧) .

وفي ٢٥ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٢ بعث وزير الخارجية البريطانية الى الماركيز امبريالي سفير إيطاليا في لندن يبلغه باعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة الإيطالية على القطر الليبي .

أما بالنسبة لفرنسا فقد أخذ القلق يساور الحكومة الإيطالية من موقف الحكومة الفرنسية ، « وهي الدولة الوحيدة التي لم تصدر اعترافها حتى الآن ، ويبدو أنها تميل الى جعل تسوية الحدود التونسية شرطا للاعتراف بالسيادة الإيطالية على ليبيا ، وسيكون لاستمرار تأخر فرنسا اسوأ الأثر على الرأي العام الإيطالي » . ولكن لم تلبث وكالة ستيفاني الإيطالية للأخبار أن أعلنت مساء ٢٢ أكتوبر ١٩١٢ اعتراف فرنسا بالسيادة الإيطالية على ليبيا (١٨) .

وقد قررت إيطاليا أن تقدم شيئا الى كل من بريطانيا وفرنسا اعترافا بجميلهما وموقفهما إبان الحرب ضد الدولة العثمانية ، وما دامت الدولتان قد اعترفتا بالسيادة الإيطالية على ليبيا . فقد أعربت الحكومة الإيطالية عن رغبتها وترحيبها بفكرة التوصل الى تسويات بينها وبين بريطانيا .

(١٦) الرسالة ٢٤٣ في ١٨/١٠/١٩١٢ من جرائ الى رود .

(١٧) رسالة جرائ الى رود في ٢٢/١٠/١٩١٢ .

(١٨) البرقية ١٤٣ في ١٩/١٠/١٩١٢ ، ١٤٦ في ٢٣/١٠/١٩١٢ من رود (روما) الى جرائ .

وفرنسا لحماية مصالح كلا الدولتين في شمال افريقية ، كما صدور بيان رسمي ايطالى في ٢٨ أكتوبر بان الحكومتين الايطالية والفرنسية - بروح الود وبما يتفق واتفاقيتهما في سنة ١٩٠٢ - ترغبان في بحث الاجراءات التي يرونها مناسبة لكي تتخذها الحكومة الايطالية في ليبيا والحكومة الفرنسية في مراكش ، وتؤكد الحكومتان رغبتهما في عدم وضع عقبات في سبيل تنفيذ هذه الاجراءات .

كما اتفقت الحكومتان (الايطالية والفرنسية) على تأكيد معاملة فرنسا باعتبارها الدولة الاولى بالرعاية في ليبيا ، ومعاملة ايطاليا باعتبارها الدولة الاولى بالرعاية في مراكش ، وان هذه المعاملة ستطبق على الرعايا والمؤسسات والمشروعات والمنتجات التي لكل من الدولتين بلا استثناء (١٩) .

وثائق الصلح :

تعرف اتفاقية الصلح بين الدولتين بمعاهدة أو لوزان ، وقد وقعت بالاحرف الاولى في ١٥ أكتوبر ١٩١٢ وتم التوقيع النهائي عليها في ١٨ أكتوبر ، وهي تتألف من قسمين :

- ١ - قسم سري ألحق به بعض الملاحق .
- ٢ - قسم علني ويؤلف الجزء الأخير من المعاهدة ، الا انه تقرر نشره وحده واعتباره معاهدة كاملة وقائمة بذاتها وليس جزءا من المعاهدة العامة .

أولا - المعاهدة السرية :

وتبدأ بمقدمة عن الغرض الذي استهدفه المفاوضون من عقد هذه المعاهدة « حيث ان الحكومة الايطالية لا يمكنها ان تخالف القانون المؤرخ في ٢٥ فبراير (شباط) ١٩١٢ والذي الحق طرابلس وبنغازي بالملكية الايطالية ، والدولة العثمانية لا تستطيع ان تعترف بالقرار المذكور اعترافا صريحا (طبعا خوفا من الرأي العام العربي والاسلامي) ، وللتغلب على هذه المشكلة اتفق الطرفان المتعاقدان على :

- مادة ١ - ينشر السلطان خلال ثلاثة أيام فرمانا وفق الملحق (١) (بمنح أهالي ليبيا الحكم الذاتي) .

(١٩) البرقية ١٤٩ في ٢٥/١٠/١٩١٢ ، والرسالة ٣٤٤ في ٢٨/١٠/١٩١٢ من رود الى جاري .
(م - ١١ الرسالة)

مادة ٢ - يعين ممثل السلطان والرؤساء الدينيون بعد أخذ رأى الحكومة الإيطالية ويتقاضون رواتبهم من الخزانة المحلية ، أما راتب القاضى الشرعى فتدفعها الحكومة العثمانية ، على ألا يزيد عدد الرؤساء الدينيين عن عدد الذين كانوا موجودين قبل الحرب .

مادة ٣ - وخلال ثلاثة أيام من صدور الفرمان السلطانى المشار اليه فى المادة الاولى تصدر الحكومة الإيطالية مرسوما ملكيا وفق الملحق (٢) (باعتلان العفو العام عن أهالى ليبيا) .

مادة ٤ - وخلال الايام الثلاثة التى تعقب صدور الفرمان السلطانى المشار اليه فى المادة الاولى تصدر الحكومة العثمانية ارادة سلطانية وفق الملحق (٣) (بالعفو العام عن أهالى جزر بحر ايجة والتعهد بادخال اصلاحات فيها) .

مادة ٥ - وفور اصدار المراسيم الثلاثة المذكورة فى الملاحق السابقة يوقع مندوبو الطرفين المتعاقدين على المعاهدة العلنية وفق النص المذكور فى الملحق رقم (٤) .

مادة ٦ - تمتنع الحكومة العثمانية من الآن عن ارسال الأسلحة أو الذخائر أو الضباط والجنود الى طرابلس الغرب وبرقة .

مادة ٧ - التكاليف التى تحملها الطرفان فى الانفراق على أسرى الحرب سوف تعتبر بمثابة تعويضات .

مادة ٨ - يتعهد الطرفان بالمحافظة على سرية الاتفاق الحالى ، ومع ذلك تحتفظ الحكومتان بحق اذاعة هذا الاتفاق عند تقديم المعاهدة العلنية (الملحق رقم ٤) الى مجالسهما النيابية ،

والاتفاق الحالى يكون سارى للفعول من يوم التوقيع عليه .

مادة ٩ - من المعلوم ان الملاحق المذكورة فى الاتفاق الحالى تكون جزءا لا يتجزأ منه .

(تحريراً فى لوزان - من نسختين - فى ١٥ أكتوبر ١٩١٢) .

وقد وقع على هذه المعاهدة كل من بيترو برتولينى وجيدو فوسيناتو

وجيوزيب فولبي عن ايطاليا ، ومحمد نبيه ورومى اوغلو فخر الدين عن الدولة العثمانية .

الملاحق ١

وهو عبارة عن نص الفرمان السلطانى الذى يمنح أهالى طرابلس الغرب وبرقة الحكم الذاتى الكامل أو (المختارية التامة) ، وقد صدر هذا الفرمان فعلا بتاريخ ٥ من ذى القعدة ١٣٣٠ هـ الموافق ١٦ أكتوبر (تشرين أول) ١٩١٢ ، وقد جاء فيه انه « لما كانت الحكومة (العثمانية) غير قادرة على اسداء العون المثمر الذى تحتاجون اليه للدفاع عن بلادكم ، ولما كانت - من جهة أخرى - تفكر فى سعادتكم الحالية والمستقبلية ، وتريد استبعاد دوام الحرب التى تنزل الضرر بكم وبعائلاتكم وتجلب الأخطار على دولتنا ، وبناء على امنيتنا فى نشر السلام والرخاء فى بلادكم ، واستنادا الى مالنا من حقوق السيادة نمحكم الحكم الذاتى الكامل . وقد قررنا أن نعين لديكم خادما المخلص شمس الدين بك بلقب نائب سلطان ومهمته حماية المصالح العثمانية فى بلادكم لمدة خمس سنوات وبعدها نحتفظ لانفسنا بحق تجديد تعيينه أو تعيين خلف له ، وفى نيتنا استمرار تطبيق الشريعة الاسلامية دوما ، ومن أجل هذه الغاية احتفظنا لانفسنا بحق تعيين القاضى الذى سيعين بدوره نوابا عنه من بين العلماء المحليين . وسوف ندفع راتب هذا القاضى ، أما رواتب نائب السلطان والموظفين الآخرين المكلفين بمهمة المحافظة على الشريعة فسيتكون من الإيرادات المحلية .

الملاحق ٢

وهو نص قرار ملكى أصدره ملك ايطاليا « استنادا الى القانون ٨٣ الصادر فى ٢٥ فبراير (شباط) ١٩١٢ القاضى بوضع طرابلس وبرقة تحت السيادة التامة والكاملة للمملكة الايطالية - ورغبة فى التعجيل بتهدئة الأحوال فى طرابلس وبرقة » نصت المادة الأولى منه على العفو التام والكامل عن سكان طرابلس وبرقة الذين اشتركوا فى القتال مع عدم التعرض لأى فرد فى شخصه أو ممتلكاته أو ممارسته لحقوقه بسبب الأعمال السياسية أو الحربية التى قام بها أو الآراء التى عبر عنها فى اثناء الحرب ، مع الافراج فورا عن المعتقلين واعادة المنفيين .

ونصت المادة الثانية على تمتع أهالى طرابلس وبرقة - كما كانوا فى الماضى - بالحرية التامة فى ممارسة شعائر الدين الاسلامى ، وانه سيستمر ذكر اسم السلطان - بصفته الخليفة - فى الصلوات العامة للمسلمين

مع الاعتراف بالشخص الذى يعينه ممثلا له ، والذى سيحصل على راتبه من الخزانة المحلية .

كما نصت هذه المادة على احترام الاوقاف ، وعدم وضع أى قيد على علاقات المسلمين مع الرئيس الدينى (القاضى) الذى سيعينه شيخ الاسلام أو مع نوابه الذين سيعينهم هو (القاضى) والذين ستدفع رواتبهم من الخزانة المحلية .

أما المادة الثالثة فقد اعترفت لمثل السلطان بصلاحيات حماية مصالح الامبراطورية العثمانية والرعايا العثمانيين الذين سيعيشون فى الولايات طبقا للقانون ٧٣ الصادر فى ٢٥ فبراير (شباط) ١٩١٢ .

ووعدت المادة الرابعة بتشكيل لجنة بمرسوم ملكى يكون من بين أعضائها بعض الأعيان المحليين ، لاقتراح التنظيمات المدنية والادارية للولايات مستمدة من مبادئ الحرية واحترام العادات والتقاليد المحلية .

الملاحق ٣

وهو نص قرار يتصل بجزر بحر ايجة ، وفيه تتعهد الحكومة العثمانية بادخال اصلاحات ادارية وقضائية من أجل طمأننة اهالى هذه الجزر من رعايا الدولة العثمانية ، وتحقيق المساواة أمام القانون ، والأمن والرفاهية لهم دون تفرقة بسبب العقيدة ، مع تعيين موظفين وقضاة من ذوى الكفاءة ومن يعرفون لغة البلاد . كما نص القرار على منح العفو العام عن الأهالى الذين اشتركوا فى الأعمال العسكرية .

ثانيا - المعاهدة العلنية وتتمثل فى :

الملاحق ٤

ويقتضن المعاهدة المبرمة فى ١٥ أكتوبر ١٩١٢ والتي اتفق الطرفان على اذاعتها بعد انجاز ما ورد فى الملاحق الثلاثة ، وتتألف المعاهدة العلنية من احدى عشرة مادة :

تنص المادة الأولى على تعهد الدولتين - بمجرد توقيع هذه المعاهدة - على وقف الأعمال العدوانية فورا ومن جانب كلا الطرفين مع ايفاد مبعوثين خاصين الى المواقع المختلفة للتأكد من تنفيذ ذلك .

وفى المادة الثانية تعهدت الدولة العثمانية بسحب قواتها وضباطها

وموظفيها المدنيين من طرابلس وبرقة ، وتتعهد إيطاليا بسحب قواتها وضباطها وموظفيها المدنيين من الجزر التي احتلتها في بحر ايجه ، على أن تتم إيطاليا إخلاء جزر بحر ايجه فور انتهاء الدولة العثمانية من إخلاء طرابلس وبرقة .

وتنص المادة الثالثة على تبادل الأسرى في أقرب وقت ممكن .

وتعهدت الدولتان في المادة الرابعة بالعفو التام الكامل فتمنح حكومة المملكة الإيطالية عفوها عن أهالي طرابلس وبرقة ، وتمنح الحكومة العثمانية عفوها عن أهالي جزر بحر ايجه من رعايا السلطان العثماني ممن اشتركوا في الأعمال العدوانية ما عدا المتهمين في جرائم القانون العام .

وتنص المادة الخامسة على أن المعاهدات والاتفاقيات من أي نوع والتي كانت معقودة بين الدولتين قبل نشوب الحرب تعود إلى السريان فوراً .

أما المادة السادسة ففيها تتعهد إيطاليا بأن تبرم مع تركيا معاهدة تجارية على أساس القانون العام الأوربي أي تحفظ لتركيا كل استغلالها الاقتصادي ، على ألا توضع هذه المعاهدة التجارية موضع التنفيذ إلا عندما توضع موضع التنفيذ المعاهدات التجارية المبرمة على نفس الأساس بين الدولة العثمانية والدول الأوربية الأخرى .

وتنص المادة السابعة على أن توقف الحكومة الإيطالية عن العمل مكاتب البريد الإيطالية التي كانت تعمل في الامبراطورية العثمانية حالما تلغى مكاتبها الدول الأوربية التي لها مثل هذه المكاتب في أراضي الدولة .

أما المادة الثامنة ففيها تعبر الحكومة العثمانية عن نيتها في فتح باب المفاوضات مع الدول الأخرى بقصد إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية في تركيا وإحلال نظام من القانون الدولي مكانه ، والحكومة الإيطالية - إذ تعترف برجاحة نوايا الباب العالي - تعلن تأييدها الكامل له في هذا الخصوص .

وتنص المادة التاسعة على أن الحكومة العثمانية - اعترافاً منها بالخدمات الجليلة والمخلصة التي قدمها لها الرعايا الإيطاليون الذين كانوا يعملون في إداراتها والذين أرغموا على ترك وظائفهم عندما نشبت الحرب - تعلن استعدادها لاعادتهم إلى المراكز والوظائف التي كانوا يشغلونها ، على أن تصرف لهم مرتبات عن شهور العزل (زواتب المعزولة) .

وفى المادة العاشرة تعهدت الحكومة الإيطالية بان تدفع سنويا لصندوق الدين العثماني ولحساب الحكومة العثمانية مبلغا يتناسب مع متوسط المبالغ التى خصصت للدين العام من إيرادات الولاياتين (بركة وطرابلس) فى السنوات الثلاث السابقة على الحرب ، على ألا تقل الحصة عن مليونى ليرة ايطالية .

ونصت المادة الحادية عشرة على ان توضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ فى نفس اليوم الذى توقع فيه .

وقد وقع على هذه المعاهدة نفس المنحوبين الايطاليين والترك الذين وقعوا على المعاهدة السرية (٢٠) .



ولقد اعتبر السفير البريطانى فى الآستانة أن شروط الصلح « أفضل ما يمكن أن تحصل عليه الحكومة العثمانية فى ظل الظروف القائمة » ، واعتبر ان الوزارة التركية القائمة « قد أظهرت وطنية وحكمة فى الموافقة على هذه الشروط ، حيث كان من الصعب عليهم انتهاء الحرب التى كان نظام الاتحاديين مسئولوا عنها الى حد ما ، ولكن لا شك فى أن مصالح الامبراطورية العثمانية قد أملت هذا الموقف » .

وفى رأى السفير البريطانى أيضا أن الحرب الطرابلسية كشفت للانجليز مدى أهمية الجامعة الاسلامية وقيمتها كقوة سياسية ، فهو يرى أن المشاعر الاسلامية التى بدت عنيفة فى بداية الحرب « لم تتحول الى أعمال أكثر من ارسال معونة مالية الى العرب المسلمين فى طرابلس وبرقة » . كما كان السفير البريطانى يرى أنه اذا كانت ايطاليا - طبقا للمعاهدة - لن تخلق جزر بحر ايجة فى الحال ، فان هذا كان فى مصلحة الباب العالى « لأن ايطاليا بذلك سوف تحول دون احتلال اليونان لهذه الجزر خلال الحرب التى توشك ان تنشب » (٢١) .

ولا شك فى أن الحكومة البريطانية كانت سعيدة بهذه النتيجة فقد كسبت ايطاليا القطر الليبي ، وكان لدور بريطانيا الفضل فى هذا

(٢٠) الرسالة ٣٢٨ فى ١٩/١٠/١٩١٢ من رود (روما) الى جراى ، ومرفق بها قصاصة من صحيفة (ايطاليا) عدد ١٠/١٩ ، الوثيقة ٣٧٨ فى ٢/١٢/١٩١٢ من رود الى جراى .
(٢١) الرسالة ٨٧٣ فى ١٧/١٠/١٩١٢ من لوثر (الآستانة) الى جراى .

النجاح الذى حققته إيطاليا ، مما يجعل الأمل كبيرا فى انتزاع إيطاليا من صفوف التحالف الثلاثى الى صفوف الوفاق الثلاثى . وبالإضافة الى ذلك فإن الحكومة العثمانية - بضيق ليبييا منها - قد نالت - من وجهة نظر بريطانيا - جزءا وثيقا لعلاقاتها مع ألمانيا مما اعتبرتة بريطانيا خطرا على مصالحها فى هذه المنطقة من العالم وهى منطقة شرقى البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج ، التى على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمصالح البريطانية ، وأخيرا فقد استراحت بريطانيا من هذه المشكلة بالوصول الى حل ترتضيه الحكومة العثمانية ودون أن يبدو أن هذه الأخيرة قد تعرضت لضغط من أجل قبول هذا الحل .

وعلى الرغم من أن وزارة الاتحاديين هى التى فتحت باب المفاوضات غير المباشرة ، وأظهرت استعدادها للتنازل عن الأراضي التى احتلها الإيطاليون ، فقد أصبحوا بعد خروجهم من الوزارة يحاربون فكرة التنازل عن أى شبر من الأرض لإيطاليا ، فأصدر مؤتمرهم العام قرارا (بمعارضة كل صلح مع إيطاليا يفضى الى التخلي عن طرابلس وبنغازى لقاء تعويض) (٢٢) ، يريدون إحراج وزارة خصومهم .

وقد حاولت الحكومة العثمانية أن تتشدد نوعا ما فى شروط الصلح ، وقد رأينا كيف كانت المفاوضات مهددة بالتوقف بسبب عدم ميل الحكومة العثمانية الى التسليم بكل مطالب إيطاليا وشروطها ، رغبة فى الحفاظ على كرامة الامبراطورية ومكانة السلطان فى العالمين العربى والاسلامى ، ورغبة فى تنادى حملات الاتحاديين العنيفة ضدها ، ولكنها وقد أدركت أنه لا مناص من نشوب الحرب فى البلقان كانت مضطرة الى التساهل والتسليم ، وهذا لا يعفى وزارة الاتحاديين من المسؤولية ، فهى التى أهملت شئون الولاية منذ بداية ظهور الخطر الايطالى .

ويلاحظ أن الحكومة العثمانية وقعت على معاهدة الصلح مع إيطاليا دون أن تستشير الزعماء العرب ، وأغفلت رغبات المجاهدين السنوسيين الذين تحملوا العبء الأكبر فى مقاومة الغزو الايطالى ووقف تقدم الطليان . وشد أزر العدد القليل من الجند العثماني الذين سمحت وزارة حقى باشا ببقائهم فى طرابلس ، فهؤلاء المجاهدون لم يكن لهم رأى فى شروط المعاهدة التى قررت مصيرهم ، مما كان له اسوأ الأثر على العرب فى ليبيا .

(٢٢) صحيفة الاهرام العدد ١٠٤٩٣ فى ١٩١٢/٩/٤ ، والعدد ١٠٤٩٩ فى ١٩١٢/٩/١١ .

حقاً لم يكن في طرابلس كثير من جنود الترك ، الا ان الليبيين - بعد إجرام الصلح - حرموا من معاونة الضباط الترك ، كما حرموا من المساعدات المالية والأسلحة التي كانت تتسرب اليهم مما أدى الى انقطاع أمل الليبيين في مساعدة الدولة لهم ، وتأثر الروح المعنوية عندهم ، حتى لقد اضطر عزيز المصرى - الذى ظل فى ساحة القتال يدير المعارك بعد انسحاب الضباط الترك - الى مغادرة القطر الليبي عائداً الى الآستانة عن طريق القاهرة. بعد تسعة أشهر من إجرام الصلح ، بعد ان ادرك عدم استطاعته مواصلة القتال .

الفصل العاشر

ما بعد الصلح

بعد عقد صلح أو شى استدعت الحكومة العثمانية قواتها من ليبيا ، ويقال إنه تبودلت برقيات مطولة وعديدة بالشفرة بين أنور بك والأسنانة وعلمت السلطات البريطانية فى القاهرة ان أنور كان يرفض قبول الصلح مع ايطاليا وأنه لن يوقف القتال فى ليبيا ، ومع ذلك لم يلبث أنور أن أمثل لتعليمات حكومته وقرر الرحيل (١) وظهر أنور فى الاسكندرية تحت اسم مستعار استعدادا للرحيل الى الأسنانة على باخرة روسية (٢) .

وعندما اعتزم أنور مغادرة القطر الليبي امثالاً لأوامر حكومته عهد بالقيادة العامة الى عزيز على (المصرى) قائد منطقة بنغازى ، وكان معنى هذا ان يمثل الدولة فى القطر الليبي (أنور) ما كان يرى فى عقد الصلح سببا يدعو الى وقف القتال فى ليبيا ، بل ان هناك من يذهب الى القول بان أنور - عندما يستقدم عزيز المصرى من اليمن انما كان يريد - اذا اضطرت الحكومة العثمانية الى قبول الصلح مع ايطاليا فى آخر الأمر - ان يبقى عزيز المصرى فى الميدان لإدارة العمليات العسكرية ، ويدعو وجوده فى الوقت نفسه - وهو مصرى الجنسية - الى اقبال المصريين على مساعدة عرب ليبيا الذين يتولى عزيز المصرى قيادتهم فى هذا الكفاح (٣) .

وليس هذا التفسير مستبعدا ، فقد أبلغ السفير الايطالى فى لندن وزير الخارجية البريطانية فى ٢٨ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١٢ أنه منذ إبرام الصلح بين تركيا وايطاليا أوقفت السلطات المصرية التفتيش ومراقبة التهريب واعتبر ذلك عقبة فى سبيل اقرار السلام وتهدة البلاد الليبية ، وهدد السفير الايطالى باستمرار ايطاليا فى احتلال جزر بحر ايجة . وقد أبلغ جراى كتشنر بذلك ، وبأن وزير خارجية ايطاليا « يعتمد على مشاعرنا الودية فيما يختص بنقل الأسلحة فى شمال افريقية ... ونحن نرغب فى الوفاء بكل التزامات حسن الجوار » (٤) .

ومما يدل على تردد الدولة العثمانية ورغبتها فى استمرار المقاومة

(١) البرقية ٦٥ فى ١٨/١٠/١٩١٢ من كتشنر (القاهرة) الى جراى .

(٢) البرقية ٨٣ فى ٢/١٢/١٩١٢ من كتشنر الى جراى .

(٣) شكرى : السنوسية ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٤) الوثيقة ٢٧٥ فى ٢٨/١١/١٩١٢ من جراى الى رود (روما) .

ضد إيطاليا في ليبيا ولكن بدون أن تتورط هي رسميا في هذا الامر أن أنور بك زار شيخ السنوسيين في جغبوب لابلاغه بما صرح عليه عزم السلطان العثماني من حيث « اسناد أمر الأمة الليبية الى سيادته واخباره بان الخليفة قد منح الأمة الطرابلسية استقلالها تاركا لها الحق في أن تقرر مصيرها وتدافع عن نفسها » ، ولهذا التبليغ أهمية كبرى فهو يدل على أن تركيا ما كانت تريد في ذلك الوقت أن تسلم القطر الليبي الى إيطاليا لقمة سائغة على الرغم من توقيع المعاهدة بين الحكومتين العثمانية والإيطالية ، ولذلك يرى البعض أن هذا التبليغ قد دعم أركان الامارة السنوسية على أساس أن صاحب الحق الشرعي والقانوني في السيادة على ليبيا وهو السلطان قد منح الاستقلال للسنوسية وأسند اليهم النظر في شئون الأمة الطرابلسية فأصبح من هذا التاريخ استقلال الامارة السنوسية حقيقة كاملة من ناحية الأمر الواقع ومن الناحية الشرعية والقانونية التي يساندها وجود نائب للسلطان وذكر الخليفة في الصلوات العامة كضمان في مواجهة الإيطاليين (٥) .

ولو أنني اعتقد أن الدولة العثمانية تهربت من مسؤولية الدفاع بعد أن تسبب أهملها وتقصيرها في الوصول الى هذه النتيجة المؤلمة ، واسم يكن من المتوقع أن يستطيع أهالي ليبيا الصمود طويلا بإمكانياتهم المحدودة المتواضعة إذا ما قورنت باستعدادات الطليان وتجهيزاتهم . وعلى كل حال فإن محاولات إيطاليا للحيلولة دون اشتراك السنوسى في القتال ضدها باءت بالفشل ، فقد كان يمتد السيطرة الإيطالية على البلاد ، ويرى أنه من واجب الأهالي وفى مقدمتهم السنوسيون تحمل عبء مقاومة الغزاة (٦) .

وقد وافق السيد أحمد الشريف السنوسى في لقائه مع أنور على اسناد القيادة العامة في برقة الى عزيز المصرى ، ولذلك ذهب عزيز الى جغبوب لتوجيه الشكر الى السيد السنوسى وكان يصحبه في هذه الرحلة الى جغبوب السيد عمر المختار . وعلى ذلك لم يتوقف الجهاد ضد الإيطاليين في ليبيا ، وكان يشرف عليه السيد أحمد الشريف السنوسى ، ويقود عملياته العسكرية عزيز على المصرى الذى أبى التسليم للإيطاليين بعد عقد صلح أوشى وقرر مواصلة الجهاد الى النهاية ، رغم أنه في ١٣ يناير (كانون ثان) ١٩١٣ رحلت عن طرابلس بقية القوة التركية على الناقلة الإيطالية سانيو وكان قوامها ١١٧٨ رجل بين عسكري ومدنى وقد ودعتها على رصيف الميناء قوة إيطالية من المشاة وأدت لها التحية ، وكان على رأس القوة التركية

(٥) شكري : المرجع السابق صص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٦) الرسالة ٨٤ في ١٤/١١/١٩١٢ من الكولونيل جونز (بنغازى) الى جراى .

نشأت بك الذى تولى القيادة العليا للقوات بعد رحيل ابراهيم باشا والى طرابلس فى أغسطس (آب) ١٩١١ ، وقد اتجهت الناقلة الايطالية سانير الى الساحل السورى ، وقيل انه تم التوصل الى تفاهم بين الحكومتين الايطالية واليونانية حتى لا تتعرض السفن الحربية اليونانية للناقلة فى رحلتها فى البحر المتوسط (٧) • ولو أن سفير ايطاليا فى لندن شكك - بعد ذلك - الى وزير الخارجية البريطانية فى ٢٢ فبراير (شباط) ١٩١٣ من وجود ضباط وجنود ومدفعية من الجيش العثمانى متناشرة هنا وهناك فى كل أنحاء برقة مشيرا الى خطورة الأثر الذى ينجم عن وجودهم من حيث الحفاظ على وحدة القبائل وتماسكها فى معاداة الايطاليين ومقاومتهم ، حيث أن وجود الترك يساعد فى تجنيد وتدريب وتنظيم العرب فى عمليات المقاومة وبالتالي فإن الترك يعتبرون - من وجهة النظر الايطالية - السبب فى النفور والتباعد بين السلطات الايطالية ورؤساء القبائل ، فهم المستمد للمقاومة العربية ، وبوجودهم بالمعونة من مصر وتركيا يساعدون على رفع الروح المعنوية للمجاهدين بدرجة تجعلهم يشكون فى أن صلحا قد عقد فعلا بين تركيا وايطاليا ، كما يمثلون عقبة فى وجه التغلغل السلمى لاطاليا الذى يزداد صعوبة يوما بعد يوم (٨) •

وكان القتال فى القطر الليبي يدور فى ميدانين رئيسيين : ميدان طرابلس الغرب وميدان برقة • وفى الميدان الاول استغل زعماء المجاهدين منشور السلطان الملقى بمعاهدة الصلح (الملحق ١) والذى قرر فيه السلطان - بما له من حقوق السيادة - منح طرابلس الغرب وبرقة استقلالاً داخلياً مطلقاً وتاماً فعدوا عدة اجتماعات فى لواء الجبل الغربى ولواء فزان وورفلة وقرروا قبول هذا الفرمان ، وعهد الى الشيخ سليمان البارونى « باعلان استقلالهم وتبليغه الى من يلزم تبليغه ، وتشكيل حكومة تقوم بما يلزم من حفظ الراحة وتعميم الأمن ومحافظة شرف الدين والوطن على قواعد الشرع الشريف والنظامات العمرانية ، مع القيام بما يجب اتخاذه من وسائل المدافعة كالمال والرجال والسلاح » •

وتولى البارونى رئاسة الحكومة الجديدة ، وقام بابلاغ ما حدث الى الدول والى شمس الدين باشا نائب السلطان فى طرابلس ، وأرسل وفدا الى أوروبا مهمته السعى لدى الدول حتى ينال اعترافها بالحكومة الجديدة ، ثم تنظيم الدعاية لهذه الحكومة فى الخارج • وشرع البارونى - فى أواخر ١٩١٣ - ينظم الحكومة والادارة فى البلاد ، ولكن الحكومة الطرابلسية الجديدة لم تلبث أن

(٧) الرسالة ١ فى ١٦/١/١٩١٣ من ديكسون (طرابلس) الى جرائ •

(٨) مذكرة المركز امبريالى الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٢/٢/١٩١٣ •

صادفت جملة صعاب ، منها ان نائب السلطانى العثمانى انقلب داعية للطلليان يحض الناس على ترك السلاح وقبول العيش تحت حكومة الطليان ، بل انه أرسل تبليغا فى ٢٧ ديسمبر (كانون أول) ١٩١٢ الى البارونى أعلن له فيه انه (أى شمس الدين باشا) لا يزال نائب السلطان فى طرابلس وبرقة (أى لا يعترف بحكومة البارونى) ، وكان الايطاليون قد حاولوا اغراء البارونى بالتسليم حتى من قبل صلح أوشى عندما حاولوا تنفيذه من الترك ولكنهم لم ينجحوا فى مساعهم . ولذلك ، ونظرا لتفوق قوات العدو عددا وعدة ، ولما كان الطليان قد أبلغوا البارونى باستعدادهم للاعتراف باستقلال طرابلس الغرب داخليا فقد وجد المجاهدون انتهاز هذه الفرصة والدخول فى مفاوضات مع ايطاليا فى تونس ، الا ان الايطاليين لم يلبثوا أن تهربوا من وعدهم بمنح طرابلس الاستقلال الداخلى ، وذلك بعد الانتصارات التى احرزتها قواتهم ، وعندئذ وافق الطرفان على قواعد جديدة تتضمن العفو عن المجاهدين مع بعض المنافع الأخرى لهم ، واضطر البارونى - أمام الرغبة التى أبدتها السلطات الفرنسوية فى تونس - الى أن ينصح اللاجئين الطرابلسيين بالعودة الى بلادهم ، أما البارونى فقد ارتحل الى الآستانة فى أواخر سنة ١٩١٣ (٩) .

أما فى ميدان برقة فقد استمر الجهاد دون هوادة بقيادة عزيز المصرى وبمؤازرة السنوسيين ، وقد كتب عزيز المصرى فى ٢٧ نوفمبر (تشرين ثان) ١٩١٢ الى سليمان البارونى - بعد اجتماع زعماء الحركة الوطنية فى طرابلس والذين أعلنوا فيه انشاء حكومة وطنية - ابلغه انه « بثباتنا نستجلب قلوب الأمم الاسلامية واعاناتها ، وكم من أمم وقعت فى شر مما نحن فيه ونجت وعلت بالثبات » وطلب اليه ان « تؤسسوا المخابرة بيننا ولا تئاسسوا من بعض الخائنين . . . وأرجوكم منع الشقاق فالعرب كالماس لا يؤثر فيه الا جنسه وتكفيينا التجارب ، حاربنا بعضنا وكسرنا بعضنا خدمة للأجانب وأعداء الدين » (١٠) .

ودارت معارك عديدة فى المنطقة الغربية والوسطى من برقة حيث قرر الايطاليون احتلال الجبل الأخضر ، واحتل الايطاليون عددا من المواقع ، وفى ١٦ مايو (آيار) ١٩١٣ وقعت فى الجبل واقعة يوم الجمعة المشهورة بالقرب من درنة ، وقد اشترك فى هذه الواقعة السيد أحمد الشريف السنوسى مع بعض القبائل وأسيم فيها أيضا من تبقى من الضباط

(٩) شكرى : المرجع السابق ص ١٤٧ - ١٥٠ .

(١٠) محمد عبد الرحمن براج : عزيز المصرى ص ٧٠ .

العثمانيين ، وانهزم الايطاليون وارتدوا الى درنة ، وتوالت المعارك واحتل
الايطاليون المزيد من المواقع .

وسرعان ما أحاطت الصعوبات الشديدة بالمجاهدين من كل جانب ،
فقد انقطعت عنهم الموارد من الأسلحة والذخائر والمؤن ، بالإضافة الى ما نجم
عن الضغط الشديد الذى مارسه ايطاليا على الدولة العثمانية حتى تأمر
هذه الأخيرة باستدعاء القلة الباقية من القوات التى ظلت تجارب فى برقة
بالرغم من عقد الصلح وتكف عن مساعدة المجاهدين . فقد وصلت الى عزيز
المصرى برقية من الحكومة العثمانية تأمره بالانسحاب بمن معه من الضباط
والجنود من برقة الى السلوم حيث يجدون فى انتظارهم باخرة عثمانية
تقلهم الى تركيا ، وازاء الصعوبات التى صارت تحيط بعزيز المصرى فقد رأى
ان يمثل لأمر الحكومة العثمانية ، ولكنه لم يلبث أن صادف صعوبة
جديدة .

ذلك انه فى اثناء اشتداد المقاومة ضد الطليان حل موسم الحصاد
لسنة ١٩١٣ وعلم الايطاليون بذلك فانتهزوا الفرصة للهجوم على الجيش
على غرة فانسحب الجيش الى معسكر درنة . كما ان المجاهدين كانوا
قد أخذوا كثيرين من الاسرى الطليان واراد عزيز المصرى اطلاق سراح
بعضهم فعارض السنوسيون ، وفى هذا الوقت كان عزيز المصرى يتجهز
للانسحاب نحو الحدود - امثالاً لبرقية الحكومة العثمانية -
ولم يرض المجاهدون عن خروج عزيز بجنده وسلاحه
ويحرم المجاهدين من الأسلحة والذخائر التى كانوا فى حاجة اليها فطلبوا
منه ان يسلمهم الأسلحة والذخائر ولكنه رفض على أساس انه بعد عقد
الصلح بين تركيا والدولة لا يجوز تسليم الأسلحة ليحارب بها المجاهدون
ايطاليا ، كما انه انما يذعن لأوامر حكومة الأستانة ، فحاول المجاهدون
أخذ الأسلحة عنوة ، ودارت معركة كان من الممكن ان تتطور تطورا
سيئاً لولا أن عزيز المصرى استطاع الوصول الى السلوم وفى ١٦ يوليو
(تموز) ١٩١٣ وصل الى الاسكندرية ومنها ذهب الى الأستانة .

وبذلك أصبحت البلاد خالية من وسائل الدفاع ، واستندت
قيادة المجاهدين الى عمر المختار الذى كون جيشاً وطنياً يتربص بالطليان
إذا خرجوا من مواقعهم لقتلهم والحصول على أسلحة يستخدمونها وظل الحال
كذلك حتى نشبت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس (آب) ١٩١٤ (١١) .

وإذا اردنا ان نحلل موقف عزيز المصرى فانه يمكن القول بانه تربى

(١١) شكرى : المرجع السابق ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

تربية عسكرية وعرفت عنه الدقة والصرامة وكان يرى ان أول واجبات الرجل العسكري تنفيذ التعليمات الصادرة اليه ، وقد تكرر منه ذلك الموقف نفسه مع الشريف حسين في الحجاز ابان الثورة العربية سنة ١٩١٦ •

ولكننا كنا نتوقع الا يتمسك عزيز برأيه في مسألة الأسلحة والأخيرة ، فالتمسك بالرأى واجب الرجل العسكري حتى لا يختل النظام ، وترك الأسلحة للمجاهدين لمن يؤدي الى اختلال النظام بل على العكس سيدعم هذه المقاومة ، خصوصا وانه كان تجيش في صدره مشاعر قوية عربية واسلامية •

ويعزو محمد فريد في مذكراته الى الخديو عباس حلمي بث الفرقة بين عزيز المصري والسنوسى بايعاز من الايطاليين ، فيذكر ان هؤلاء « استنصحوه فيما يفعلونه في برقة وطلبوا منه المساعدة مقابل تسهيل مشترى سكة حديد مريوط منه ، فقال لهم ان احسن طريقة هي مخابرة كل من عزيز بك والشيخ السنوسى بشأن الصلح كل على حدة أى بشرط الا يعلم احدهما بما يجرى مع الآخر ، حتى اذا علما فيما بعد ان كلا منهما يخاطر الطليان على غرة من الآخر يفقد الثقة فيه ، وبذلك يزول اتفاقهما وهو المطلوب ، فوافقوه على هذا الرأى وهو مكلف بتنفيذ بعضه ، فوافد من مصر حسن بك حمادة (وهو محامى سورى درزى من رجال الشيخ على يوسف ومن جواسيس المعية من سنين) الى عزيز بك المصرى ومعه ستة آلاف جنيه مصرى بصفة اعانة مالية اسلامية واخذ ينصحه بترك برقة مع من معه من العساكر النظامية لعدم الفائدة من استمرار الحرب بعد عقد الصلح مع الدولة العلية ، وانه اذا كان يريد الاشتغال بمسألة استقلال العرب وتاليف سلطنة وخلافة عربية فلاحسن ان ينسحب الى بيروت وهي الآن خالية من الجند بسبب حرب البلقان ٠٠٠ واصغى عزيز الى هذه الوساوس واخذ يناوى، الشيخ السنوسى فجلد اخاه (هلالى) واراد قتله بدعوى انه يخاطر الطليان فاغتاظ الشيخ وقال لعزيز بك الاحسن بان ينسحب هو وجنوده فانسحب وهاجمه العرب فى الطريق وقتلوا من رجاله ضابطا ونحو أربعين عسكريا ، وبذلك خلى جيش السنوسى من الضباط والنظام العسكري وسهل على الطليان فتح بلاده ، وهذا من فعل وخيانة عباس حلمي خديو مصر ، هذه المعلومات وصلت لى عن لسان يحيى بك صديق القاضى ، لأنه سافر الى السلوم عند وصول عزيز ورفاقه بدعوى ان له اقاربا بين ضباطه ، وهو الذى نقل التفاصيل لمن نقلها الى هنا بجنييف مشافهة » (١٢) •



(٢) محمد فريد : مذكراتى بعد الهجرة (١٩٠٤ - ١٩١٩) المجلد الاول صص ٩٩ ، ١٠٠ •

خاتمة

وهكذا عشنا هذه الحقبة من الزمان ، ورأينا كيف كانت ليبيا محط أنظار الإيطاليين بعد أن افلنت منهم تونس ، وعلى الرغم من الظروف التي جعلت إيطاليا تتجه نحو التوسع الاستعماري في شرق إفريقيا فإن انشغالها ونشاطها في هذه المنطقة لم يجعل ليبيا تغيب عن تفكيرها ، بل أن بعض ساسة إيطاليا كانوا يسعون إلى (التقاط مفاتيح البحر المتوسط في البحر الأحمر) بالتوغل من ساحل البحر الأحمر الإفريقي غربا إلى دارفور للالتفاف حول ليبيا من الجنوب .

ثم رأينا مساعي إيطاليا لتحقيق أهدافها في ليبيا بالحصول على تأييد أكبر عدد من الدول الأوروبية الكبرى ، أو على الأقل عدم قيام معارضة من جانب هذه الدول للخطوة التي كانت إيطاليا تزعم القيام بها ، وعلى الرغم من أن إيطاليا كانت عضوا في المحالفة الثلاثية مع ألمانيا والنمسا فقد اتجه الإيطاليون نحو كسب تأييد بريطانيا قبل أية دولة أخرى على أساس أن العمل الإيطالي يهدف إلى المحافظة على التوازن الدولي في البحر المتوسط وهذا أمر يهم بريطانيا وذلك بعد سيطرة فرنسا على تونس ، كما كانت إيطاليا تعتقد أن الوضع في البحر المتوسط - شأنه شأن النشاط في شرق إفريقيا - يعتمد على موافقة بريطانيا وتأييدها . وعلى ذلك توصلت الدولتان (بريطانيا وإيطاليا) إلى اتفاق سنة ١٨٨٧ تجدد سنة ١٩٠٢ حين اعترفت بريطانيا بحق إيطاليا في ليبيا مقابل تعهد إيطاليا بمساعدة بريطانيا في المسألة المصرية .

كما ضمنت إيطاليا تأييد فرنسا منافستها الكبرى في الشمال الإفريقي وذلك في الاتفاقية السرية التي عقدت بينهما في سنة ١٩٠٠ وفيها اعترفت الإيطاليون بحقوق فرنسا في مراكش مقابل تأييد فرنسا للمخططات الإيطالية في ليبيا ولم يكن معنى ذلك اغفال إيطاليا لحليفاتها في التحالف الثلاثي : ألمانيا والنمسا ، وقد لاحظنا أن سياسة إيطاليا كانت تقوم على أساس تبادل المصالح الاستعمارية بينها وبين الدول الأوروبية وخصوصا دول الوفاق (طرابلس مقابل مصر لبريطانيا ومراكش لفرنسا والمضايق لروسيا) ، كما لاحظنا أن إيطاليا في سياستها الأوروبية حاولت الجمع بين المتناقضات فاستطاعت أن تتفاهم مع ألمانيا والنمسا من ناحية ، ومع فرنسا وبريطانيا وروسيا من ناحية أخرى ، مع ما كان بين هذه الدول من أحقاد وخلافات سياسية ، وذلك على ضوء سياسة التكتلات الأوروبية ، أي أنه أمكن القول بأن إيطاليا نجحت في الحصول على تأييد كل من الكتلتين الأوربيتين المتنافستين المتصارعتين : التحالف والوفاق .

وإذا كانت دوافع إيطاليا لإرسال حملتها ضد ليبيا متعددة متنوعة

حيث ثبت ان الحزب الكاثوليكي في ايطاليا كان من أشهد المؤيدين لضم ليبيا ، بل ان معظم مالية الفاتيكان كانت في يد بنك روما الذي أسهم ماديا في إثارة الرأي العام الايطالي للضغط على حكومته ، بل قيل ان البابا نفسه أظهر رضاء عظيما لنجاح الأسلحة الايطالية ، ولو أنه في الظاهر حاول ان ينفى ان الحرب الليبية حرب مقدسة شنت باسم العقيدة والكنيسة وبمؤازرتها .

وقد استطاعت هذه الدراسة أن تكشف - استنادا الى الوثائق الرسمية - حقيقة موقف الدول الأوربية سواء قبل وقوع الغزو الايطالي أو بعده ، فهذا وزير الخارجية البريطانية يعلن ان حكومته تتعاطف مع أية خطوة قد تجد ايطاليا نفسها مضطرة لاتخاذها لحماية مصالحها أو لتصحيح الاخطاء التي وقعت بحق الرعايا الايطاليين في أى جزء من العالم ، وآثرت الحكومة البريطانية ان تقف جانبا بمنأى عن الحرب (فالمسألة لا تخصنا) وذلك تحت اسم الحياد ، حتى عندما طلبت منها الحكومة العثمانية التدخل اعتذرت بعد استطاعتها القيام بمساع حميدة في ذلك الوقت .

أما فرنسا فقد أبدت استعدادها للتوسط بشرطين أولهما ان يكون التوسط جماعيا ، وثانيهما ان يكون التوسط في نطاق ارتباطات والتزامات فرنسا السابقة نحو ايطاليا ، وهي ارتباطات تقوم على أساس اطلاق يد ايطاليا في القطر الليبي ، وأخذت الصحف الفرنسية تردد ان ايطاليا تستطيع الاعتماد على اخلاص الفرنسيين ، وأن مهمة ايطاليا في ليبيا مهمة حضارية « حيث ان ليبيا يجب ان تشارك في التقدم والتطور والثراء الذي صارت تعرفه مصر وتونس والجزائر وسوف تعرفه مراكش غدا » (أى في ظل السيطرة الأوربية) .

حتى ألمانيا التي كانت تعتبر صديقة للدولة العثمانية صداقة اغضبت بريطانيا من الحكومة العثمانية ، عبرت عن تعاطفها مع شكاوى ومعاناة ايطاليا في ليبيا ، بل لقد تردد ان ايطاليا حصلت - قبل اقدامها على غزو ليبيا - على موافقة ألمانيا وتأييدها ، بل وأخذت الصحافة الألمانية تلقى بالمسئولية على بريطانيا وفرنسا وذلك من أجل ابعاد المسئولية عن ألمانيا صديقة تركيا وحليفة ايطاليا ، وصارت ألمانيا ترى ان أفضل سبيل أمام الدولة العثمانية هو قبول الانذار الايطالي واغلاق باب النزاع مع احتفاظ ألمانيا لنفسها بحق القيام بمساعيها الحميدة في اللحظة المناسبة ، واللحظة المناسبة كانت في نظر الالمان بعد احتلال ايطاليا لطرابلس ، بل وتردد أيضا أن السفير الألماني في الآستانة نصح حكومة الباب العالي بالا تعلق الآمال على تدخل ألمانيا ، وان على الترك ان يوطنوا أنفسهم على فقدان ليبيا .

أما النمسا فأنها إذا كانت قد عبرت عن قلقها من غزو إيطاليا
للقطر الليبي فما كان ذلك إلا خوفا من امتداد العمليات العسكرية بين إيطاليا
وتركيا إلى البلقان مما يهدد مشروعات النمسا التي كانت تعتبر البلقان
منطقة نفوذ لها تنافسها فيه إيطاليا مثلما تنافسها فيه روسيا .



ولعل من أهم ما توصل إليه البحث - استنادا إلى الوثائق -
محاولات بريطانيا استخدام مصر لتحقيق أهدافها السياسية والحصول على
مكاسب سياسية أو اقليمية مستترة وراء مصالح مصر ، وفي مقدمة تلك
المحاولات مساعي بريطانيا - أرضاء لإيطاليا - للتمسك بما اعتبرته
حياد مصر حتى لا تكون الأخيرة - كما تدعى بريطانيا - معبرا للقوات
والأسلحة والمتطوعين إلى ليبيا لمقاومة الغزو الإيطالي ، فتعرض مصر ذاتها
للخطر الإيطالي ويقع عبء الدفاع عنها على عاتق بريطانيا ، بينما
كانت بريطانيا في الحقيقة تريد أن تحيط الحملة الإيطالية بالضمانات التي
تكفل لها النجاح .

ومن ناحية أخرى فكرت بريطانيا في أن تضم إلى مصر منطقة على
ساحل البحر المتوسط غربى السلوم وتضم ميناء البردية على أساس
أن ذلك يدعم مركز بريطانيا العسكرى في مصر من أي خطر قد يأتيناها
من ناحية الغرب .

ومن الغريب أن بريطانيا التي ضغطت على الحكومة المصرية في سنة
١٩٢٥ للتنازل عن واحة جنجوب للحكم الإيطالي في ليبيا كانت أبان الحرب
التركية الإيطالية تعلن وتؤكد أن جنجوب أرض مصرية ، سواء في
مواجهة الترك عندما اشيع أن أنور بك القائد العثماني في ليبيا أرسل
قوة لاحتلال الواحة ، أو في مواجهة الإيطاليين الذين كانوا يطالبون
بضم جنجوب إلى برقة حتى تصير لهم السيطرة عليها .

ومن الأمور المتصلة بمصر والتي أثبتت أبان الحملة الإيطالية على
ليبيا موضوع حق إيطاليا في اترية وبالتالي حقها في استخدام
قوات اسلامية من اترية في الحرب ضد الدولة العثمانية الاسلامية ،
وفي هذا الشأن كانت الحكومة المصرية ترى أن اترية عندما انتقلت إلى أيدي
الإيطاليين لم تكن أرضا بلا صاحب بل كانت تدبرها مصر ولم تنقطع
علاقتها بها ، وأن إيطاليا اعترفت بالسلطة المصرية هناك ورفعت العلم
المصري إلى جانب العلم الإيطالي لفترة ، وعلى ذلك ، وحيث أن مصر لم
تتنازل رسميا عن حقوقها فإن الحكومة المصرية كانت ترى أن إيطاليا لا يحق
لها أن تجند قوات اترية للقتال ضد تركيا صاحبة السيادة على مصر .

‘والكن ايطاليا رفضت وجهة النظر المصرية واعتبرت ان سيادة ايطاليا على اترية ليست محلا للمناقشة وبالتالي فمن حقها استخدام قوات من اترية في ليبيا ، مستندة في ذلك الى عدد من المعاهدات والاتفاقيات وقعت بين ايطاليا من جهة وكل من الحبشة وبريطانيا ومصر من جهة أخرى بشأن تخطيط الحدود في شرق افريقية . وقد اوردت الحكومة الايطالية هذه المعاهدات كدليل على تنازل مصر عن حقها في اترية ، ويكون مصر طرفا في بعض هذه الاتفاقيات ليس دليلا كافيا لأن مصر في ذلك الوقت لم تكن تدبر أمورها بنفسها بل كانت تسيطر عليها وتوجه سياستها الحكومة البريطانية حتى ان ممثل الحكومة المصرية الذي وقع على هذه المعاهدات باسم مصر كان موظفا بريطانيا وبذلك اثبت البحث ان مصر لم تتنازل عن حقها وحق الدولة العثمانية صاحبة السيادة العليا ، بدليل ان مصر استمرت في دفع الجزية السنوية عن مصوع للباب العالي بعد اختلال الايطاليين لها ، ولم تلبث الحكومة البريطانية أن سلمت بوجهة نظر ايطاليا بشأن اترية وأعلنت ان احتجاج الحكومة المصرية غير مقبول. وانه ليس في نية بريطانيا الوقوف في وجه مرور قوات اترية عبر قناة السويس الى ليبيا .

كما كشف البحث عن موقف الخديو عباس حلمي الثاني ابان الحرب في ليبيا وكيف انه امتنع عن تقديم المساعدات للمجاهدين في القطر الليبي مقابل شراء ايطاليا لخط سكة حديد مريوط الذي يمتلكه بمبلغ كبير ، وقد أكدت الوثائق ذلك ، وأوضحت كيف تدخلت الحكومة البريطانية بعد ان شعرت بالقلق ازاء هذه الصفقة حيث اعتبرت انها تؤثر على أمن مصر البريطانية وسلامتها ، كما استولت الدهشة على الحكومة البريطانية لهذا التصرف من جانب ايطاليا بعد الموقف الودى المالى لاييطاليا والذي اتخذته الحكومة البريطانية ، والحكومة المصرية تحت ضغط الحكومة البريطانية خلال النزاع التركي الايطالي .

وكان آخر مواقف الخديو ما يعزى اليه من تدخله لبث الفرقة بين السنوسى وعزيز المصرى الذى قاد الكفاح في ليبيا عقب توقيع الدولة العثمانية صلح أوشى مع ايطاليا .

ومن الامور التى كشفت عنها الدراسة .. استنادا الى الوثائق .. موقفه الدول الأوربية الكبرى من الوساطة لعقد الصلح بين تركيا وايطاليا ، وكيف كانت معظم المساعي العثمانية متجهة صوب بريطانيا مما يدل على الاعتقاد بان بريطانيا كانت هي الدولة الوحيدة القادرة على حل المشكلة ، وتناول البحث العديد من الاقتراحات العثمانية التى لم يحظ أى منها بقبول ايطاليا لانها لم تكن تسلم بالتنازل عن القطر الليبي لاييطاليا ، وكشفت الدراسة كيف ان بريطانيا اتخذت من صعوبة التوفيق بين وجهتى النظر

التركية والإيطالية ذريعة لرفض الوساطة لعقد الصلح بين الطرفين ، كما تمسكت بفكرة أن يكون التوسط جماعيا من جانب الدول الخمس الكبرى حتى لا تقع عليها وحدها مسؤولية اغصاب أي من الطرفين .

ثم تناولت الدراسة المقترحات الإيطالية التي كانت تقوم .مناسبا على الاعتراف بالسيادة الإيطالية على ليبيا ، وكيف كانت إيطاليا تفضل أرجاء الصلح الى أن يصير احتلال ليبيا حقيقة واقعة ، حيث عذرت تكون إيطاليا في مركز أفضل في مفاوضات الصلح وتستطيع إملاء شروطها ، وفي الوقت نفسه تكون تركيا أكثر ميلا للاذعان والتسليم بوجهة النظر الإيطالية .

وأخيرا عقد الصلح في أوشي بين الطرفين ، ورغم التحايل الذي الذي تضمنته وثائق الصلح من حيث عدم النص على اعتراف حكومة الباب العالي بالتنازل عن ليبيا لإيطاليا ، فقد تخلت الدولة العثمانية فعلا عن ليبيا ، ومع ذلك فإن المقاومة الوطنية لم تقتر ولم تهدأ ، بل استمرت تحت القيادة العسكرية لعزير المصري أولا ، ثم تحت القيادة العسكرية للزعراء الليبيين أنفسهم مثل عمر المختار ، ولقد أفلقت هذه المقاومة السلطات الإيطالية التي لم يهدأ لها بال ، ولولا أن إيطاليا أبان الحرب العالمية الأولى وفي الفترة ما بين الحربين العالميتين كانت تخطي بمساندة الدول وفي مقدمتها بريطانيا لما استطاعت البقاء في ليبيا رغم إجراءات القمع والبطش الشديدة . وعلى كل حال فقد هيا الله سبحانه الظروف عقب الحرب العالمية الثانية وخروج إيطاليا منها منهزمة مما أتاح الفرصة لاستقلال ليبيا وفشل المؤامرات الدولية ضد استقلالها ووحدتها .

ولقد فسر بعض المؤرخين الحرب الإيطالية في ليبيا على أساس أن إيطاليا لم تستطع أن تروض نفسها على رؤية الفرنسيين والانجليز والاسبان يثبتون أقدامهم على طول الساحل الأفريقي الشمالي ، ولا أن يروا ليبيا وقد احتلتها دولة أخرى ، ولكن الثمن كان في رأى هؤلاء المؤرخين باهظا ، فقد كان الثمن الذي دفعته إيطاليا في سبيل ليبيا تكاليف الثمانين ألف جندي والقوات البحرية الضخمة والسبعة آلاف مليون ليرة التي تكلفتها الحملة على ليبيا ، الفقيرة ، وبأهلها المعادين لإيطاليا ، وبفياضها الشاسعة المترامية حتى أطلق عليها نقي « الصندوق الهائل من الرمال » .

وما كان الإيطاليون يدرون أن ليبيا ليست كذلك ، بل هي جزيرة تسبح على بحر من النفط الذي أفاء به الله سبحانه وتعالى على أهل ليبيا ، والذي نرجو أن ينفقوا عائداته فيما يعود بالخير عليهم وعلى عالم الاسلام .

والحمد لله رب العالمين

بيان بأسماء الشخصيات المعاصرة للأحداث

- امبريالى (المريكز) : السفير الايطالى فى لندن (١٩١٠ - ١٩٢١) .
- انوربك : الملقق العسكرى العثمانى فى برلين (١٩٠٩ - ١٩١٣) .
- اهرنتال (الكونت) : وزير خارجية النمسا والمجر (١٩٠٦ - ١٩١٢) .
- اوبيرن : مستشار بالسفارة البريطانية فى سان بطرسبورج وأحيانا قائم بالأعمال (١٩٠٦ - ١٩١٥) .
- برتى : سفير بريطانيا فى باريس (١٩٠٥ - ١٩١٨) .
- بنكدورف (الكونت) : سفير روسيا فى لندن (١٩٠٣ - ١٩١٧) .
- بولنكاريه (ريمون) : رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية (١٩١٢ - ١٩١٣) .
- بوكانان (سير جورج) : سفير بريطانيا فى سان بطرسبورج (١٩١٠ - ١٩١٨) .
- بومبارد (موريس) : سفير فرنسا فى الآستانة (١٩٠٩ - ١٩١٤) .
- بيشون (ستيفان) : وزير الخارجية الفرنسية (١٩٠٦ - ١٩١١) .
- توفيق باشا : السفير العثمانى فى لندن (١٩٠٩ - ١٩١٤) .
- تيرل (لفتنانت كولونيل) : الملقق العسكرى بالسفارة البريطانية فى الآستانة (١٩٠٩ - ١٩١٣) .
- جاجوف (الهرفون —) : سفير ألمانيا فى روما (١٩٠٩ - ١٩١٢) .
- جرانفيل : السكرتير الاول وأحيانا قائم بالأعمال بسفارة بريطانيا فى برلين (١٩١١ - ١٩١٣) .
- جراهام : السكرتير الثانى ثم الاول بسفارة بريطانيا فى باريس (١٩٠٥ - ١٩١٦) .
- جراى (سير اوارد) : وزير الخارجية البريطانية (١٩٠٥ - ١٩١٦) .
- جواد بك : مستشار بالسفارة التركية فى لندن (١٩٠٨ - ١٩١٣) .
- جوشن : سفير بريطانيا فى برلين (١٩٠٨ - ١٩١٤) .

- جوليانو (المركيز دى سان —) : وزير الخارجية الايطالية (١٩١٠ - ١٩١٤) .
- جيوليتى (السفيور) : رئيس الوزارة الايطالية (١٩٠٦ - ١٩٠٩) ، (١٩١١ - ١٩١٤) .
- جبير (دى) الوزير الروسى فى بوخارست (١٩٠٢ - ١٩١٢) ، السفير الروسى فى الآستانة (١٩١٢ - ١٩١٤) .
- حسين حلمى باشا : الصدر الأعظم (١٩٠٩) ، السفير العثمانى فى فيينا (١٩١٢ - ١٩١٨) .
- ديرنج (هربرت) : مستشار السفارة البريطانية فى روما وأحيانا قائم بالأعمال (١٩١١ - ١٩١٥) .
- رفعت باشا : وزير الخارجية العثمانية (١٩٠٩ - ١٩١١) ، السفير العثمانى فى باريس (١٩١١ - ١٩١٤) .
- رود (سيررنل) : سفير بريطانيا فى روما (١٩٠٨ - ١٩١٢) .
- سazonوف (سيرج) : وزير الخارجية الروسية (١٩١٠ - ١٩١٦) .
- فانجنهايم (البارون فون —) : سفير ألمانيا فى الآستانة (١٩١٢ - ١٩١٥) .
- كارترائيت : سفير بريطانيا فى فيينا (١٩٠٨ - ١٩١٣) .
- كارنيجى : مستشار بالسفارة البريطانية فى باريس ، وأحيانا قائم بالأعمال (١٩٠٨ - ١٩١٣) .
- كامبون (بول) : سفير فرنسا فى لندن (١٨٩٨ - ١٩٢٠) .
- كامبون (جول) : سفير فرنسا فى برلين (١٩٠٧ - ١٩١٤) .
- كروزيه : سفير فرنسا فى فيينا (١٩٠٧ - ١٩١٢) .
- لوتزاتى (السنيور لويجى) : رئيس الوزارة الايطالية ووزير الداخلية (١٩١٠ - ١٩١١) .
- لوثر (سير جيرار) : سفير بريطانيا فى الآستانة (١٩٠٨ - ١٩١٣) .
- مارتينو (السنيور دى —) : سكرتير عام وزارة الخارجية الايطالية (١٩١٣ - ١٩١٩) .

مارلنج : مستشار بالسفارة البريطانية فى الآستانة وأحيانا قائم
بالأعمال (١٩١٠ - ١٩١٥) .

مارشال فون بيبير شتاين (البارون أدولف) : سفير ألمانيا فى الآستانة
(١٨٩٧ - ١٩١٢) .

مالت (إدوارد) : مساعد وكيل الخارجية البريطانية (١٩٠٧ - ١٩١٣) .

مترنيخ (الكونت بول فون وولف) : سفير ألمانيا فى لندن
(١٩٠١ - ١٩١٢) .

محمد طلعت بك : وزير الداخلية العثمانى (١٩٠٩ - ١٩١٣) .

محمد نبيه بك : مندوب الدولة العثمانية فى مفاوضات الصلح مع
إيطاليا (١٩١١) ثم سفير تركيا فى روما (١٩١٢ - ١٩١٥) .

نيراتوف : القائم بأعمال وزير الخارجية الروسية (١٩١١ - ١٩١٤) .

نيكولسون (سير آرثر) : الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية
(١٩١٠ - ١٩١٦) .

مصادر الدراسة

أولا - وثائق غير منشورة :

وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة بدار السجلات العامة بلندن	Public Record Office	تحت الأرقام :
١٧٧/٤٠٧	للفترة من يوليو الى ديسمبر ١٩١١	
١٧٨/٤٠٧	للفترة من يناير الى يونيو ١٩١٢	
١٧٩/٤٠٧	للفترة من يوليو الى ديسمبر ١٩١٢	
١٨٠/٤٠٧	للفترة من يناير الى يونيو ١٩١٣	
١٨١/٤٠٧	للفترة من يوليو الى ديسمبر ١٩١٣	

ثانيا - الكتب العربية :

- أبو القاسم سعد يحيى البارونى : حياة سليمان باشا البارونى (القاهرة ١٩٤٨) .
- أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن (القاهرة) .
- أحمد صدقى الدجاني : ليبيا قبيل الاحتلال الايطالى (القاهرة ١٩٧١) .
- توفيق برو : العرب والترك فى العهد الدستورى العثمانى (القاهرة ١٩٦٠) .
- رنوفان (بيير) تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥ - ١٩١٤ ترجمة جلال يحيى (القاهرة ١٩٧١) .
- ساطع الحصرى : البلاد العربية والحولة العثمانية (بيروت ١٩٦٠) .
- ستودار (لوثر ب) : حاضر العالم الاسلامى ، ترجمة عجاج نويهض ط ٣ جزءان (بيروت ١٩٧١) .
- سليم قبعين : تاريخ الحرب العثمانية الايطالية (القاهرة ١٩١٢) .
- كاكيما (انتونى جوزيف) : ليبيا فى العهد العثمانى الثانى (القاهرة ١٩٤٦) .
- سامى حكيم : جغوب (القاهرة ١٩٧٨) .
- السيد رجب حراز : اترية (القاهرة ١٩٧٤) .
- شوقى عطا الله الجمل : سياسة مصر فى البحر الاحمر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٧٣) .
- شوقى عطا الله الجمل : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها (القاهرة ١٩٧١) .

- الطاهر أحمد الزاوى : جهاد الإبطال فى طرابلس الغرب (القاهرة) .
- محمد حلمى (ابن عبد المعطى صالح) : المذكرات الحلمية عن الحرب الطرابلسية (المنيا ١٣٣٠ هـ) .
- محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر (القاهرة ١٩٤٨) .
- محمد عبد الرحمن برج : عزيز المصرى والحركة العربية (القاهرة ١٩٧٩) .
- محمد الطيب الأشهب : السنوسى الكبير (القاهرة دوت) .
- محمد الطيب الأشهب : عمر المختار (القاهرة ١٩٥٧) .
- محمد عثمان الحشائشى : مفرج الكرب عن طرابلس الغرب (القاهرة) .
- محمد فؤاد شكرى : السنوسية دين ودولة (القاهرة ١٩٤٨) .
- محمد فريد : مذكراتى بعد الهجرة - المجلد الأول (القاهرة ١٩٧٨) .
- محمد مصطفى بازامة العدوان جا (طرابلس ١٩٦٥) .
- محمود حسن صالح منسى : حركة اليقظة العربية ط ١ (القاهرة ١٩٧٢) .
- محمود حسن صالح منسى : محاضرات فى تاريخ أوروبا المعاصر .
- مصطفى بعيو : المجل فى تاريخ ليبيا (الاسكندرية ١٩٤٧) .
- منصور عمر الشتيوى : الغزو الايطالى لليبيا (بيروت ١٩٧٠) .
- نقولا زيادة : ليبيا فى العصور الحديثة (القاهرة ١٩٦٦) .
- هنرى انيس ميخائيل : العلاقات الانجليزية الليبية (القاهرة ١٩٧٠) .

● ثالثا : الكتب الأجنبية :

- Abbott, G. F. : The Holy War in Tripoli (Lond. 1912).
- Barclay, Sir Thomas : The Turco - Italian War (Lond. 1912).
- Bennett, E. N. : With the Turks in Tripoli (Lond. 1912).
- Gottlieb, W. W. : Studies in Secret Diplomacy (Lond. 1957).
- Lapworth, Ch. : Libya and the New Italy (Lond. 1912)
- Villari, L. : The Expansion of Italy (Lond. 1930).

للمؤلف



كتب

- تصريح بلفور
- مشروع قناة السويس بين اتباع سان سيمون وفردينان دى لسبس
- حركة اليقظة العربية

وبحوث

- جرتود بل اداة الاستعمار البريطانى فى العراق
- فرنسا والصهيونية
- موقف أهل الشام من التبعية للحجاز
- صور من التضامن الاسلامى ابان الحرب العالمية الاولى
- احداث الشرق العربى ابان الحرب العالمية الاولى امام البرلمان البريطانى
- تاريخ مصر الحديث فى الوثائق الامريكية

الثمن ١٨٠ قرشا



اول ش الجيش - بالقاهرة

